الشرح الصغير لأحمدَ المَلَّوِيّ

للسُّلَّمِ المُنَوْرَق للأَخْضَرِيِّ

وحاشية أبِي العرفان الصبان

وَفوائدِ مِن تَقَرِيرات حسن رضوانِ

وَفَوَائِدَ مِن

الشَّرحِ الكَبِيرِ لِلْمَلَّوِيّ

وَفَوَائِدَ مِن

الْمَطْلَع عَلَى إِيْسَاغُوْجِي

لِزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ

وَفَوَائِدَ أُخْرَى

تلخيص/ مُصْطَفَى دَنْقَش

<	يُنتج
×	لا يُنتِج
=	يُساوي أو يُرادِف
↔	تناقُض
<≈	العكسُ بأنواعِهِ

السلم المنورق
(خريطة إجمالية)

- المقدمات
  - مقدمة الناظم
  - حكمُ الاشتغال بالمنطق
  - أنواع العلم الحادث
- التصورات
  - الألفاظ
    - أنواع الدلالة الوضعية:
    - مباحث الألفاظ :
    - نسبة الألفاظ للمعاني
    - الكل والكلية والجزء والجزئية
    - المعرفات
  - القضايا وأحكامها
    - القضايا
    - أحكام القضايا
      - التناقض
      - العكس المستوي
- التصديقات
  - القياس
    - نوعا القياس
      - الاقتراني - الأشكال
      - الاستثنائي
    - لواحق القياس
  - أقسام الحجة - خاتمة في خطإ البرهان
- خاتمة الكتابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- البسملةُ مصدرٌ منحوت

ابتدأ الناظمُ بالبسملة لـ:

١- الامتثال لمقتضى حديثِ (كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم) أي: مقطوع البركة

- فيها روايتان:
- ١- بباء واحدة (بِسم الله..) وهي أصحُّ ، فالمطلوب البدء بأي اسم لله
- ٢- ببائين (بِبِسم الله..)، فالمطلوبُ البدءُ بهذا اللفظِ مصطفى: (رواية البسملة فيها ابن الجندي - ضعيف - عن محمد بن صالح التمار - مجهول-)
- الوصف بـ(ذي) أشرفُ
- لاقتضائه متبوعية الموصوف وتابعية المضاف إليه، بعكس (صاحب)
- ولذا وُصِفَ يونسُ في مقام المدح بـ(ذا النون) وفي مقام النهي عن التشبه به بـ(صاحب الحوت)
- وفي المراد بـ(ذي بال) قولان:
- ١- ذي حال مهتم به شرعاً
- ٢- البالُ القلبُ، أي: كل أمر يَهُمُّ قلبَ متعاطيه و يشغله
- المطلوب كون الأمر ذي البال سببا باعثا على التسمية في ابتدائه لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه ولو بسبب آخر

٢- التأسي بالقرآن كالفاتحة

٣- الإجماع الفعليّ، لمضي العلماء سلفا وخلفا على تقديم البسملة على الحمدلة

٤- الاقتداء بالسنة الفعلية من النبي حين كان يكتب إلى الملوك

الأولى كون العامل في (بِسْمِ):

متصفاً بأنه:

- ١- فعل، لأنه الأصل في العمل
- ٢- خاصّ، لأنه أمس بالمقام
- ٣- مؤخر، لإفادة الحصر

ولا يجبُ ذلك

- إذ لا يَرِدُ على جعل التقدير (بسم الله الرحمن الرحيم ابتدائي كائن) عدمُ عملِ المصدر محذوفا ولا مؤخرا لأن محل المنع إذا لم يكُن المعمولُ ظرفا أومجرورا لتوسعهم فيهما

ليست البسملة قضية، فالقضيةُ خبرٌ

- و الباء في البسملةِ إنْ كانت..

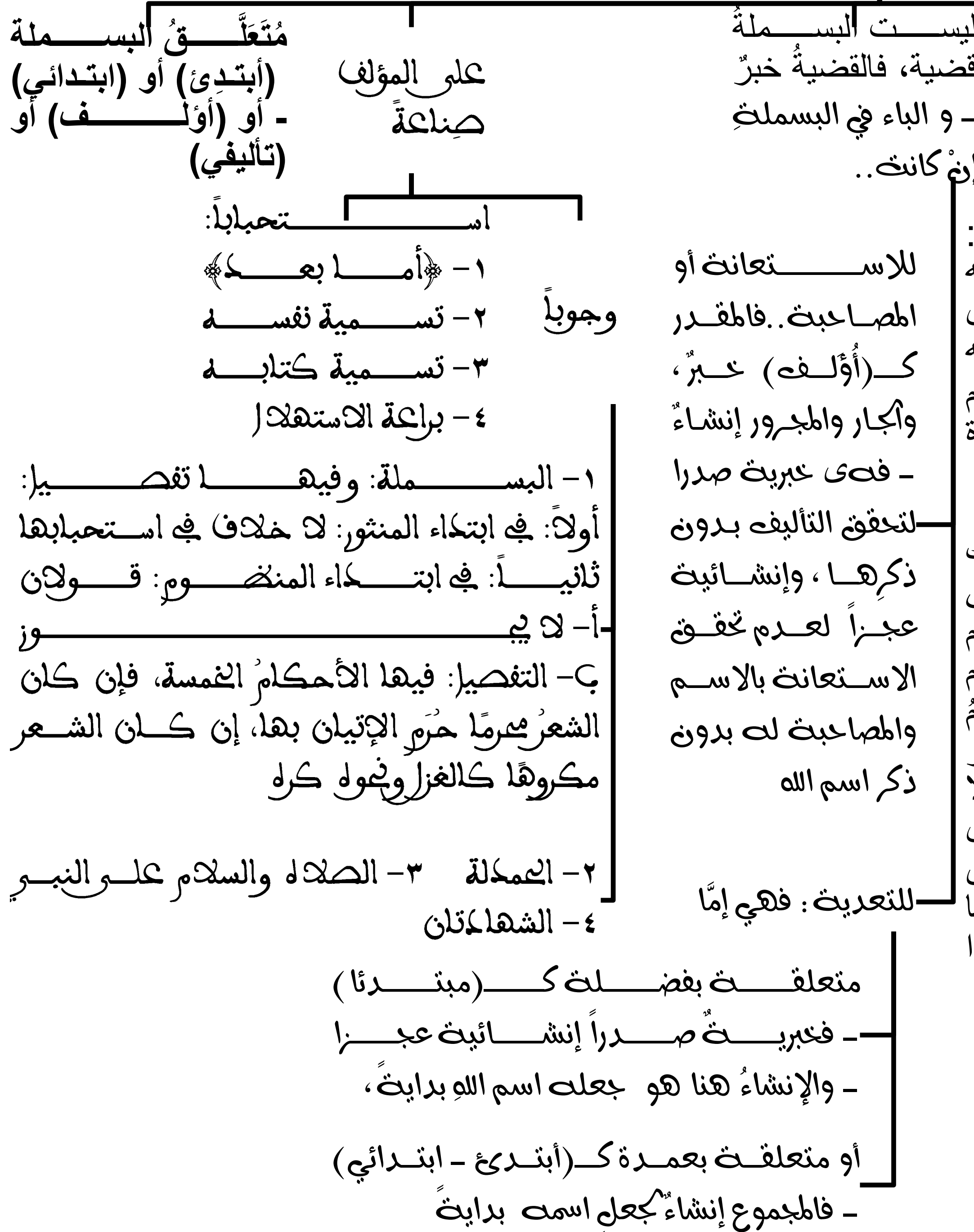
للاستعانة أو المصاحبة..فالمقدر كـ(أؤلف) خبرٌ، والجار والمجرور إنشاءٌ

- فهي خبرية صدرا لتحقق التأليف بدون ذكرِها ، وإنشائية عجزاً لعدم تحقق الاستعانة بالاسم والمصاحبة له بدون ذكر اسم الله

للتعدية : فهي إمَّا

- متعلقة بفضلة كـ(مبتدئا)
- فخبريةٌ صدراً إنشائية عجزا
- والإنشاءُ هنا هو جعله اسم اللهِ بدايةً،
- أو متعلقة بعمدة كـ(أبتدئ - ابتدائي)
- فالمجموع إنشاءٌ لجعلِ اسمه بدايةً

على المؤلف صِناعةً



وجوباً

استحباباً:

- ١- ﴿أما بعد﴾
- ٢- تسمية نفسه
- ٣- تسمية كتابه
- ٤- براعة الاستهلال

- ١- البسملة: وفيها تفصيل:
- أولاً: في ابتداء المنثور: لا خلاف في استحبابها
- ثانياً: في ابتداء المنظوم: قولان
- أ- لا يجوز
- ب- التفصيل: فيها الأحكامُ الخمسة، فإن كان الشعرُ محرمًا حَرُمَ الإتيان بها، إن كان الشعر مكروهًا كالغزل ونحوه كره
- ٢- الحمدلة ٣- الصلاة والسلام على النبي
- ٤- الشهادتان

مُتَعَلَّقُ البسملة

(أبتدِئ) أو (ابتدائي) - أو (أؤلف) أو (تأليفي)

مُصْطَفَى دَنْقَش

(الحَمْدُ لِلهِ الَّذي قَدْ أَخْرَجا..نَتائِجَ الفِكْرِ لأَرْبابِ الحِجَا)

جمع الناظمُ بين الحمدلة والبسملة عملا بالروايتين لأنه لا تعارض بينهما

- فالابتداء نوعان:

١- حقيقي: لم يسبقه شيء

٢- إضافي - نِسبيّ -: بالإضافة إلى ما بعده وان كان مسبوقا

(الحمدُ)

(قَدْ أَخْرَجا)

- إسنادُ الإخراج إلى الله إشارةٌ للمذهب الحقِّ من أنه لا تأثير للعبد في شيء

- وخَصَّ الناظمُ نَتائِجَ الفكرِ التي هي العلوم النظرية، إمَّا الضرورية فلا خلاف في أن الله هو المؤثر فيها، أو أرادَ بالفكرِ الضروريَّ والنظريَّ

- والأحسنُ: (أوجَدَ)، لأن الإيجاد أبلغ

تعريف الحمد

لُغةً: **الثناء بجميل الصفات**

- والثناء: فيه تعريفان:

١- الراجح: الذِكرُ بخير، فلا يكون الثناء إلا باللسان

٢- المرجوح: الإتيانُ بما يدل على الاتصاف بجميلٍ فلا يحتاج إلى اللسان

عُرفاً: **الثناء بالجميل غير الحادث المطبوع**

التحقيقُ - كما قاله العلقمي-: (الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث هو الحمد اللغوي لا العرفي لأنه طارئ بعدُ)

المطبوع: هو الذي طُبِعَ عليه المحمودُ

المحمودُ عليه لا يكون إلا اختياريا

- الاختياريّ يشملُ الاختياريَّ حُكْما: وهو (ما له دخلٌ مَا في صدور فعل اختياري ولو بالشرطية)، فدخل فيه (ذات الله

- جميع صفاته)

وعدَلَ الشارحُ عن..

التعريف المشهور: (الثناءُ بالجميل الاختياري)

- لإخراجها الحمد على ذات الله وصفاته، لأنَّ الاختياريَّ لا يكونُ إلا حادِثاً

- وأجيب: المراد بالاختياري ما ليس موجودا عن قهر

وعن زيادة (على جهة التعظيم)

- لندور ما قارنه تحقير فإنه استهزاء وتهكُّم أو لعدم صدور تحقيرِ الجميلِ مِن مُنْصِف

مجيء الناظمِ بالحمدِ

سبب المجيء به:

١- التأسي بالكتاب، حيثُ جاء الحمدُ بعدَ البسملةِ في الفاتحةِ

٢- الاقتداء بالنبي حيث كان يبدأ خطبه بالحمد

جاء الناظمُ بِه جُملةً اسمية

١- تأسيا بالكتاب

٢- ولدلالتها على الثبات

فالاسمية تَدُلُّ بالوضع على مُطلَق الثبوت و على الدوام إمّا:

أ- بغلبة الاستعمال

ب- أو العدول عن الفعلية قولانِ

والفعلية تدُل بالوضع على مطلق الحدوث، وعلى التجدد إذا كانت مضارعية بـ:

أ- القرينة الخارجية

ب- أو غلبة الاستعمال قولانِ

هي إنشائية على الصحيح، وعليه فليست قضيةً

- وقيل: خبريةٌ لفظا ومعنى

الحمد يصِحُ أن يُرادَ به:

١- الحمدُ القديم: (حمدُهُ اللهِ لنفسه وحمده لأصفيائه) وعليه فاللام لغير الملكِ، فشأنُ المملوك الحدوث

٢- الحمدُ الحادث: حمدُ أصفيائِهِ له، فاللامُ للمِلكِ

٣- مجموعُ الاثنينِ: فاللامُ للملكِ لأن مجموع القديم والحادثِ حادثٌ

مُصْطَفَى دَنْقَش

(نَتائِجَ الفِكْرِ لأَرْبابِ الحِجَا)

- تعريف النتيجة:

١- عند المناطقة: (تصديق يلزم من تسليم تصديقين لذاتهما)

- **(تصديق)**: أي مصدق به
- المراد بـ**(التصديق)** ما يشملُ (اليقين - الظن الجهل المركب)
- **(تصديقين)**: أي قولين مصدقٍ بهما
- لم يقل (أو أكثر) لأن الأصح أن الحجة لا تتركب من أكثر من مقدمتين وأن ما يتراءى تركبُّه من أكثر فهو أقيسة متداخلة
- **(لذاتهما)**: متعلق بـ**(يلزم)**
  - خرج به التصديق اللازم لأمر خارج كـ(زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر > زيد مساو لبكر)
  - فليس هذا قياسا اصطلاحا لعدم تكرار الحد الأوسط
  - وليس ما أنتجَه نتيجةً اصطلاحا لأنها صدقت ولزمت من تسليم المقدمتين بواسطة أمر خارج وهو (مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء)، فلو أُبدِلَت المادةُ (زيد عدو لعمرو وعمرو عدو لبكر × زيدٌ عدوٌ لبكرٍ)

٢- عند المتكلمين: (ما يحصُل العلم به عقب العلم بوجه الدليل)

- **(وجه الدليل)** عند المتكلمين بمنزلة الحد الأوسط عند المناطقة
- الدليل هو: (ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبري)
  - وخرج بـ(مطلوب خبري) ما يوصل إلى مطلوب تصوري وهو المعرِّف

الفرق بين الاصطلاحين:

١ - كُلٌّ مِن النتيجة والدليل عند المناطقة مركب ولا يلزم ذاك عند المتكلمين

٢ - كُلٌّ من النتيجة والدليل عند المناطقة يشمل ما كان عن جهل مركب بخلافهما عند المتكلمين

٣- تعريفٌ صالحٌ للفريقين: (المعلومُ الذي يحصُلُ عِقِبَ النظرِ)

(نَتَائِجَ الفِكْرِ لأَرْبابِ الحِجَا)

الفكر: يُطلَق

١ـ مجازا: على المُفَكَّر فيه

٢ـ لُغَة: على حركة النفس في المعقشولات

اللقاني على المحلي: (الجرجاني: يُطلق الفِكر على معان:

حركة النفس في المعقولات أي حركة كانت

حركة النفس مِن المطلب المُتَرَدَّدِ في ثبوتِهِ كـ(حدوث العالَم) إلى مبادئه كـ(تغير العالَم) - وهذا هو الفكر الذي يقابل به الحدس الذي هو عكسه لأنه الانتقال من المبادئ إلى المطالب

مجموع حركتَيِ النفس:
١ـ الأولى: مِن المطلب المُتَرَدَّدِ في ثبوتِهِ كـ(حدوث العالَم) إلى مبادئه كـ(تغير العالَم)
٢ـ الثانية: مِن مبادئِهِ إليه جازمة به
- وهذا هو المختار فيه).
- وهو مذهب المتقدمين

الآيات البينات: (الحركة الثانية للنفس، أي: مِن المبادِئِ كـ(تغير العالَم) إلى المطالِبِ كـ(حدوث العالَم)
- وهو مذهب المتأخرين).

وهذا هو الفكر الذي يُعَد من خواص الإنسان

الغزالي: (النفس جوهرة حية علامة دراكة فعالة)

(جوهرة): أيْ مُجردة عن علائق المادةِ أي لوازمها كالتحيُّز
- وإثباتُ الجوهر المجرَّدُ هو مذهبُ الحُكماءُ والغزاليّ

- والظاهر - **خلافاً للملويّ** وظاهِرِ كلامِ **اللقانيّ**- أن المدرك هو النفسُ وأما العقل وسائر القوى فآلات في إدراكها، ونِسبةُ الإدراكِ إلى العقلِ مجازٌ

تنبغي زيادة (عن قصد) لإخراجِ حركة النفسِ في المعقولات بلا اختيار كما في المنام فلا تُسَمَّى فِكرا - قاله في الآياتِ

يقابله التخييل وهو حركتها في المحسوسات
- الآيات البينات: (كونُ التخييل في المحسوساتِ هو مذهب الأقدمين القائلين بأن العقل لا يُدرِكُ المحسوسات أصلا وإنما تدركها الحواس، وأما على طريق المتأخرين القائلين بأن العقل يدرك المحسوسات بواسطة الحواس فينبغي أن تسمي حركتها في المحسوسات فكرا أيضا).

الحِجـــــــــــــــــــــــــــــــا
- أيِ: العقـــــــــــــــــــــــــــــــل
- و(أل) **فيه** للعهد والمعهود العقل **الكامِل**

٣- اصطلاحا: على النظر الاصطلاحي
- **فالفكرُ اصطلاحاً:** له تعريفان:

(ترتيب أمور معلومة للتوصل إلى مجهول)
- **ذَكَرَهُ الملويّ**

فهو قاصِرٌ على الحركة الثانية للنفسِ

الترتيب
- لُغَةً: (جعل كل شيء في محله)
- اصطلاحاً: (جَعْلُ الأشياء المتعددة بحيث يُطلق عليها اسمُ الواحدِ و يكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر)

وضع معلوم أو معلومين للتأدي إلى مجهول
- استحسَنَهُ الصبَّانُ وعزاهُ للمتأخرينَ

المراد بالمعلوم: الشيء الحاصل في العقل

سواء كان يقينيا أو ظنيا أو جهلاً مُرَكَّباً
- ودخولُ غيرُ اليقينِ في العلمِ مجازٌ، والمجازُ مقبولٌ في التعريف إذا كانَت قرينةٌ وهي هنا شهرة استعمال النظر فيما ينتج الظنَّ، وكثرة استعمال العلم فيها يشمل الظن

وسواء كان تصوريا أو تصديقيا

أمَّا النظرُ الثاني - وهو الاستدلالُ على الشيء ثانيا بعد معرفته -..فالمقصودُ منه أحدُ شيئين:
١- معرفة وجه دلالة الدليل الثاني على النتيجة
٢- أو زيادة الاطمئنان بها لا العلم بها

تابع المقدمة

(وَحطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ..كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحابِ الجَهْلِ)

(حَطَّ): أزالَ وَوَضَعَ
- والحطُّ في الأصل: إزاحةٌ حِسيةٌ من عُلوٍ إلى سُفْلٍ، فَتُجُوِّزَ بِه

(سماء العقل)

أي: عن عقلِهم الذي كالسماء فـ(مِن) بمعنى (عن)

(أل) عِوَض من الضمير على مذهب الكوفة
- أما البصريون فيمنعون نيابة تناوُبَ الحروف اطرادا ، ويحمِلونَ الوارِدَ على الشذوذِ أو التَجَوُّزِ في الفعل

الإضافة في سماء العقل من إضافة المشبه به الى المشبه

تعريفُ العَقل:
- **(نُور رُوحاني به تُدرِك النفسُ العلومَ الضرورية والنظرية)**
- (روحانيّ): نِسبةٌ للروح للمُشابَهَةِ بينهما فكلٌّ مِن العقل والروح أمرٌ خفيٌّ

شَبَّهَ العقلَ بالسماءِ لأنه محلٌ لطلوع شموس المعارف المعنوية والسماءُ محلٌ لظهور الشموسِ الحِسّيَّة
- **وشَبَّهَ الجهلَ بالسحاب لكونه يحجب**

الجهلُ نوعان:

مُرَكّبٌ
- وهو **وُجُوْدِيٌّ**
- وبينهُ وبينَ العلمِ تقابُلُ الضدين

بسيط
- وهو عدم العلم بالشيء عما من شأنه العلم به ولذلك كان
- وبينه وبينَ العلم تقابُلُ العدمِ والملكةِ

(حَتى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ المَعْرِفةْ..رَأَوْا مُخَدَّراتِها لهم مُنْكَشِفَةْ)

(بَدَتْ): ظهرت

(شُمُوسُ المَعْرِفَةْ)
- **أي المعرفة التي كالشموس**

مُخَدَّراتِها
- **أي: مخدرات شموس المعرفة، فالقاعدة أن الضمير يعود إلى المضاف ما لم يكن لفظ (كل)**
- **المخدراتُ هي المسائل الصعبة، شبهت بالعرائس المستترة تحت الخِدْر**

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع المقدمة

- **(نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلى الإِنْعامِ..بِنِعْمَةِ الإيمانِ وَالإِسْلامِ)**
  - **(نَحْمَدُهُ)**
    - **- أعاد الحمدَ تأسيا بحديث: (إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ) مُسلِم**
    - - والنون إما:
      - ١- للمتكلم المعظم نفسه تحدثا بنعمة الله، لتأهيلِ اللهِ له للعلمِ
      - ٢- أو للمتكلم مع غيره، احتقارا لنفسه عن أن يستقل بحمد اللهِ
  - **(جَلَّ)** أي: **عظُمَ**
    - **- وفيها إعرابان:**
      - **حالٌ لمفعول (نحمده) أو صفة على مذهب الكسائي** - على ما قيلَ- **حيثُ أجازَ وصف ضميرِ الغيبةِ بالجُملةِ**
      - جملة اعتراضية - قاله العدوي
  - **(الإِيمانِ وَالإِسْلامِ)**
    - **الإيمانِ:**
      - **لُغةً:** مطلق التصديق
      - شرعا: **(تصديق النبي في جميع ما عُلِمَ مجيئه به ضرورةً)**
        - **- أي: قبولُ النفس لذلك والإذعان له**
        - والراجح: عدم توقف الإيمان على الإقرار وإنما هو شرط لإجراء الأحكام الدنيوية
        - معنى (ضرورة): أن العلم به صار لاشتهاره بين الخاص والعام يُشبِهُ العلم الحاصل لا عن نظر لا أنه ضروريٌّ حاصل لا عن نظر
    - **الإِسْلامِ:** له إطلاقات:
      - ١- مجموع الدين
      - **٢- الخضوع والانقياد** والاستسلام
      - ٣- مَظْهَر الخضوع وهو **عمل الجوارح**
    - الإسلامُ والإيمانُ مُتَّحِدانِ ماصدقا - فهُمَا متلازمان وجودا فلا يوجَدُ مؤمنٌ إلا وهو مسلم ولا مسلمٌ إلا وهو مؤمن
- **(مَنْ خَصَّنا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أَرْسَلا..وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقامَاتِ العُلَى)**
  - **(خَصَّنا)** فيه احتمالان:
    - **بشفاعته أو متابعته بالفعلِ - لأنه مُرسَل للخلق كافةً،** والأممُ السابقةُ متابعون له بالقوة لأن **رسلهم نوابٌ عنه**
    - **بجميع مزايا إرسالِه** - فَكُفَّارُ هذه الأمة لهم بعضُ المزايا بسببه كالأمن من الخسف والمسخ
  - **حازَ: جَمَعَ وضَمَّ**

تابع المقدمة

(مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَـفَى..العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى)
- مُقْتَـفَى: أي متبَّع

(صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ ما دامَ الحجا..يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعاني لُجَجا)

معنى (الصلاةِ): العطفُ
- كما في مُغنِي ابنِ هشامِ
- فهو مِن المشترك المعنويّ الذي لم يتعدد فيه الوضع لا اللفظي الذي تعدد فيه الوضع

والعطف هو: الميل والحُنُوُّ
- والمرادُ به هنا: الإحسان بأي وجه لا الكيفية النفسانية لاستحالتها في حق الله

والعطفُ بالنسبة إلى:

الله: بمعنى الرحمة أي التفضل

غيرُ الله
- فيه قولانِ:

بمعنى الدعاء

التفصيل:
- الملائكة: بمعنى الاستغفار
- الآدميين والجن وغيرها من الحيوانات والجمادات**: بمعنى التضرع والدعاء**

الأنسب أن (أل) في الصلاةِ والسلامِ للعهد، والمعهودُ الصلاةُ والسلامُ الأكملان

(اللُّجَّة): الماء العظيم المضطرب

(وآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الهُدَى..مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ في الاهْتِدا)

(آلِهِ)

هو اسمُ جمعٍ لا واحد لـــه مــــن لفظـــه
- ولا يُضـاف إلا إلـى الشـــريف حقيقـــةً أو صورةً

في المرادِ بهِ احتمالان:

مَن تحرُم عليهم الزكاة..فبين الآل والصحبِ عموم وخصوص من وجهٍ
- وهُم مؤمنو بني هاشم و بني المطلب عند الشافعي، ومؤمنو بني هاشم فقط عند مالك

أتقياء الأمة أو جميع أمة الإجابة..فبينهما عمـــومٌ وخصـــوصٌ مطلـــق
- فالعطفُ للتنبيهِ على شرف الأصحابِ
- ولا يُطلَقُ القولُ بأنسبية إرادة أمة الإجابةِ في مقام الدعاء بل التفصيل بحسب ذلك الدعاء

(الصَحْبِ): فيه قولانِ:

هـــو اســـم جمـــع لــــ(صـــاحب)
- قالـــهُ ســـيبويه
- **فـ(فَعْل) لا يكون جمعا**

جـــمُ تكســـير
- قالهُ الأخفش

الهداية

تعريف الهداية - على المشهور -: (الدلالة على طريق توصل إلى المطلـــوب)
- وتارة يراد منها مطلق الدلالة كما في (وأما ثمود فهديناهم) وتارة يراد الموصلة كما في (إنك لا تهدي من أحببت)
- والخلافُ فيها بيننا وبين المعتزلةِ لفظيٌّ حيثُ خصَّصوها بالموصِلَةِ

التقديرُ هنا: (الاهتداء بهم)

النَّجم: الكوكبُ غير الشمس والقمر

- لُغةً بمعنى الضياء والضوء
- وقال أهل الهيئة: (النور ما كان عرضيا كنور القمر، والضياء ما كان ذاتيا كضوء الشمس)، ومما استدلوا به (جعل الشمس ضياء والقمر نورا)

والتشبيهُ بالنجوم

لحديثِ: (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)

وفـي التشـبيه ثلاثـةُ وجـوه:
١- الاهتداء بالآل والأصحاب أشرف منه بالنجوم لأن الاهتداء بهم يُنجي من الهلال الأخرويّ

– مصطفى: ﴿فهو من التشبيه المقلوب﴾
٢– الاهتداء هو نتيجة التشبيه ووجهُ التشبيه هو النور، والنجوم أكثرُ إنارةً
٣– التشبيه باعتبار الحس، وهو في النجوم أقوى

(وَبَعْدُ فَالمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ..نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسانِ)

(وَبَعْدُ):

ظرف مكان أو زمان حسب السياق

- يُؤتَى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر

هذا الظرف من متعلقات الجزاء على الصحيح

- والتقديرُ: (مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة وما بعدها: المنطق..)

- وترجيحُ تعلقه بالجزاء على تعلقه بالشرط للآتي:

١- إطلاق الشرط حينئذ وعدم تقييده بهذه البعدية بخلاف ما إذا جُعِل متعلقا بالشرط والمعلق على شي مطلق أقوى تحققا من المعلق على مقيد

٢- تقييد القول المجعول جزاءً بهذه البعدية أدلُّ على امتثال طلب البدء بالبسملة والحمدلة من تقييد الشرط بها

(الجَنان): يصِحُّ فيه مُرادان:

القلب

- يُطلق..

حقيقةً على: **اللطيفة التي تُسمى روحا ونفسا**

- وقيل الروح ما به الحياة، والنفس ما به تدبير البدن

مجازاً على: الذهن المتعلق بتلك اللطيفة

الذهن

- وهو: (قوة للنفس مُعِدَّةٌ للنفسِ لاكتساب الآراء

حدُّ علم المنطق

حدُّه: (علمٌ يُبحَثُ فيه احث عن المعلومات التصورية والتصديقية مِن حيثُ صحة أنها تُوصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي أو يتوقف عليها الموصل إلى ذلك)

يُطلق العِلْمُ على:

١- إدراك المسائل

٢- المسائل نفسِها

٣- الملكة الحاصلة من مزاولتها

- وتصح إرادة كل من الثلاثة هنا

وللمنطِقِ رَسْمان باعتبارينِ - والخلاف بين الاعتبارينِ لفظيٌّ -:

١- باعتبار غايته:

أ- ﴿علمٌ تُعرف به كيفية التوصل بالمعلوم إلى المجهول﴾

ب- العطار: ﴿علم يعرف به الفكر الصحيح من الفاسد﴾

- وهذا عند مَن قال أن المنطقَ عِلمٌ قائم بذاته

٢- باعتباره آلة: (آلة قانونية تعصِم مراعاتُها الذهنَ عن الخطإ في الفكر)

- وهذا عند مَن قال أن المنطقَ آلةٌ لغيرِهِ

تابع مبادئ علم المنطق

(إن مبادي كلِّ فنٍّ عشرةْ..الحدُّ والموضوعُ ثم الثمرةْ)

حدُّه:
- في الصفحة السابقةِ

موضوعه: (المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة إيصالها إلى مجهول تصوري أو تصديقي)

- موضوع العلم: (ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية)
  - مثال ذلك:
    - كبدن الإنسان لعلم الطب فيُبحَث فيه عما يعرض له من حيثُ الصحةُ والمرضُ
    - وكالكلمات العربية لعلم النحو فيُبحَثُ فيه عما يعرض لها من حيث الإعرابُ والبناءُ
  - العوارض نوعان:
    - الذاتية:
      - سُمِّيت (ذاتية) لاستنادها إلى ذات المعروض أي: نسبتها إلى ذاته نسبة قوية
      - وهي ثلاثة أقسام
        1. ما يلحق الشيء لذاته
           - كـ(التعجب) اللاحق للإنسان
           - والتعجُّبُ هو إدراكُ الأمورِ الغريبةِ الخفيةِ السببِ، وأما الضحكُ في غيرِ الإنسانِ كالنسناسِ فاتفاقيٌّ
        2. ما يلحق الشيء لجزئه
           - كـ(الحركة بالإرادة) اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان
           - وهو ذاتيٌّ لأنَّ جزءَ الذاتِ دَاخل في الذات
        3. ما يلحق لشيء لخارج عنه مساو
           - كالضحك اللاحق للإنسان بواسطة التعجب
           - فالمتعجب مساو للإنسان، إذ لا يوجد فرد منه لا يتعجب، إذ يعرض للأطفال في المهد ولذا يضحكون
           - والضحك: (كيفية غير راسخة تحصل من حركة الروح لِخارج دفعة لِتعجب يحصُلُ)
           - وهو ذاتيٌّ لأنَّ المساوِي مُستنِدٌ إلى ذاتِ المعروضِ، والمستنِدُ إلى المستنِدِ إلى شيءٍ مُستنِدٌ إلى ذلك الشيء
    - الغريبة
      - وهي أقسام:
        - ما يعرِضُ للشيء لخارج عنه أعمَّ مُطلقا منه
          - كـ(الحركة) اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم، فالجسم خارج عن مفهوم الأبيض وهو أعم من الأبيض
        - ما يعرِضُ للشيء لخارج عنه أخص مطلقا
          - كـ(الضحك) العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان، وإن كان عروضه للإنسان بواسطة التعجب
        - ما يعرض للشيءِ لخارج عنه أعم من وجهٍ
          - كـ(الضحك) العارض للأبيض بواسطة أنه إنسان
        - ٣ - ما يعرض له لخارج عنه مباين
          - كـ(اللون) العارض للجسم بواسطة السطح

فائدته: الاحتراز عن الخطإ في الفِكر

- ولم يتداخل مع باقي العلوم لأن موضوعَ المنطق هو الهيئة بقطع النظر عن المادة

مُصْطَفَى دَنْقَش

تابع مبادئ علم المنطق

(وفضلُه ونسبةٌ والواضعْ..والاسمُ والاستمدادُ حكمُ الشارعْ)

(مسائلٌ والبعضُ بالبعض اكتفى..ومَن درى الجميعَ حازَ الشرفا)

- مسائله: القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات والأقيسة وما يتعلق بهما المبرهن عليها فيه

فضله:
- يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عامَّ النفع فيها إذ كلُّ علمٍ تَصَوُّرٌ أو تصديقٌ
- لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى

نسبته من العلوم:
- باعتبار موضوعه: كُلِّيٌّ لَهَا
- باعتبار مفهومه: مُبَاينٌ لها

واضعه: (إِرَسطُو)، وهو إِرسطاليس

اسمه: (المنطق)

المنطق يُطلق بالاشتراك المعنويِ على

أسماء أخر:
- وسماه الغزالي: (معيار العلوم)
- وكذا (علم الميزان - مفتاح العلوم العقلية)

الإدراك الكليّ أي الإدراكات الكثيرة
- فهو مصدرٌ ميميٌّ
- ومنه تعريف الإنسان: (حيوان ناطق) أي مدرك إدراكا كليا

القوة العاقلة التي هي محل صدور تلك الإدراكات
- فهو اسمُ مكانٍ

اللفظِ المُبرِزِ لذلك
- فهو مصدرٌ ميميٌّ

فبهذا العلمِ تُصَيَّبُ الإدراكات الكلية وتتقَوَّى القوة العاقلة وتكون القدرة على إبراز تلك العلوم

حكم الشارع:
- الجواز

استمداده: ﴿ما يُبنى عليه الفن من أمور تصورية وتصديقية﴾
- التصورية: حدود الأشياء المستعملةِ فيه كحدود الكلي وأقسامه
- التصديقية: كقولنا ﴿النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان﴾
- فاستمدادُهُ مِن العقل

تابع المقدمة

(فَيَعْصِمُ الأفكارَ عَنْ غَيِّ الخَطا.. وَعَنْ دَقيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا)

(العِصْمَةُ)

لُغةً: الحِفظُ

فـي الاصـطلاح الشـرعي:
- (الحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المعصوم)
- بخلافِ الحفظ فهو: المنع منه مع إمكان وقوعة من المحفوظ، ولذا اختصت الأنبياء والملائكة بالعصمة وكان الأولياءُ محفوظين فقط

(الغَـيّ): الضلال والخيبة
- والغي يعُمُّ العمدَ والسهوَ

الفهم: الإدراك

(فهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدا..تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدا)

(هَـاكَ): فيه قولانِ:
١- تسهيل ابن مالك: (اسم فعل بمعنى خذ)
٢- والزبيدي والجوهري: (حرفُ تنبيه)
- وقد تُقلَبُ الكافُ هاءً

(قاعدة)

لُغةً:
- ما ينبني عليه الشيء

اصطلاحاً: (قضية كلية يُتَعَرَّفُ منها أحكامُ جزئياتِ موضوعِها)
- وكيفيةُ معرفةِ أحكامِ الجزئيات: أن تَجْعَلَ القضيةَ الكليةَ كُبرى مع صُغرى موضوعُها جُزئيٌّ لموضوع الكلية ومحمولُها نفسُ موضوع الكبرى كـ(الحيوانُ..كُليٌّ مَقولٌ على كثيرين مختلفينَ بالحقائقِ، وكل كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق..جنسٌ > الحيوان..جِنس

يَصِحُّ كونُ تاءِ (تَجْمَعُ) للمخاطبة

المصلحة الحاصلة من الشيءِ لها اعتبارات:

من حيث إنَّها
١- في طَرَف الفعل: (غاية)
٢- ثمرة الفعلِ ونتيجتُه: (فائدةَ)
٣- مطلوبةٌ للفاعلِ مِن الفعلِ: (غرَض)
٤- باعِثَةٌ على الإقدام على الفعل: (عِلَّةٌ غائيّة)

العلاقة بين الإطلاقات
- الأولان أعم من الأخيرين لانفراد الأولين بما هو في طرف الفعل وليس مطلوبا ولا باعثا كـ(وجود كَنزٍ في حَفر بِئْرٍ)

مُصْطَفَى دَنْقَش

تسمية المتن

(سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ المُنَوْرَقِ..يُرْقَى بِهِ سَماءُ عِلْمِ المَنْطِقِ)

(السُّلَّمُ):

بقطع النظر عن جعله عَلَماً لهذا الكتابِ:

- حقيقةٌ فيما يُتَوَصَّلُ به من الحسيات إلى أعلى

- ومَجَازٌ بالاستعارة فيما يُتَوَصَّلُ به من المعنويات إلى أعظم

بجعلِهِ علماً لهذا الكتاب: علمٌ منقولٌ، فهو حقيقةٌ بطريق النقل

- العصامُ على العضُد: (أسماء الكتب من عَلَم الشخص لموضوع له خاص بحسب عُرف أهل العربية الذين لا يعتبرون تعدد اللفظ بتعدد التلفظ، وهي علمُ جنسٍ بحسب التدقيق الفلسفي الذي يُعتبر تعدد اللَفظ بتعدد التلفظ)

(المرونق - المُنَوْرَق)

١- (المرونق): هو الجاري على الألسنة:

٢- (المنورق): هو المروي في هذا النظم، ويزيد حُسنَهُ غرابتُهُ، والغريب الحسنُ عذبٌ

- وهُما بمعنى واحد أي: المُزَيَّن المُزخرَف

وهذا التأليفُ هو لألفاظ العلمِ لا العلمِ فجازَ كونُهُ سُلَّمًا للعلمِ لحصولِ المُغايرَةِ بينه وبين العلم

- أو أنه سُلَّمٌ للمعاني فالمراد أن المذكور فيه سُلَّمٌ لغيرِهِ من المسائل الصعبة

**(وَاللَّـهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا..لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قالِصَا
وَأَنْ يَكونَ نافِعاً لِلْمُبْتَدي..بِهِ إِلى المُطَوَّلاتِ يَهْتَدي)**

(لِوَجْهِهِ): فيه مذهبان:
١- مذهب الخلف: أي لذاته، فالإضافة للبيان،
٢- مذهب السلف: إثبات وجهٍ لله مُنزهٍ عن سمات الحوادث، فالإضافة على معنى اللام

(القالِص):

فائدة:
- شيخُ الملوي: (عبد الله المغربي الكِنِكْسِيّ)
- شيخُ شيخِهِ: اليوسي

(اللهَ)
- منصوب على التعظيم، أي منصوب على وجه قُصِد إظهار عظمته

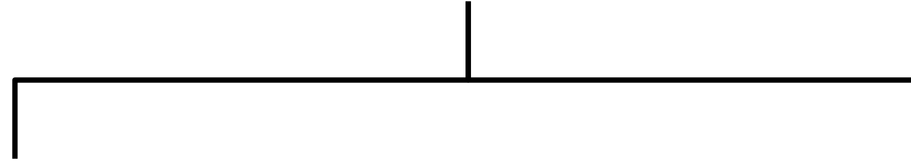
يُطلَق على إحدى شفتي البعير ونحوِهِ **الناقصةِ عن أختها**
- ثم تُجُوِّزَ فيه فأطلق على (الناقِصِ) مجازا مرسلا

(أَرْجُو)
- أي: آمُل أملاً، ويتعلق بمطموع فيه
- وقد يُطلق الرجاءُ **على الخوف كـ(وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ)**

يَحتمِل أن يكون مُراده بـ(عدم النقص):
١- الكمال الحسي بأن لا يعوقه عن إكماله عائق
٢- عدم الطرح في زوايا الإهمال
٣- أن لا يقصد به حبّ الظهورِ والمَحمدة

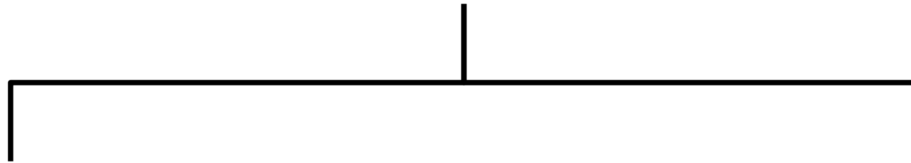
فَصْلٌ في جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ

- بيانُهُ إجمالاً:



أراد النـاظمُ ذِكْرَ جـوازِهِ فَجَرَّهُ ذلـك إلـى ذكـر الخـلاف، فيُحمَـلُ الخـلافُ علــى المخلــوط بالفلسفةَ

علم المنطق قسمان:



ليس مخلوطا بعلم الفلاسفة

مخلوط بعلم الفلاسفة وكفريَّاتهم

الفلسفة

- الكستلي على النسفية:

تعريفات:

- الفلاسفة جمع (فَلْسَفِيّ) نسبة إلى (الفلسفة) مأخوذة من (فيلا سوفا) وهو الحكيم
- تعريف الفلسفة: (عِلمٌ يُبحث فيه عن أحوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية)

أقسام الفلسفة:

عند المتقدمين

- قسمان:

الفلسفة العملية

١- سياسة المدن ٢- علم الأخلاق
٣- سياسة المنزل (تدبير المنزل)

الفلسفة النظرية

- ثلاثة أقسامٍ: فالموجودُ له أحوالُ:

مستغنٍ عن المادة في الوجودين الخارجي والذهني
- بأن كان غير مادة وغير محتاج إلى المادة
- فالعلم الباحث عن أحواله: (العلم الإلهيّ = الفلسفة الأولى)
- وهو قسمان:
  - إلهيات بالمعنى الأخص، يُبحَثُ فيها عن معرفة الباري
  - إلهيات بالمعنى الأعمّ
    - ويُبحَثُ فيه عن أحوال:
    - ١- الواجب تعالى ٢- العقول ٣- النفوس ٤- الجواهر المجردة
    - ٥- والأعراض، لأنها لا تحتاجُ إلى مادةٍ في الوجودَين، لأنَّ العرضَ ما قام بغيره ولو جوهراً مجرداً
    - وذلك من حيث ما يجب لهذه الأشياء وما يجوز

مُحتاجٍ إلى المادة في الوجود الخارجي دون الذهني
- فالعلم الباحث عن أحواله: (الرياضيَّات = الفلسفة الوسطى = الإرتماطيقي)
- ويشملُ:
  - ١- الهندسة
    - فهي متعلقة بنحو الخط المستقيم، وذلك محتاج في الوجود الخارجي إلى المادة
  - ٢- الموسيقى
    - فهي متعلقة بالألفاظ المخصوصة
  - ٣- الحساب

مُحتاجٍ إلى المادة في الوجودين الخارجي والذهني
- فالعلم الباحث عن أحواله: (الطبيعيات = الفلسفة الدُنيا)
- فيُبحَثُ فيها عن أحوال الأجسام الطبيعية،
- ويشملُ:
  - ١- الأفلاك
  - ٢- العناصر والحيوانات والنباتات والمعادن

عند المتأخرين

- من القرن الـ(١١): اقتصرت الفلسفةُ على الإلهيات بالمعنيين الأخص والأعمّ

مُصْطَفَى دَنْقَش

علم المنطق قسمان:

ليس مخلوطا بعلم الفلاسفة

أمثلة للخالي مِن علم الفلاسفة:

١- السلم المنورق
٢- مختصر السنوسي
٣- مختصر ابن عَرْفَة

٤- إيساغوجي للأَبْهَرِيّ
- و(أَبْهَرا) قبيلة، وغَلِطَ من جعله بسكون الباء وفتح الهاء
- قاله ملا تالج وتبعه القليوبي على إيساغوجي

٥- الشمسية للكاتبي
٦- الجُمَل للخُونَجِيّ
٧- تهذيب المنطق للتفتازاني

٨- وغيرِهم مِن المتأخرين
- المتأخرون هُم: الغزالي فمن بعده، فابنُ سينا ذكَرَ المنطقَ مخلوطاً بالفلسفة فكانَ تأليفُ المتقدمين غيرَ صافٍ، وأما من الغزالي فمن بعده فخلَّصوا المنطقَ، وجعلَهُ الغزاليُّ مقدمةً لأصول الفقه

حكمُ الاشتغال به: جائزٌ بلا خِلافٍ
- بل هو فرضُ كفايةٍ على أهل كل إقليم إذا قام به واحد منهم سقط الحرج عن الباقين

وجهُ الوجوب الكفائي
- لأنه يتوقفُ عليه حصولُ القوةِ على رد الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفاية، وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب

علم الكلام:
- الإيجي: ﴿علم يُقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه﴾
- أمَّا العقيدةُ فهي أصول الدين على كافةِ المسلمين.

فالمشكلة في الاختلاط لا في المنطق
- وعليه فكل علم اختلط بعلم الفلاسفة حرُم

محلُّ الوجوب الكفائيّ: إذا لم يُستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع
- ولذا لم يحتج إليه الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون وأصحابهم

مخلـــــــــوط بعلـــــــــم الفلاســـــــــفة وكفريَّـــــــــاتهم
(وَالْخُلْــفُ فِــي جَــوازِ الاشْــتِغالِ بِــهِ عَلَــى ثَلاثَـــةٍ أَقْــوالِ)
- فيه ثلاثة أقوال:

التحـــــــريم (فَــابْنُ الصَّــلاحِ وَالنَّـــــواوِي حَرَّما..وَقالَ قَوْمٌ يَنْبَغي أَنْ يُعْلَما)

القـــائلون بــــه - حرَّمـــهُ ابـــن الصــــلاح في الفتاوى والنووي وجمهور الفقهاء والمحدثين

وجــــه التحــــريم: - لأنـــه مخلـــوطٌ بكفريـات الفلاسـفة فيُخشَـــى علـــى الشـخص إذا خـاض فيـه أن تـتمكن مِـن قلبـه بعضُ العقائـد الزائغة كما وقع ذلك للمعتزلـــــــــة

- فتــاوي ابـــن الصـــلاح: (وَأمـــا الْمنطـق فَهُـوَ مـدْخل الفلسفة ومدخل الشَّرّ شَرّ وَلَيْسَ الِاشْتِغَال بتعليمـه وتعلمـه مِمَّـا أَبَاحَــهُ الشَّــارِع وَلَا اسـتباحه أحـد مـن الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّـة الْمُجْتَهـدين وَالسَّـلَف الصَّـالِحين وَسَائِر من يَقْتَدِي بِـهِ من أَعْلَام الأئمة)

التفصـــــيل: الجـــوازُ بشـــروط: (القَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحةْ..جَوَازُهُ)

المـرادُ بـالجواز: الأذن، فيصــدُق بالوجوب والندب - قاله العدويُّ

أمثلــة لكتــب الكــلامِ المشـــتملة علـــى تخليطــات الفلاســفة:
١- الطوالـــــــــع
٢- المطـــــــالع
٣- المواقـــــــف
٤- المقاصـــــد
- وعــذرُ أهــلِ الســنة فـي إيداعها فـي كتبَهم التمكنُ من إبطالِها

الشروط:

١- (لِكامِلِ القَرِيحَةْ)

القريحـــةُ فـــي الأصــل: أول مــا يُستخرَج من البئر - ثـم استُعِيرَ لأول مُستنبَط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقـا لأنـه سـبب حيـــاة الـــروح - ثـم استُعِيرَ للعقلِ - ثـم صـار حقيقـة عرفيـة فـي العقـلِ لِهجــر المعنـــى الأصلي

فإذا كان بليدا..فلا يجـــوزُ - لأنـــه لا يقـــدر علـى دفـع شـبههم فربمـا تمكنـت مـن قلبه

٢- (مُمَــارِسِ السُّـــــنَّةْ وَالكِتابِ..لِيَهْتَدي بِـهِ إِلَـى الصَّوَابِ)

المراد بالممارسة: تحصـينُ عقيدتـه، ولـــيس المـــراد إدراكُ مــا يتعلــق بهمـا مـن لغـات وأسـباب نـزول وغير ذلك

المـــدار علـــى تحصـين العقيـدة **- فـإذا كـان ذكيـا غيـر ممـارسٍ لهمـا..فلا يجوز، ولـــذا منعـــوا الاشـتغال بكتبـه علـم الكـلام المشـتملة علـى تخليطات الفلاسفة إلا للمتبحر**

يُســــتحب (جمهـــور المتكلمـــين) - معيار العلوم للغزالـي: (مـن لا معرفــة لـــه بـــالمنطق لا يوثق بعلمه)

وجه الاستحباب: - لأنـه لا يفـرق بين صحيح العلم وفاسده، والمراد: الوثوق التـام وإلا كـان هـذا الكـلام مقتضيا لوجوبـه لا ندبه

محلُّ الاسـتحباب: فـي من لـم يسـتغن عنـه بـذكاء الفطنـة - ابن يعقوب: (لـم يجعلــه الغزالـــيُّ فــــرضَ كفايـــةٍ كالعلوم لعدم توقف العلـوم عليـه بـل يـــراد بـــه كمـــالُ إدراكِهـا ولأنـه قـد يُغنـي عنـه كمـالُ العقلِ)

العلمُ عِلمان:

العلمُ القديم: علم الله
- لا يوصَفُ علمُهُ بتصورٍ ولا تصديقٍ، للآتي:

كلاً مِنهُمَا مُفَسَّرٌ بـ(الإدراك)، هو: وصول النفس إلى المعنى
- وهو من خواص الأجسام لأنه:
١- (يقتضِي الانطباع في النفس، والانطباعُ والنفسُ من خَواصِ الأجسامِ، وأما (كتب ربكم على نفسه الرحمة) فبمعنى الذات
٢- يستدعي سبق الجهل)
- قاله قدُّرة

علم الله ليس بأنواع
- وقيل: (يتعددُ علمُ اللهِ بتعدد المعلومات) وهو قول قوي، أمَّا دخول ما لا نهاية له في الوجود فمُستحيلٌ في حق الحوادث لا القديمِ

العلمُ الحادِث:
تعريفه: فيه خلافٌ، حتى قيل: (لا يُحَدّ)

مِن التعريفات: **(وصول النفس إلى المعنى بتمامه)**

المعنى هو: ما يفهم من اللفظ، ويُطلق على أربعة أشياء:
١ - ما يقابل الجوهر وهو العرض
٢ - ما يقابل المحسوس، وهو المعقول
٣ - ما يُقابِلُ اللفظ، وهو ما يُفهَمُ مِنه
٤- ما يقابل المدرك وهو المراد هنا

فإن وصل بنقصان..كان شعورا

إذا أطلق العلمُ عند..

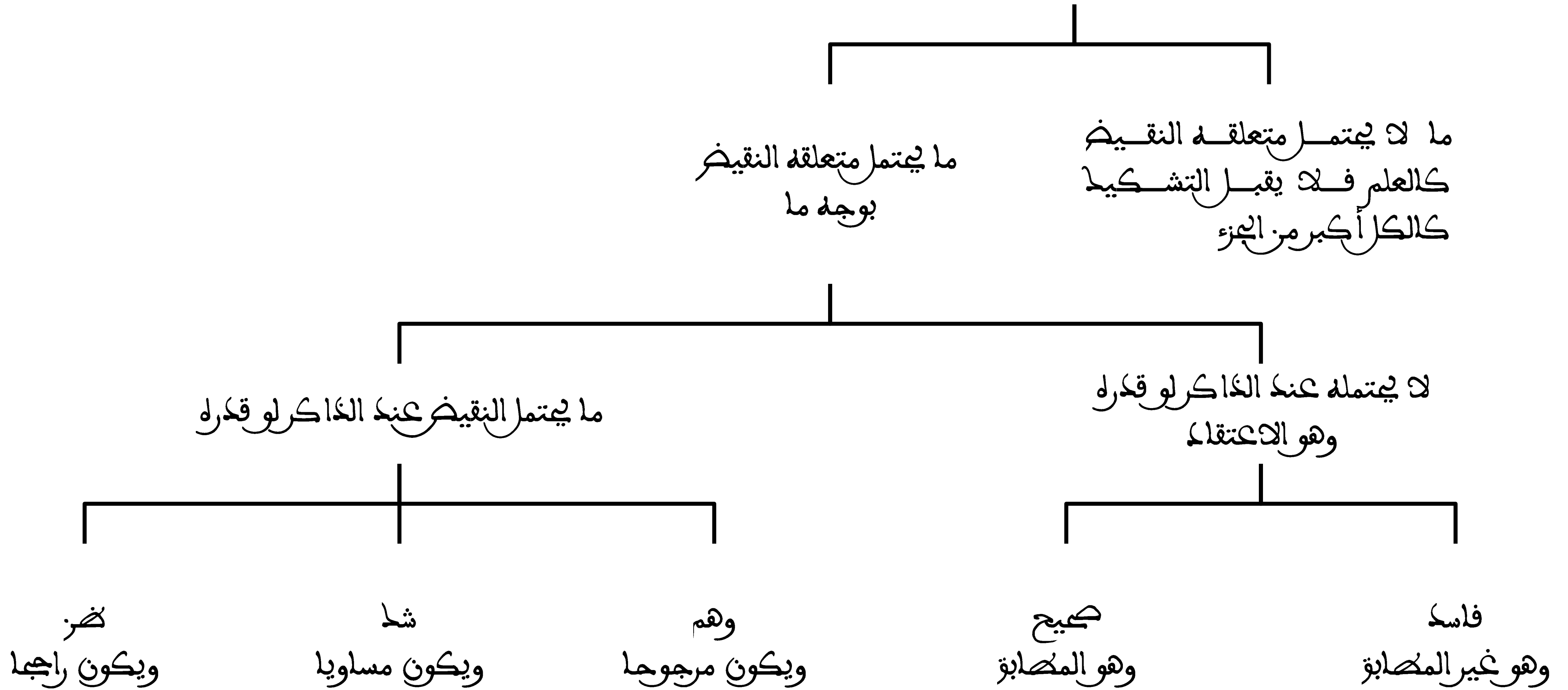
الأصوليين
- فالمراد: التصديق اليقيني، لأنه (الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل)

(المناطقة
- فالمراد: الصورة الحاصلة في الذهن سواءٌ: (اليقين
- الظن - الجهل المركب - تصور النسبة المشكوكة والمتوهمة))
- لأن الاعتبار بما في الذهن لا الواقع
- قاله العدويُّ وعليه صنيعُ الجرجانيّ

عرفه بعضُهم بالتقسيم
- والتقسيم مِن قَبيلِ الرسمِ
- وهذا التقسيمُ في الصفحة التاليةِ

﴿من الكوكب المنير في أصول الفقه﴾

ما عنه الذكر الحكمي: أقسام:



علم حضوري:
- يحصل بحضور الأشياء بأنفسها عند العالم كـ(علم الشخص بنفسه)
- ولا يوصف بتصور ولا تصديق

التصوُّر: إدراكُ مُفرَدٍ
- فهو (حصول صورة الشيء فيه من غير حكم معه بنفي أو إثبات)

المراد بالتصور: **(حصول صورة الشيء في الذهنِ)**

أو هو (صورة الشيء الحاصلة في النفس)
- فالمعلومُ الذهنيُّ عينُ العِلمِ ذاتا وإنما يختلفان اعتبارا فالصورة من حيث ذاتها معلومة، ومن جيب حصولها في الذهن علم

هذا التعريفُ بِناء على التحقيق أن العلمَ من مقولة الكيفِ فهو نفسُ الحصولُ
- وثَمَّ أقوالٌ أخرى:

هو انفعالٌ
- فهو قبول النفس لحصولِ الصورةِ

من مقولة الإضافة
- بناء على أنه نسبة بين المدرَك والمدرِك

هو فِعلٌ
- بناء على ما يتبادر من لفظ الإدراك والإذعان ونحوهما

(المراد بصورة الشيء: ما يكون آلة لامتيازه سواء كان نفس ماهية الشيء أو شبحا أي مثالا له)
- قاله السيالكوتيّ على القُطبِ

قد يُطلَقُ التصورُ بمعنى مُطلَقِ الإدراكِ فهو حينئذٍ مُرادِفٌ للعِلم

المراد بالمفرد: ما ليس مشتملا على نسبة حكمية
- فيدخُلُ في التصور:

ما لا نسبة له أصلا:
- فيشمَلُ:
١- إدراكُ موضوع كإدراك (زيدٍ)
٢- إدراكُ محمول كإدراك (قائم)
٣- إدراكُهما معاً دون النسبة بينهما

إدراكُ النسبة دون حكم
- فيشمَلُ: إدراك النسبة..
١- الإضافية كالنسبة في (ابن عمرو) وهي **(بنوة زيد لعمرو)**
٢- التقييدية: كالنسبة في (الحيوان الناطق) وهي كون الثاني صفة للأول
٣- الكلامية بقسميها الخبرية والإنشائية
٤- المشكوك فيها: أي: المتردَّد فيها باستواء أو مرجوحية فدخلت المتوهمة

مُصْطفَى دَنْقَش

أقسامُ العلم الحادث

- المُرادُ به هُنا: مُطلق الإدراك

عِلْم حُصُولِيّ:

- حصول صورة الشيء في الذهن

- وله تقسيمات:

التقسيم الأول: باعتبار ما يتعلق به العلمُ:

(إدْراكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ..وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ

وَقُدِّمَ الأوَّلُ عِنْدَ الوَضْعِ..لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ)

التصديق:

سُمِّيَ تصديقا تغليبا لأشرف احتمالَيهِ وهو الصدق

- التفتازانيّ: (الخبر يحتملُ الصدقَ والكذبَ، لكن مدلوله الصدقُ فقط، وأما الكذب فاحتمال عقلي)

فيه مذاهبُ

بسيط وهو الحكمُ (الحُكَمَاءُ وظاهِرُ الناظمِ)

وهو (الإذعان = إدراك وقوع النسبة الكلامية = إدراك **الوقوع أو اللا وقوع)**

- الخبيصي: (يُطلق عليه اسم التسليم والقبول)

الإذعان الذى اعتبره المناطقة هو قول النفس أن النسبة واقعة أى: مطابقة للواقع، وأنه لابد للتصديق من ذلك وأنه غير الإذعان بمعنى: ميلها الذى هو معتبر عند أهل الكلام

النسبة الكلامية هي مورد الإيجاب والسلب فهي في القضية الموجبة مثبتة وفي السالبة منفية

كادراك أن زيدا كاتب أو ليس بكاتب

فالتصورات شروطٌ له (تصور **الموضوع** وتصور **المحمول** وتصور النسبة**)**

مُرَكَّبٌ (الرازيّ)

- تصور الطرفين شطرٌ

- ثمَّ خِلافٌ فيما يتركبُ منه:

أربعة إدراكات:

١- إدراك المحكوم عليه (موضوع)

٢- إدراك المحكوم به (محمول)

٣- إدراك النسبة الحكمية التي هي مورد الإيجاب والسلب

٤- إدراك أن تلك النسبة الكلامية **واقعة أو ليست بواقعة، وهو الحكمُ بناءً على أن الحكمَ إدراكٌ** وهو التحقيقُ

ثلاثة إدراكات وحكم

- بناءً على أنَّ الحكمَ فعلٌ ونقله السِّيالكوتي عن الرازي ومتأخري المناطقة

- وقيل: الحكمُ انفعالٌ

ينبني على الخلاف: أن التصديق الضروري

- عند الحكماء: يكفي فيه كونُ النسبة ضرورية وإن كانت الأطرافُ نظرية

- عند الرازي: لا بد فيه مِن كون الأجزاء كلِّها ضرورية

الترتيب بين التصور والتصديق
(وَقَدِّمَ الأَوَّلُ عِنْدَ الوَضْعِ..لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ)
- التصورُ هو المقدَّمُ وضعاً

المراد بالوضع:
- أي في الذكر والكتابة والتعلم والتعليم

السبب :
- لأنه المُقدَّمُ بحسب اقتضاء ذاتِ **التصور بحيث يَحتاجُ إليه المتأخِرُ**
- والتقدم أقسام:

١ - التقدم بالعلة
- كتقدم حركة الإصبع على حركة الخاتم، فهي علةٌ فيها وإن كانت عند أهل السنة غير مؤثرة فيها، والمراد: تقدمها عليها في الرتبة العقلية، أما في الوجود الخارجي فمتقارنان

٢ - التقدم بالطبع وقد عرفتهما
- كتقدم التصور على التصديق والواحد على الاثنين

٣ - التقدم بالزمان
- كتقدم الأب على الابن

٤ - التقدم بالمكان
- كتقدم الإمام علي المأموم

٥ - التقدم بالشرف
- كتقدم العالم على الجاهل

التقسيم الثاني:

(وَالنَّظَرِيْ ما احْتاجَ لِلتَّأَمُّلِ..وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّروريُّ الجَلي)

النظري:

تعريفُهُ: (ما احتاجَ إلى الفكر والنظر)
- كإدراك حقيقة الإنسان

يدخُلُ في النظريات: (الاستقراء - التمثيل)
- لأن المراد بالنظر هنا أعم من النظر الاصطلاحيّ، بل ما يوصِلُ إلى مجهول

الضَّروريُّ

- ما لا يحتاج إلى فكر ونظر
- سواءٌ افتقر إلى حدس أو تجربة أو لا

أمثلة للضروريّ:

تصورُّكَ وجودَكَ
- بالنظر لمقابله وهو العدم
- أما بالنظر لمفهومه وكونه زائدا على الذات فهو نظري ولذا اختُلِفَ فيه على أقوال:

عين المدجودِ في القديم غيره في الحادث
- فهو وجه واعتبار بالنسبة للقديم، وحالٌ بالنسبة للحادث

عين الموجود مطلقا
- ومعنى كونه عين الموجود أنه ليس أمرا زائدا على الذات، فهو وَجْهٌ واعتبار

غير الموجود مطلقا
- فإما أن يقال: هو حال مطلقا، وإما أن يقول: هو وجه واعتبار مطلقا، وإما أن يقول: هو حال بالنسبة للحادث، وجه واعتبار بالنسبة للقديم

إدراك أن الواحد نصف الاثنين
- أي التصديق بذلك

يدخل في الضروريات:

الأوليات
- وهي: (القضايا التي لا يتوقف التصديقُ بها على شيء) للتصديق بها بمجرد التفاتها إليها كـ(الواحد نصف الاثنين - الكل أعظم من الجزء)

الحدسيات

تعريفُها:
وهي القضايا المتوقفة على حدس، وهو (التخمين المستند إلى أمارة)
- لأنها وإن توقفت على حدس فلم تتوقف على فكر ونظر، فالنظر الاصطلاحي لا يصدق على الحدس

مثالُها
- (نور القمر مستفاد من نور الشمس) فإنهم رأوا القمر كلما بعُد عن الشمس زاد نورُه وكلما قرُب نقُص

التجربيات

تعريفها:
- هي: (القضايا المتوقفة على التجربة)
- لأنها وإن توقفت على تجربة فلم تتوقف على فكر ونظر، فالنظر الاصطلاحي لا يصدق على التجربة

مثالُها: (السقمونيا مُسَهِّلَة للصفراء)

﴿من المحصول للرازي﴾

النظر

تعريفه

ترتيب تصديقات في الذهن ليتوصل بها إلى تصديقات أخر

المراد منه

إسناد الذهن أمرا إلى أمر بالنفي أو بالاثبات اسنادا جازما أو ظاهرا

التصديقات

- إن كانت مطابقة لمتعلقاتها - فهو النظر الصحيح
  - إما أن تكون بأسرها علوما - فيكون اللازم عنها أيضا علما
  - وإما أن تكون بأسرها ظنونا - فيكون اللازم عنها أيضا ظنا
  - وإما أن يكون بعضها ظنونا وبعضها علوما - فيكون اللازم عنها أيضا ظنا
- غير مطابقة لمتعلقاتها فهو النظر الفاسد

مُصْطفى دَنْقش

تنبيهات حولَ الضروريّ والنظريّ

أقـــــوال ضـــــعيفة:

- والخلاف معها لفظيٌّ:

العلـــوم الحادثـــة كلهـــا ضـــرورية
- لأنَّ العبدَ لا تأثير له في شيء مشن العلوم
بل هو مجبور في قالب مختار
- فحصولُ العلمِ عقِبَ التعريف أو الدليل اضطراريٌّ لا قُدرة على دفعه

العلـــوم الحادثـــة كلهـــا نظريـــة
- لأنَّ العبد في ابتداء وجوده كان خاليا من جميع العلوم فاكتسبَهَا شيئاً فشيئاً

التصورات كلها ضرورية والتصديق ينقسم إلى ضروري ونظري (عن الرازي)

كما يُطلقُ الضروريُّ في مُقابلةِ النظريّ يُطلَقُ مُقابلةَ الاكتسابيّ

- فالعلمُ الحاصل بالإبصار المقصود ممن كان مُغْمِضاً عَيْنَيْهِ ففتحهما قصداً..ضروريٌّ على الأول دون الثاني لأنه مكتسب للعبد بفتح عينيه

البديهيّ: يُطلَقُ..

- على الضروريّ كمرادفٍ له
- على ما لا يتوقف على شيء أصلاً فيكون أخص من الضروريّ لانفراد الضروري بالحدسيات والتجريبات لوقفهما على الحدس والتجربة

إجمالٌ للباب وتمهيدٌ لما بعده

القولُ الدالّ
- باعتبارِ ما يدُلُّ عليه قِسمانِ:

القولُ الشارح
(وَما إِلى تَصَوُّرٍ بِهِ وُصِلْ..يدعى بقولٍ شارحٍ فَلتبتهِل)
- لشرحِهِ الماهيةَ ويُسمى أيضا (المُعَرِّف = التَّعرِيف)
- مثال: (الإنسان: حيوانٌ ناطق)

الحُجَّة
(وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصّلا..بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلا)
- وهو القياس المنطقي
كـ(العالم متغير وكل متغير حادث > العالم حادث)

فائدةٌ:
- الابتهال: المُبالغة في الطلبِ، ويطلق الابتهال على النظر والتأمل أي فلنتأمل

خلاصة الباب:
وعليه..فالقسمة رباعية:
١- تصور ضروري: كـ﴿إدراك وجودك﴾
٢- تصور نظري كـ﴿صفة الصلاة لجاهل بها﴾
٣- تصديق نظري كـ﴿١ = نصف سدس الـ ١٢﴾
٤- تصديق ضروري كـ﴿الكل أكبر من الجزء﴾

أنوَاعُ الدّلالةِ الوَضْعِيَّةِ

سبب إدخال الدّلالةِ الوَضْعِيَّةِ في المنطق
- لأنَّ مبادئَ التصورات هي أحد أركان هذا العلمِ، وهي: الكليات الخمس وهي مِن الكلياتِ التي يَدُلُّ عليها **اللفظُ المُفردُ**

المراد: دلالة اللفظ الوضعية لعدم اعتبارهم غيرها
- وَصْفَهَا بالوضعية لاستناد جميعها الى الوضع
– الوضع: ﴿علِ شيءٍ بإزاء شيءٍ آخر بحيث إذا فهم الأول من الآخر﴾

والــدُلالة مصدر (دَلَّ)
- مفهوم الشفاء لابن سينا: (تُطلق على معنيين بالاشتراك اللفظيّ:

(كون أمر بحيث يُفهَم منه أمر آخر)، سواءٌ فُهم بالفعلِ أو لم يُفهَم
- اعتراض: الحيثياتُ تُجتَنَبُ في الحد لأنها لا تدل على الحصول وإنما تدل على القابلية فقط فالحيثيةُ غيرُ مطردةٍ، وشرطُ الحدودِ الاطرادُ، ولذا عبَّرَ القطبُ بـ(كون اللفظ بحيث متى أطلق فُهم منه أمر آخر)

(فَهْمُ أمر من أمرٍ). أي بالفعلِ

أقسامُ الدَّالّ:

غيرُ لفظ

- وهو ثلاثة أقسام:

دَالٌّ بالعقل كدلالة (**تغير العالَم على حدوثه**)

- أي بواسطو العقلِ

- وللعقل مدخل في جميع الأقسام ولكنْ تمحضت الدلالة هنا للعقل

دَالٌّ بالعادة كدلالة (المطر على الإنباتِ)، فيُمكن تخلفها

دَالٌّ بالوضع كدلالة (**الإشارة** على معنى نعم)

دَالٌّ بالعقل كـ(دلالة اللفظ على لافظه)

- وكدلالة صوت من وراء جدار على حياة صاحبه

دَالٌّ بالعادة (بالطبع)

مثال: كدلالة (أُح على وجع الصدر)

معنى الطبع

لُغةً: الطبع والطبيعة والطِباع: السجية التي جُبِل عليها الإنسان

- قاله في القاموس

اصطلاحاً: (مبدأ الآثار المختصة بالشيء)

- سواء كان بشعور أو لا وعلى الحقيقة، ثم الأظهر أن المراد طبع اللافظ

يصح أن يُرادَ بالطبع: (طبع اللافظ - أو طبع اللفظ - أو طبع السامع)

- والصحيحُ أنه لا بد من اعتبار طبيعة اللافظِ

لفظٌ
- وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

دَالٌّ بالوضع اللفظيّ
كـ(الأسد على الحيوان المفترس)
- وهذا هو محل بحث المناطقةِ

والوضعُ نوعان:

السِّيالكوتي: (

حقيقيّ كدلالة (الإنسان) على (الحيوان الناطق)
– السعد في الشمسية: «المراد بالوضع هنا: تعيين أمر للدلالة دون قرينة»

مجازيٌّ كدلالة (الأسد) على (الرجل الشجاع)
- الجرجاني: (أصحاب هذا الفن لا يعتبرونه دالًّا لأنه إنما يدُلُّ في بعض الأوقات حيثُ وجدت قرينةٌ، بخلاف أصحاب العربية والأصول)
- السِّيالكوتيّ: (فإنْ تحقَّقَ اللزومُ بين اللفظ والقرينة بحيث يمتنع الانفكاك فهي دلالةُ مطابقة عند المنطقيين).
بأن كان مهجور الحقيقة اللغوية

وسواءٌ: جعل اللفظ بإزاء المعنى
١- بنفسه كما في الحقيقة
٢- أو بواسطة القرينة) اللَّازمَةِ التي لا تنفكُّ

سواء:

١- لُوحِظَ اللفظ والمعنى بخصوصهما..فالوضعُ شخصيّ

٢- لوحظ اللفظُ بوجهٍ كُلِّيٍّ والمعنى بخصوصِهِ..فالوضع نوعيّ كما في المشتقات

٣- لوحظ المعنى بوجه كلي واللفظِ بخصوصِهِ وهو الوضع العام والموضوع الخاص كما في المضمرات والمبهمات
- وأمَّا عكسه فلم يوجد

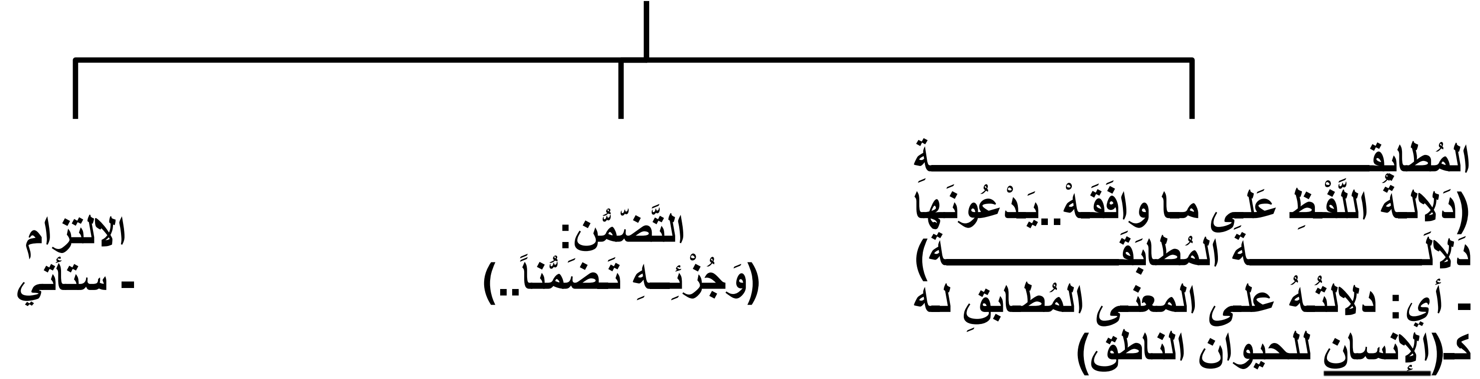
مِن المحصول للرازي:

الأمر المتعقل: من حيثُ..

إنه مقول في جواب ما هو..﴿ماهية﴾	ثبوتُهُ في الخارج ..﴿حقيقة﴾
امتيازُهُ عن الأغيار..﴿هوية﴾	حمل اللوازم له.. ﴿ذات﴾
يستنبط من اللفظ..﴿مدلولاً﴾	إنه محل الحوادث..﴿جوهرً﴾

أقسامُ دلالةِ اللفظِ بتوسط الوضع:

- والحصرُ فيها عقليٌّ كما قال الجرجانيُّ



المُطابقة
(دَلالـةُ اللَّفْظِ عَلـى ما وافَقَـهْ..يَـدْعُونَـهَا دَلالَـةَ المُطابَقَـة)
- أي: دلالتُـهُ على المعنى المُطابقِ لـه كـ(الإنسان للحيوان الناطق)

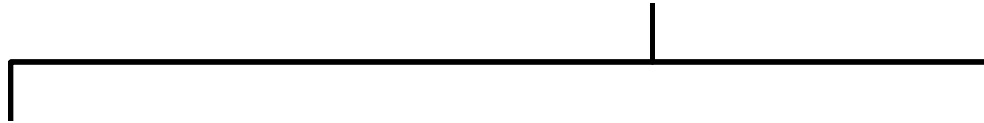
التَّضمُّن:
(وَجُزْئِـهِ تَـضَمُّناً..)

سبب التسمية: لتضمن المعنى لجُزءِ ما وافَقَهُ

أمثلة:

كما إذا شككت في شبح هل هو حيوان أو لا؟، فقيل لك: (هو إنسان) ففهمت أنه (حيوان) لأنه مقصودُك ولم تلتفت إلى كونِهِ ناطقاً

- ولا يُعترَضُ بأنَّ فهمَ المركبِ يحصُلُ بفهمِ أجزائهِ لأنَّ المركبَ قد يُفهَمُ إجمالا ثم يَنْتَقِلُ الذِّهْنُ إلى جُزءٍ جُزْءٍ، وقد يُفهم الجزء مرتين مرة في ضمن المركب وأخرى منفردا



- كدلالة ﴿الأربع﴾ على ﴿الواحد﴾
- دلالة ﴿العليم﴾ على الذات

الالتزام
- ستأتي

الالتزام
(..وَما لَزِمْ..فهو التزامٌ انْ بِعَقلِ الْتُزِمْ)
- أي: دلالَتُهُ على الشيء الذي لَزِمَ معناه

مثال: أسماء الله تدل على ذاته وصفاته بالمطابقة وعلى الذات بالتضمن وعلى الصفة بالتضمن وعلى باقي الصفات بالالتزام

في تقسيم اللازم طريقان:
- والذهني في الطريق الثاني أخص منه في الأول لأنه في الثاني مرادف للبين بالمعنى الأخص بخلافه في الأول

التقسيم الأول للازم:

لازم في الذهن والخارج معا كـ(الشجاعة) لـ(الأسد)

لازم في الذهن فقط كـ(البصر) لـ(العمى)
- وهو:
١- غير بين
٢- بين بنوعيه: ﴿أعم – أخص﴾

لازم في الخارج فقط كـ(السواد) لـ(الغراب)
- والمثال مفروض فيمن عرف الغراب برسمه ولم يره

المراد بـ(الشجاعة) الإقدامُ على المخاوف لا الملكة النفسانية التي تَحمل صاحبها على هذا الإقدام لاختصاصها بالعقلاء
- وقد يُمنع كونُ شجاعةِ الأسد من اللازم الذهني المرادف للبين بالمعنى الأخص لإمكان تصور الأسد مع الغفلة عن شجاعته كـ﴿الأسد سيمبا﴾

- وهو:
١- غير بين
٢- بين بنوعيه: ﴿أعم – أخص﴾

التقسيم الثاني للازم:

البين: (ما يلزم فيه من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينها بلا حاجةٍ لدليل)

غير البين: (ما لا يلزم فيه ذلك بل يحتاج إلى دليل)
- كـ(لزوم الحدوث) لـ(العالَم) فيَحتاج إلى دليل وهو (التغيُّر)

ذهني: (ما يلزم فيه من تصوير الملزوم تصور اللازم)
- كـ(الشجاعة) لـ(الأسد)
- هذا هو اللازم بالمعنى الأخص كالعمى والبصر

غير ذهني: (ما لا يلزم فيه ذلك)
- كـ(مغايرة الإنسان للفرس) فلا يلزم من تصور الإنسان تصور غيره فضلا عن كونه مغايرا له
- هذا هو اللازم بالمعنى الأعم

- في اللازمِ المُعتبر خِلافٌ

اللازم الذهني البين بالمعنى الأخص (الأخضري والملويّ والجمهور)
- (وهو ما يلزم من تصور ملزومِهِ تصورُهُ)

سواء كان:

لازما في الذهن فقط
- كـ(البصر) المفهوم ذهنا من (العمى) مع أن بينهما معاندة في الخارج
- وفي التمثيل بالعمى للالتزامِ خلافٌ:

عند الحُكَمَاءِ: صحيحٌ
- فـ(العمى) عدمُ البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا

عند المتكلمين: غيرُ صحيح
- فـ(العمى) أمرٌ وجوديٌّ يقوم بالحدقة يضاد الإدراك
- وأجيب: إذا فُسِّرَ البصرِ بمعنى الإبصارِ صحَّ التمثيلُ

لازما في الذهن والخارج معا

كالشجاعة للأسد

- كالزوجية للأربعة، والمراد تصور الأربعة بمفهومها المخصوص وهو قولنا: (عدد ذو زوجين)

اللازم الذهني البين بالمعنى الأعم (الإمام وكثير من المتأخرين)
- وهو (ما يلزم من تصوره وتصور ملزومه تصور الزوم بينهما)

ما ليس لازماً في الخارج فقط
- فيصدق بأن يلزم ذهنا لا خارجا، فهو أعم من أن يكون اللزوم غير بين أو بينا بقسميه وبأن يلزم ذهنا وخارجا
- فالداخل في اللازم الذهني هنا ست صور والخارجُ عنه هو اللازم في الخارج فقط كـ(السواد للغراب)، **فهذا لا يُسمى دلالة التزامٍ باتفاقٍ**

مسائل على الدلالة الوضعية

التلازُم بين الدلالات الثلاثة

دلالة الالتزام مهجورة في الحدود التامة لما فيها من الخفاء دون الحدود الناقصة والرسوم

المطابقة لا تستلزمُ...

التضمنِ والالتزام يستلزمان المطابقة ضرورةً

التضمن لا يستلزم الالتزام
- لجواز أن لا يكون هنا لازم بين بالمعنى الأخص

الالتزام لا يستلزم التضمنَ
- لأن المعنى إذا كان بسيطا له لازم بين بالمعنى الأخصّ كان هناك الالتزام بلا تضمن

التضمن

- لجواز بساطة المسمى

مثاله: (الجوهر الفرد - النقطة عند المهندسين)

المراد ببساطة المُسمى: عدم تركب ماهيته من جنس وفصل ولذا كان البسيط لا يُحَد إذ لا جنس له ولا فصل، وقِوَامُ الحد الجنسُ والفصلُ

الالتزام

- لجواز أن لا يكون له لازم ذهني

وذلك خلافا للرازي

- حيثُ قال: (المطابِقة تستلزم الالتزام لأن لكل ماهية لازماً، أقلُّهُ كونُها غيرَ ما عداها)

- أجيب: (هذا ليس لازما بينا بالمعنى الأخص بدليل أنا نتصور كثيرا الحقيقة مع الغفلة عما عداها فضلا عن مغايرتها له وإنما هذا لازم بيِّنٌ بالمعنى الأعم)

مسائل على الدلالة الوضعية

دلالة العام على بعض أفراده كـ(عبيدي)

استشكال القرافي:

- لا يدل على فرد من أفراده بشيء من الدلالات الثلاث لأنه لم يوضع لبعض أفراده فليس مطابقة وليس الفردُ جزءا حتى تكونَ تضمنا ولا خارجاً حتى تكون التزاما

أجوبة الاستشكال:

مطابقة ﴿الأصفهاني في شرح المحصول﴾

- لأنَّ (جاء عبيدي) في قوة قضايا بعدد أفراده لأنه من باب الكلية فهو يدل مطابقة على مجيء كل فرد من أفراد العبيد

- اعتُرِضَ: الكلام في دلالة المفرد لا في دلالة المركب، فمدلول العام العاري عن التركيب فكلٌ وإن كان في تركيبٍ فكليةٌ

تضمن

- فـ(زَيْد العبدُ) مثلا جزء من جملة العبيد

التزام

- اعتُرِضَ: الفرد ليس خارجا

هل الدلالات الثلاثة وضعية أم عقلية؟

في حكاية الخلاف طريقتان

الطريقة الأولى :

دلالة المطابقة وضعية، بلا خلاف

- **لأنها بمحض اللفظ** دون انتقالِ الذهنِ إلى شي آخر
- **يقال لها:**
  1. **لفظية**
  2. **نقلية**، لتوقفها على النقل الواضح

دلالة الالتزام عقلية، بلا خلاف

- **لتوقفها على مقدمة عقلية**

وهي: أنه كلما فُهم المعنى..فُهم لازمه

دلالة التضمن

- **قولان:**
  1. **عقلية:** لتوقفها **على أمر زائد على الوضع وهي الجزئية إذ يُنتقل من المعنى إلى جزئه**
  2. **لفظية**

الطريقة الثانية:

وهي الطريقة الراجحة

ثلاثة أقوال في دلالة التضمن والالتزام

وضعيتان

- عليه أكثر المناطقة كما قاله الغنيمي وغيره
- وجهه: أنهما بتوسط وضع اللفظ للكل أو الملزوم

دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية

- وجرى عليه الآمدي وابن الحاجب وابن الهمام وغيرُهم

عقليتان

- وجهه: توقف كل منهما على مقدمة عقلية

تقييم الخلاف

الصحيح: أنها كلها وضعية

الخلافُ لفظيٌّ

- الغنيميّ: (من قال بعقلية التضمنية والالتزاميةِ..لا ينكر أن للوضع مدخلا فيهما ومن قال بوضعيتهما لا ينكر توقفهما على مقدمة عقلية، فالخلاف في التسمية)
- فَمَن أراد بالوضعية ما تتوقف على الوضع سواء كفى فيها أو لا جَعَلَ الكلَّ وضعيًّا، ومن أراد بالوضعيةِ ما كان الوضع كافيا فيها جعلهما عقليتين، ومن أراد بالوضعية ما كان المدلول فيها موضوعا له اللفظُ أو داخلا فيما وضع له..جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية

فَصْلٌ فى مباحِثِ الأَلْفاظِ

لا بحث للمنطقي عن الألفاظ
- لكنْ لمَّا كثُر الاحتياجُ إلى التفهيم بالعبارة واستمر حتى كأنّ المتفكِّرَ يُناجِي نفسَه بألفاظ متخيَّلةٍ..جعلوا بحثَ الألفاظ بابا من المنطقِ

التعريفُ الصحيحُ المشهورُ للفظِ:
(الصوت المعتمد على مقطع)

اللفظ المستعمل
- المراد: الموضوع
- أما المهملِ كـ(دَيز) فخرجَ بـ(ما دلَّ) إذ لا دلالةَ لهُ

أقسامُ اللفظ المستعمل باعتبار دلالته التركيبية والإفرادية

عند الناظِم وأكثر المتأخرين: **ثُنائية**
(مُسْتَعْمَلُ الأَلْفاظِ حَيْثُ يُوجَدُ..إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ)

ثُنائيّةٌ بناءً على ترادُفِ (المركب = المؤلف = القول)
- قاله ابنُ سينا

مركب
(فَأَوَّلٌ ما دَلَّ جُزْؤُهُ بالمطابقة **عَلَى..جُزْءِ مَعْناهُ..)**

خرج:

ما لا جُزء له كـ(باء) الجر

ما له جزء لا يدلُّ كـ:

(زيد)

(أبكَمُ) عَلَماً
- فـ(أبْ) و (كَم) لم يوضعا في هذا التركيب قبل علميته لشيء قط وأما (أبٌ الدالة على ذات لها الأبوة فلفظ آخرُ وكذا (كَمْ) الاستفهامية).

(عبد الله - الحيوان الناطقُ) أعلاماً
- أما ما يُتوَهَّمُ من دلالة الجزء فإنما ذلك قبل جعلها أعلاماً، أما بعد تصييرِهَا أعلاماً فدلالتُها مَنْسِيّة وصار كل جزء منها كـ(ز) مِن (زيد)

مثال المركب:

زيد قائم

(الحيوان الناطق - عبد الله - حجة الاسلام**) إذا لم تكن أعلاماً**
- والتركيب الإضافي لم يتعلق به وضعٌ أصلاً

أمَّا نحو (حجة الاسلام) عَلَما - فإذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى أن المسمى به حُجةٌ في الدين..فمُفرَدٌ باعتبار القصد الأول ومركبٌ باعتبار القصد الثاني

المراد:

الدلالة الجارية على قانون الوضع اللغوي
- فلو أراد أحدٌ بـ(ألف إنسان) مَعنىً..فليس مُرَكَّباً

الجُزءُ القريب: كـ(زيد) أو (قائِم) مِن (زيد قائم)، فلا يَرِدُ أنَّ الزايَ مثلاً لا تَدُلُّ
- فالزايُ جزءٌ بعيدٌ بواسطة أنها جزء الجزءِ

عند بعض المناطقة: ثلاثية:

مفـرد: (مـا لا يـدل جـزؤه علـى شـيء) - كـ(زيد)

مركـــب: وهـــو نوعان:

ما يدل جزؤه على معنىً ليسَ جزء معنـــاه كـ(أبكم - عبد الله) أعلاماً

ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالـةً غيـــرَ مقصـــودةٍ كـ(حيوان ناطق) عَلَماً

مؤلـف: (مـا يـدل جـزؤه علـى جـزء معنـاه دلالـة مقصـودة) - كـ(زيد قائم)

مفـــردٌ (..بِعَكْسِ ما تلا)

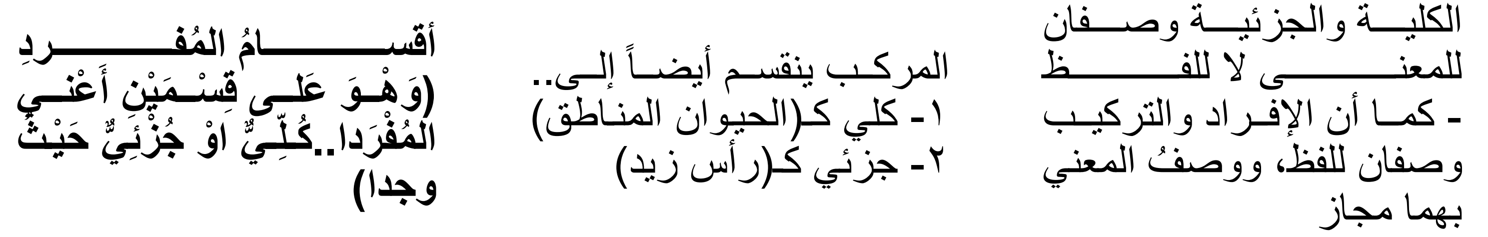
تعريفُـهُ: (اللفـظ المسـتعمَلُ الـذي لا يـدُلُّ جـزؤُهُ علـى جزءِ مَعناه)

قِسماه:

١- ما لا جزء له أصلا

٢- ما له جزء لا يدُلُّ كالأعلامِ المُركبة

<u>أقسامُ معنى اللفظِ المُستعمَل:</u>



الكلية والجزئية وصفان للمعنى لا للفظ
- كما أن الإفراد والتركيب وصفان للفظ، ووصفُ المعني بهما مجاز

المركب ينقسم أيضاً إلى..
١- كلي كـ(الحيوان المناطق)
٢- جزئي كـ(رأس زيد)

أقسامُ المُفردِ (وَهْوَ عَلى قِسْمَيْنِ أَعْني المُفْرَدا..كُلِّيٌّ اوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وجدا)

أساسيَّاتٌ في التقسيم:

موردُ القسمةُ الاسمُ دونَ الفعل والحرف
- السيد على القُطب: (تَختَصُّ الكلية والجزئية بمعنى الاسم دون الفعل والحرف لاستقلاله بالمفهومية دونهما) لما في ذلك من الحكم عليهما، وغيرُ المستقلِ لا يُحكَمُ عليه
- وعن السنوسي أنَّ الفعلَ كليٌّ لِوقوعِهِ محمولاً ولا يُحمَلُ إلا الكليُّ

التقسيم عند النحاة: الكلمة: ﴿اسم وفعل وحرف﴾
- وعند المناطقة: المفرد هو ﴿اسم وكلمة وأداة﴾

الجُزئِيّ (وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ)

تعريفُهُ: (ما لا يُفهمُ الاشتراكَ بالمعنَى المتقدّم)

مِثال: (زيد) ونحوِهِ مِن أسماء الأعلامِ
- فإنَّه لا يُفهِمُ الاشتراكَ مِن حيثُ وضعُهُ للذات المخصوصة
- ولا عبرة بعروضِ الاشتراكِ اللَّفظيّ لأن المراد هنا الاشتراك المعنوي

الكُلِّيّ
- سيأتي

القسم الثاني مِن أقسام اللفظ المستعمل: الكُلِّيّ

(فَمُفْهِمُ اشْتِراكٍ الكُلِّيُّ..كَأَسَدٍ..)

- **أي يُفهِمُ اشتراكاً معنوياً بين أفرادهِ بِمجردِ تعقّلِ** معناه معناه المجرد عن اعتبار الوجود الخارجي، **بحيث يصدق عليها**

معنى صدقُه عليها : حَمْلُه عليها حَمْلَ مُوَاطَأَةٍ وهو: ما كان على معنى هو هو كـ(زيدٌ عالِمٌ)

- أمَّا حمل الاشتقاق: ما كان على معنى هو ذا كذا كـ(ذو عِلمٍ)

خرج:

ما لا يُفهِمُ اشتراكاً باعتبارِ الوجودِ الخارجيّ إمَّا :

١- لأجلِ الدليل القاطع كـ(الإله الحق)

٢- لعدم تعلق قدرة الله كـ(الشمس)

(زَيدٌ) الذي اشتركَ فيه أبناؤه - فقد اشتركوا في معناه باعتبار أُبُوَّتِه، ولا تُسَمَّى (شركة) اصطلاحا

الاشتراك اللفظي (المشترك) كـ(عين)

تقسيم الكليّ مِن حيثُ الوجودِ في الخارج:

ما لم يوجد منه شيء :

١- ما يستحيل وجوده كالجمع بين الضدين

٢- ما يمكن وجوده كـ(بحر من زئبق)

ما وجد منه واحد فقط:

١- ما يستحيل وجود غيره معه كـ(الإله)

٢- ما يمكن وجود غيره معه كـ(شمس)

ما وجد منه أفراد

ما وجد منه أفراد متناهية

- وهو أقسامٌ:

١- ما لا يوجد له أفراد إلا تلك الأفراد المتناهية التي وجدت منه كـ(الكوكب)

٢- ما يوجد له أفراد غيرُها متناهية **كـ(أسد)**

٣ - ما يوجد له أفراد غيرُها غيرُ متناهية كـ(نعمة الله)

ما وجد منه أفراد غير متناهية

- كـ(صفة) إذ منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذات الله وهي لا نهاية لها، واستحالةُ وجود ما لا نهاية له إنما ثبتت في حق الحوادث

- أمَّا التمثيلُ بـ(نعمة الله) ففاسِدٌ لأنها متناهيةٌ بالفعل، وإن كانت غيرَ متناهيةٍ في المُستقبلِ

مُصْطفَى دَنْقَش

تنبيهات حول الكليّ:

إطلاقات الكليُّ وأنواعُهُ :

التحقيق أنه: لا وجود للكليِّ مطلقا في الخارج
- إلا أن الكلي الطبيعي يُمكِنُ وجودُهُ خارجاً على تأويلٍ

إطلاقات الكلي
- على الأنواع الخمسة: (الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

الكليّ أنواع:

- فمثلاُ: (الجسمُ جنسٌ) فمفهوم الجسمِ:
١- مِن حيث هو: (جنس منطقي)
٢- من حيث معروضيته للجنس هو: (جنس طبيعي)
٣- والمركب منهما هو: (جنس عقلي)

(الكليُّ المَنطقيُّ) هو: مفهوم الكلي دون اعتبارِ شيءٍ مِن ماصدقاته، لأنه مبحوثٌ عنه في المنطِقِ
- وهذا لا وجود له في الخارج

(الكُلّيّ الطَبِيعِيّ) هو : معروضُ الكليّ، أي ما صدق مفهوم الكلي عليه من حيث إنه معروضه كـ(حيوان)، لأنه طبيعة وحقيقة
- فهو موجود في الخارج فإنه جزء الإنسان الموجود وجزء الموجود موجود

(الكليّ العقليّ) هو: المجموع المركب من العارض والمعروض، لأنه لا وجود له إلا في العقل
- وهذا أيضا لا وجود له

تقسيم الكُلِّيّ مِن حيثُ الدخول في الماهيةِ والخروج منها:

- ومِمَّا يُعرَفُ بعه الدخولُ وعدمُهُ النقلُ عن الواضِع

تعريف الماهية

- أصلُها «ما هو»، وهي حقيقةُ الشيء الموجودة في الذهن بقطع النظر عن الوجود الخارجي، وقد يُقال لها «حقيقةٌ ذهنيةٌ»
- فإذا لُوحِظَ الوجود الخارجي فـ«حقيقة»
- وإذا لوحظ التشخص - بتعيين كل فرد فرد بخصوصه فـ«هُويَّة»، فالهوية أخصُّ من الحقيقةِ

وجهُ الحَصر : الكُلِّيّ إما أن يكون..

تفصيل الأقسام

- ستأتي

تمام الماهية

- وهو: النوع كـ(الإنسان)

جزءَ الماهيةِ

- فإن كان..

١- مساوياً للماهيةِ في الماصدق**..فالفصل كـ(الناطق)**

٢- أو أعم منها..فالجنس كـ(الحيوان)

عَرَضاً للماهيةِ

- فإن..

١- خَصَّ الماهيَّةَ..فالخاصة

٢- لم يخُصَّ الماهيَّةَ..فالعرض العام

تفصيل تقسيم الكُلِّيّ مِن حيثُ الدخول في الماهيةِ والخروج منها:
- ومِمَّا يُعرَفُ بعه الدخولُ وعدمُهُ النقلُ عن الواضِع

تقسيمُ الناظِم والجمهور والأرموي في المطالع

التقسيمُ الثاني:
- والنوعِ على هذا..عَرَضِي

التقسيمُ الثالث ﴿ابن سينا﴾
- الذاتِيّ: (ما ليس بخارج عن الماهية)، والعرضِيّ: (الخارج عنها)
- فالنوع على هذا..ذاتي

١- الذاتي: (جُزءُ الماهية المحمول)
- فخرج بـ(المحمول) الجزءُ الماديُّ كـ(السقف) لـ(البيت) فلا يَصِحُّ حملُهُ على البيت فليس ذاتيًّا ولا عرضيًّا

٢- العرضي: (ما ليس كذلك)

الذاتيّ (وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فيها انْدَرَجْ..فَانْسِبْهُ..)
- إذا اندرجَ في الذاتِ بأنْ كان جزءً مِنها بحيث إذا فُقِدَ فُقِدَت الماهية

مثال الذاتي:
- (الحيوان) بالنسبة إلى (الإنسان) و(الفرس)، لتركُّب الإنسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل

أقسامُ الذاتي
١- الجنس ٢- الفصل
- وخرجَ الفصلُ لأنه ليس جزء ماهية بل هو ماهية بتمامها

الواسطة بين الذاتي والعَرَضِيّ (النوع)
- لخروجِهِ عن تعريفَي الذاتي والعرضي
- كـ(الإنسان) واسطة

العَرَضِيّ (أَوْ لِعَارِضٍ إذا خَرَجْ)
- أي لأمر عارض للذات بسبب عروضه لها أُطْلِقَ عليها ذلك العرضي

(أو) بمعنى الواو
- أي: وانسبه لعارض إذا خرج عن الذات أي الماهمية

مثال العَرَضِيّ:
- (الضاحك) بالنسبة إلى (الإنسان) لأنَّهُ مُرَكَّبٌ مِن الحيوانِ والناطقِ، فالضاحك خارج عنه

أقسامُ العَرَضِيّ
١- الخاصة
٢- العرض العام
- أمَّا الفصلُ فليس خارجا عن الماهية لأنه نفس الماهية والشيء لا يخرج عن نفسه

(وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقاصْ..جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخاصْ)

أمَّا (الصنف) فخَاصَّةٌ من خَواصّ النوعِ

تمهيد: السؤال عن الشيء إما أن يكون..

عن حقيقته
- ويوضَعُ له اصطلاحاً (ما)

أو عن مُمَيِّزِهِ **عما التبس به**
- ويوضَعُ له اصطلاحاً (أيّ)

تنبيه:
- تخصيص (ما) بالحقيقةِ و(أي) بالمميِّزِ اصطلاحٌ للمناطقةِ، فيجوزُ لُغةً السؤالُ بـ(ما) عن المميِّزِ كـ(ما يُمَيِّزُ الإنسانَ عما يشاركُهُ في جنسِهِ) وبـ(أيْ) عن الحقيقة كـ(أيُّ حقيقة هي الإنسان؟)

للماهية اعتبارات ثلاثة:

١- أن تُعتَبَرَ مصحوبةً بالتشخص..(الماهية المخلوطة = الماهية بشرط شيء)
- ومِنها الحقيقة الشخصية لـ(زيد) مَثَلاً

٢- أن تُعتَبَرَ غيرَ مصحوبةٍ بالتشخُّصِ..(الماهية المجردة = الماهية بشرط لا شيء)

٣- أن تُعتَبَرَ لا بشرط شيء..(الماهية المطلقة = الماهية لا بشرط شيء) وهي أعم من الأولي

والمسؤول عنه بـ(ما) منحصر في أربعة:

واحد

كليّ كـ(ما الإنسان؟)
- والجواب عنه بالحدِّ: (حيوان ناطق)

جزئيّ كـ(ما زيد؟)
- والجواب عنه بالنوع

متعدد

متماثل الحقيقة النوعيةِ **كـ(ما زيد وعمرو؟)**
- والجواب عنه بالنوع: (إنسانٌ)

مختلفُ الحقيقةِ النوعيةِ
- والجوابُ عنه بالجنس
- ودخل تحته ثلاث صور:
١ - أن يكون جميعه من الكلي **كـ(ما الإنسان والفرس؟)**
٢ - أن يكون جميعه من الجزئي كـ(ما زيد وواشق؟)
٣ - وأن يكون البعض كليا والبعض جزئيا كـ(ما زيد والفرس؟)

الجنس

تعريفُـــــــــــــــهُ:
- (كُلِّــيٌ صــدقَ - أي حُمِــلَ مواطـأةً - **فــي جــواب (مــا هو؟) على كثير من مختلفين بالحقيقــة** إذا جمعــت فــي الســـــــــــــؤال
- كـ(ما الإنسان والفرس؟)، فيُقـــــال: **(حيــــوان)**
- خَرَجَ بـ:

(في جواب)..العَرَضُ العَامُّ

لأنه لا يُقال في جواب السؤال بـــ(مـــا - أي) **لأنـــه لـــيس:**
١- ماهيةً لما هو عرضٌ لـهُ
٢- ولا جزؤُها حتى يُقال في جـــواب (مـــا هـــو؟)
٣- ولا مميزا لـه حتـى يقال في جواب (أيّ)

ولكنَّه يقع في جواب (كيف) كـ(كيف زيد)..مريضٌ

(مـــــــــــــــــــا)..:
١- الفصــلُ القريــب والبعيــدُ
٢- الخَاصّة بأنواعِها

(مختلفين..)..النوع الحقيقي
- أمَّا النـوعُ الجزئـيُّ..فلـيس الكــلام إلا فــي الكليــات فــلا يحتاج إلى إخراجه

هل يلـزمُ فـي وجـودُ نـوعَي الجــنسِ فـــي الخـــارج
المشـــــهور: اللـــــزومُ
- ابن الأثيـر: (عـدمَ اللـزوم، لاحتمـال أن يكـون الجـنس محمولا علـى نـوعين أحدهما خارجي والآخر ذهني**)**

أقسامُ الجِنْسِ:
(وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ بِلا شَطَطْ..جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ)

جنس قريب (الجنس السافل)
- وهو: (ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس)
- كـ(الحيوان)، فليس تحته جِنس بل أنواعٌ حقيقيةٌ

جنس بعيد (الجِنس العالي = جنس الأجناس)

جِنس وَسَط
- وهو: (ما فوقه جنس وتحته جنس)
- كـ(الجسم)

أمَّا الجنس المنفرد..فلمْ يُظفَر له بمثالٍ متفق عليه

تعريفُهُ:
- وهو: (ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس)

مِثالُهُ: (الجوهر) بناء على جنسيته عِند المتكلمين، أما الحكماء فهو من الأعراض فالجنس عندهم هيولَى وصُورةٌ
- أمَّا (الشيء) فهو أعلى من الجوهرِ ولكنه خارجٌ عن الماهيّاتِ

فإن أريد البُعدُ النِسبيّ..فهو..
١- بعيد بمرتبة كـ(النامي)
٢- بعيد بمرتبتين كـ(الجسم)

وهو: (الجنسُ الذي تحته أنواع حقيقية وليس فوقه جنس)

مَثَّلَ له بعضُهم بـ(العقل) بناء على كونِهِ جِنساً لما تحتَهُ مِن العقول العشرة التي أثبتها الحكماء
- فقد أثبت الحُكماءُ قسما ثالثا ليس بجوهر ولا عرض وسموه بالجوهر المجرد لتجرده عن المادة وعلائقها وجعلوا منه العقول العشرة

الفصل:

تعريفُـــهُ:
- (جزءُ الماهيةِ الصادقُ عليها في جواب أيُّ شيءٍ هو في ذاته؟)

خرج بـ:

(السؤال بـ(أي شيء هو) يكونُ عن المميزِ فإنْ:
١- قُيِّدَ بـ(في ذاته) فعن المميز الذاتيّ
٢- أو بـ(في عَرَضِه) فعن المميز العرضيّ
٣- أو أطلق فعن المميز الطلق)
- قاله الفَنَري

(جزء الماهية):
١- النوع
٢- الخاصة
٣- العرض العام

(الصادق عليها)..الجُزءُ الماديّ كـ(السقف) للبيت

(في جوابِ أيّ)..الجنس

مثاله: (الناطق)
- لأنه إذا سُئل عن الانسان بـ(أي شيء هو في ذاته؟)..فـ(الناطق) يُمَيِّزُهُ عمَّا يُشَارِكُهُ في الجنسِ

الغنيمي: (أما عند من جعلَ الناطقَ مَقُولاً على غير الحيوانِ فلا يكون الناطق فصلا للإنسان بالنسبة للملائكة بل بالنسبة لما شاركه في جنسه فالملائكةُ ليست حيوانا لأنها ليست أجساما ولكنها ناطقة).

(إذا لم يُقيّد بـ(في ذاته) ولا بـ(في عرضه) صلُح كلٌّ مِن الفصلِ والعرضِ الخاصّةِ للجواب)
- قاله الفنريّ

الفصل قسمان:

قريب:
- **وهو: (ما يميز الشيء عن** أنواع **جنسه القريب)**
- كـ(الناطق) لـ(الإنسان)

بعيد:
- **وهو: (ما يميز الشيء عن** أفراد **جنسه البعيد)**
- كـ(الحساس) لـ(الإنسان) فإنه يميزُهُ عن أفرادِ جِنسِهِ البعيد وهو (الجسم) دون القريب وهو (الحيوان) إذ لم يميزه عن (الفرس) مثلا

تنبيه: كل ماهية لها جنس لابد أن يكون لها فصل

العَرَض العامّ

تعريفُهُ:

- (الكليُّ الخارجُ عن الماهية الصادقُ عليها وعلى غيرها)

- وخروجُ النوع لأنه ليس بخارج عن الماهية سواء قلنا: إنه ذاتي أو عرضي أو واسطة لأنه نفس الماهية

العرضُ العامُّ فلا يقعُ في سؤالٍ ولا يُسألُ عنه لأنه لا يُميِّزُ

نوعاهُ:

لازم

- كـ(التنفس) بالقوة بالنسبة إلى الإنسان

- المراد بالقوةِ هنا:

١- (إمكانُ حصولِ الشيء مع عدمه أو وجوده) فهي أعم مطلقا من الفعل

٢- وتفسر أيضا بـ(إمكان حصول الشيء مع عدمه) فتكون مباينة له

مُفارق

- كـ(التنفس) بالفعل بالنسبة إلى الإنسان

النوع:

تعريفُه:
- (كُلِّيٌّ صدقَ - أي حُمِلَ مواطأةً - **في جواب (ما هو؟) على كثيرين متفقين بالحقيقة**

خَرَج بـ:
- (في جواب)..العَرَضَ العَامّ
- بـ(ما)..الفصل والخاصّة
- (على كثيرين)..الحَدُّ، لأنه يُحمل على شيءٍ واحدٍ وهو ماهية المحدود
- (متفقين بالحقيقة)..الجنسُ

المراد بالصدقِ على كثيرين: الصدقُ عليها سواءٌ:
١- جُمِعَت في السؤال كـ(ما زيد وعمر وبكر؟)
٢- أو أُفْرِدَ بَعضُها كـ(ما زيد؟)
- بخلاف الصدق في تعريف الجنس..فإنه لا يصح إلا اذا جُمِعت

المعرَّفُ هُنا هو (النوع الحقيقي)
- أما الإضافي فهو: (كلي مقول - أي محمولٌ - **على كثيرين في جواب ما هو المندرج تحت جنسٍ)**
- سواءٌ مختلفين بالحقيقة أو متفقين

النوع الإضافي مراتب:
١- (النوع العالي): ليس فوقه إلا الجنس العالى وتحته أنواع كـ(الجسم)
٢- (النوع السافل = نوع الأنواع): لا نوع تحته وفوقه أنواع كـ(الإنسان)
٣- النوع المتوسط: فوقه نوعٌ وتحته نوعٌ كـ(الحيوان)
٤- النوع المنفرد: لا نوعَ فوقَهُ ولا نوع تحته كـ(العقلِ) بناء على أن ما تحته من العقولِ أشخاصٌ مختلفة بالخواص المشخصة لا بالفصول، وأن الجوهر المجرد جنس له

بين النوعين الحقيقيّ والإضافيّ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ فـ:

يجتمعان في (النوع السافل = نوع الأنواع**)**
- كـ(الإنسان) فهو إضافيٌّ لاندراجِه تحت جنسِ الحيوان، وحقيقيٌّ لصدق التعريفِ عليه

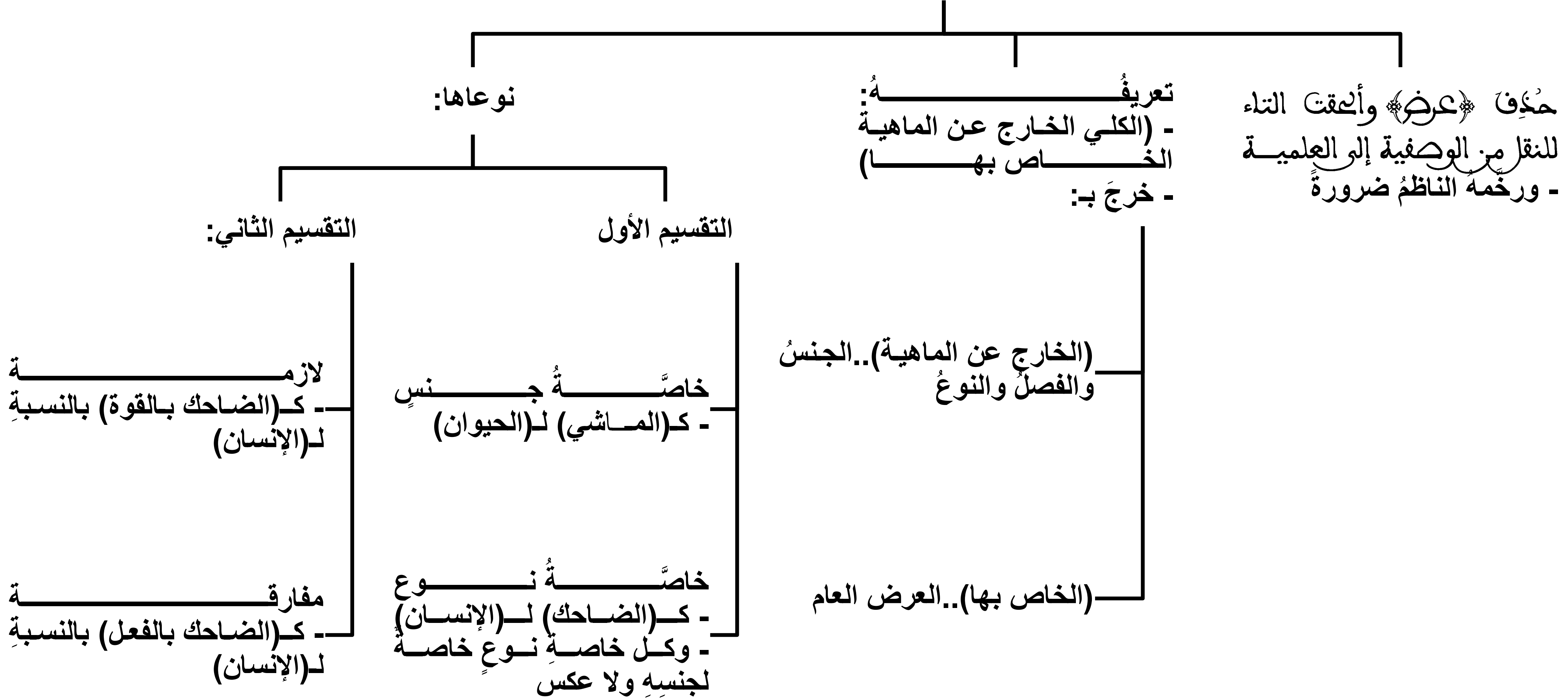
ينفرد الحقيقيُّ في النوع البسيط
- كـ(النقطة) وهي نهاية الخط **لعدم اندراجها تحته جنسٍ، وإلا لَزِمَ تركُّبُها**

ينفرد الإضافيُّ في:
١- الجنس السافل كـ(حيوان)
٢- الجنس المتوسط كـ(جسم)
- فَفَوقَهُما جنسٌ وهو (الجوهر)

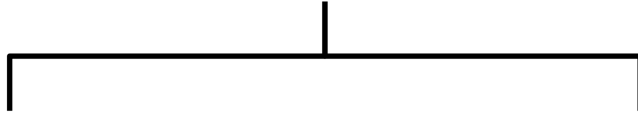
الخلافُ في النقطة:
١- مِن العدميات الاعتبارات، فليست من المقولات
٢- نوع بسيط لم يندرج تحت جنس، فليست من المقولات
٣- مِن الكيفيات ٤- مِن الكميات، وبطلانُه ظاهرٌ

بعضهم: (هذا عند الحكماء، وأما عند المتكلمين..فالنقطةُ الجوهرُ الفردُ)

مُصْطَفَى دَنْقَش

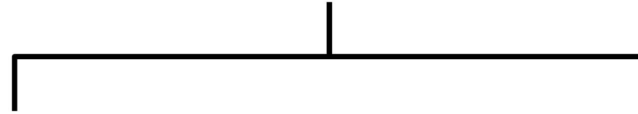

الخَاصَّةُ
حُذِفَ ﴿عرض﴾ وألحقت التاء للنقل من الوصفية إلى العلمية
- ورخّمهُ الناظمُ ضرورةً
تعريفُهُ:
- (الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها)
- خرجَ بـ:
(الخارج عن الماهية)..الجنسُ والفصلُ والنوعُ
(الخاص بها)..العرض العام
نوعاها:
التقسيم الأول
خاصَّةُ جنسٍ
- كـ(الماشي) لـ(الحيوان)
خاصَّةُ نوعٍ
- كـ(الضاحك) لـ(الإنسان)
- وكل خاصةِ نوعٍ خاصةٌ لجنسِهِ ولا عكس
التقسيم الثاني:
لازمة
- كـ(الضاحك بالقوة) بالنسبةِ لـ(الإنسان)
مفارقة
- كـ(الضاحك بالفعل) بالنسبةِ لـ(الإنسان)

تنبيهات حول الكلياتِ



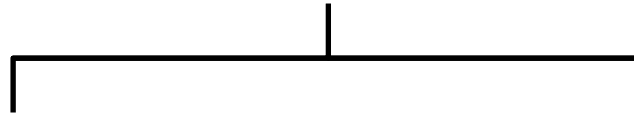
الكليات تختلف بالاعتبارات
- أمثلة لذلك:

المعتبر في ترتيب الأجناس التصاعد
- المعتبر في ترتيب الأنواع التسفل



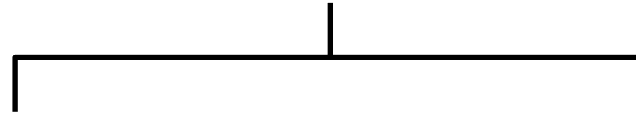
فالجنسُ

(الماشي) خاصّة لـ(الحيوان) وعَرَضٌ عامٌّ لـ(الإنسان)



غيرُ العالي **إذا أُتِيَ به في جواب:**

أمَّا الجنس العَالِي..فلا تمييز فيه أصلا فلا يقع في جواب (أي)



(أي شيء هو في ذاته)..كان فصلا غيرَ جنس كـ(أي شيء الإنسان في ذاته)..(حيوان)

(ما هو؟)..كان جنسا غيرَ فصلٍ كـ(ما الإنسان والفرس)..(حيوان)

فَصْلٌ في بَيانِ نِسْبَةِ اللَّفظ إلى مَعناه ونِسْبَةِ مَعنَى لَفظٍ إلى مَعْنَى لَفظٍ آخر

(وَنِسْبَةَ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي..خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلا نُقْصَانِ

تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ..وَالاشْتِراكُ عَكْسُهُ التَّرادُفُ)

- **المُرادُ بالمعنى: (مَا يُعنَى)، أي: يُقصَدُ فيَشْمَلُ الأفرادَ**
- **اللفظ نوعان:**

الجُزئيُّ:

- لا بحث للمناطقة غالباً بالجزئي

الكليُّ:

- **سيأتي**

يأتي فيه:

١- التباين كـ(زيد - واشق)

٢- الاشتراك كـ(زيد بن عمرو - زيد بن بكر)

٣- الترادف كـ(زيد = أبو عبد الله)

لا يأتي فيه:

١- التواطؤ

٢- التشكك

تنبيه:

- بهذا يُعلَم رَدُّ ما قيل أنَّ الجزئيَّ من قبيل المتباين

الكليُّ:
(وَنِسْبَةُ الأَلْفاظِ لِلْمَعاني..خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلا نُقْصانِ
تَواطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ..وَالاشْتِراكُ عَكْسُهُ التَّرادُفُ)

لفظٌ واحدٌ:
- له حالان:

معناهُ واحدٌ
- فبين اللفظ والمعنى في أفراده:

مستوي في أفراده: (تواطئ)
- أي توافق
- مثال: (الإنسان)، فمعناهُ لا يختلِفُ في أفراده في الحيوانية والناطقية
- يُسمى اللفظ متواطئا تبعاً **لِمعناه**

غيرُ مستوي في أفرادِهِ: (تشاكُك = تشكُّك)
- مِثال: (النور)، ففي الشمس أقوى منه في القمر
- يُسمَّى اللفظُ مُشَكِّكاً تبعاً **لمعناه**

الفرقُ بين المتواطئ والمشكك
- كلٌّ مِنهما موضوعٌ للقدر المشترك لكنَّ التفاوتَ إن كان بأمور..
١- مِن جنس المسمى..فهو المشكك
٢- خَارِجَةٍ عن جنس المسمَّى - كالذكورة والأنوثة والعلم والجهل -..فهو المتواطئ
- قالهُ القَرَافيُّ

معناهُ مُتعدِّدٌ وضعاً
- فالنسبة بينه و بين ما له من المعاني: (الاشتراك)
كـ(عَين) لـ(الباصرة - الجارية - ذات الشيء - حرف الهجاء المخصوص**)**

- فَقَد وُضِعَ لمعنيينِ مختلفين بوضعين مختلفين دفعةً واحدةً عند المناطقة ومع التراخي عند الجمهور

(سواءٌ في ذلك: تَعَدَّدَ وضعُهُ..
١- من لُغَةٍ واحدةٍ
٢- أو من لُغَات مختلفة كـ(أف لأتضجر – **off**)
- نصّ عليه الرازي في الملخص

لفظٌ متعددٌ:

المعنى مُختلفٌ (تَخَالُفٌ = تباين)
- وهو قِسمان:

التبـايُنُ الكُلّـيُّ ﴿متفاصل﴾
- أي: لـم يصـدق أحـدُهُما على شَيءٍ مِمَّا صَدَقَ عليـه الآخـرُ
- كـ(الإنسـان) و (الفـرس)
- ويُسمَّى معنياهُما متباينينِ وكذا اللفظان تبعا لهما

التباين الجزئي ﴿متواصل﴾:

العموم والخصوص الوجهي
- وهو اجتماعُهما في مادة وانفراد كل منهما في أخرى
- كـ(الإنسان) و (الأبيض)

العموم والخصوص المطلق
- وهو اجتماع الشيئين في مادة وانفراد أحدهما فقط في أخرى
- كـ(الإنسان) و (الحيوان)

المعنى واحدٌ: (الترادف)

الترادُفُ لُغةً التتابُعُ
- أيْ تتابعَا في الاستعمال على المعنى

سواءٌ كان مِن لغةٍ واحدةٍ أو لغاتٍ متعددةٍ

مثالُـهُ: (إنسان = بَشَر = Human)
- فهُما موضوعان لـ(الحيوان الناطق)

يدخُلُ هُنا: التساوي
- وهو الاتحادُ ماصدقًا والاختلاف مفهوماً
- كـ(الكاتب بالقوة) و (الضاحك بالقوة)

(وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ..وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَرُ)

- هذا الفصلُ لتمييزِ الخبرِ عن غيره لأنَّ الخبرَ هو المبحوثُ عنه عند المناطقة

تقسيمُ الناظِمِ: القسمة ثلاثية:

- اللفظ المستعمل: إمَّا..

خَبَرٌ

- إن احتمل الصدقَ

طَلَبٌ لفظيٌّ

- إن أفاد طلباً نفسياً

- ما دَلَّ بذاته على الطلب

قِسمان: إمَّا..

طَلَبُ فِعلٍ

(أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلا وَعَكْسُهُ دُعا..وَفِي التَّساوِي فَالْتِماسٌ وَقَعا)

التقسيم:

إمَّا..

مع طلب العلو: (أمر)

- كـ(اضْرِبْ)

- وثَمَّ خلافٌ في الأمر:

١- يُشترطُ الاستعلاء

- بأن يكون الطالبُ مُظهِراً له سواءٌ كان عالياً في نفس الأمر أو لا

٢- يُشترطُ العلوُّ

٣- يُشترطانِ معاً

٤- لا يُشترطُ أيٌّ مِنهما، وهو الراجح

- ودليلُهُ حكايةُ فرعون (فماذا تأمرون)، وأجيب: هذا تذلُّلٌ لهم فصاروا كالمستعلين عليه

مع إظهار الخضوع: (دُعَاء = دعاء**)**

في حَالِ إظهار **التساوي: (التماسٌ)**

- سواء كان مساويا أو أعلى أو أدنى

تنبيهات:

قد تُسَمَّى الثلاثةُ كُلُّها أمراً

دخل في الدال بالذات:

١- صيغة فعل الأمر عند النحاة

٢- اسم فعل الأمر كـ(نزال)

٣- والمصدر النائب كـ(ضَرباً زيداً)

٤- لام الأمر الداخلة على المضارع كـ(لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)

تقسيمٌ آخر: القسمة ثنائية

الخبـــــــــر:
- وهو: (ما قصد به حكاية ما في الخارج)

الانشـــــــــاء:
- وهو: (ما لم يقصد بـــه ذلـــك)
- فيدخُلُ فيه: الطلب والتنبيه

مـــا لـــيس بطلـــبٍ ولا خبـــرٍ: (التنبيـــه - الإنشـــاء)
- وهـــــــــــو كـــــــــــــــ:
١- التمنـــــــــــي ٢- الترجـــــــــــي
٣- القسم وحده بدون جوابه ٤- النداء ٥- صيغ العقود
٦- الاستفهام ، أدرجَهُ بعضُهم في الطلبِ لأنَّهُ طلبُ علمٍ

طلـــب تـــرك: (النهــــي)
- كـ(لا تَضرِبْ)

هـــو ثلاثـــةُ أُقســـام:
- مع الاستعلاء: (نهي)
- مع الخضوع: (دعاء)
- مـــع التســـاوي: (التماسٌ)

يشملُ: (اتــرك - ذر - دَع)
- إلا أن يقال: (المراد طلب الترك بواسطة الأداة المخصوصة التي هي (لا) كما يرمز إليه تمثيله).

المراد بالترك: كَفُّ النفس عن المنهيّ عنهُ بشـــغلها بضـــده
- فالمُكَلَّفُ به في النهي عنـــــــــدَ..
١- أهلِ السُّنَّةِ: ضد المنهيِّ عنه لأنه مقدور المكلـــــــــف
٢- أبي هاشم المعتزليّ: عدمُ الفعل، ورُدَّ بأن العدم المحضَ لا يكلفُ بِهِ إذ لا قدرة للعبد على تحصيله من غير واسطة

خرج بـ(دَلَّ بذاتِهِ) دلالةُ المُرَكَّبِ كـ(أنا عطشان) لمـــن معـــه مـــاء
- فدلالتُهُ على طلبِ الماءِ ليست مِن جهةِ وضعِهِ، فالمركبـــاتُ غيـــرُ موضـــــــــوعة
- ولـــو قيـــلَ بوضـــعِها فوضعها نوعي، **وأيضاً لمْ يدُلَّ إلا على حصول العطش، أمَّا دلالةُ طلبِ الماءِ فبالكنايةِ والسياقِ**
- فـــلا يُســـمى بهـــذا الاعتبار أمرا ولا دعاءً ولا التماسا

هلْ الدالُّ على الطلبِ مُفردٌ أم مركَّبٌ؟

مفرد

مُرَكَّـــــــــــــــــبٌ
- هـذا بنـاءً علـى أنـه يكفـي جـزءٌ مـاديٌ وجـزءٌ صوريٌّ
- ففِعـــلُ الأمـــر مركـــب لأنـــه يـــدلُّ علـــى:
١- الحـــدثِ بمادتـــه أي جـــوهر حروفـــه
٢- والزمنِ بصورتِهِ أي هيئته المخصوصة الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها

القـــــــــائلون بـــــــــه:
- الأصـحّ واختـاره الملـويُّ والأبيـاري شـارحُ البرهـان
- وعليه اصطلاحُ النحاةِ

الـــــــــدليل:
١- يُشـــترط فـــي المركـــب جـــزءان ماديَّـــانِ
٢- الدالُّ على الطلبِ هو الفعلُ ولا دخل للفاعل في الدلالة عليه

فَصْلٌ في بيانِ الكُلِّ والكُلِّيَّـةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِـيَّـةِ
(الكُلُّ حكمُنا عَلَى المَجْمُوعِ..ككُلِّ ذاكَ لَيْسَ ذا وُقُوعِ)

الكُلّ

الكُلِّيـة
(وَحَيْـثُما لِكُلِّ فَـرْدٍ حُكما..فَإِنَّـهُ كُلِّيَّـةٌ قَـدْ عُلِما)
- أمثلـة:
١- (كُـلُّ نَفْـسٍ ذَائِقَـةُ الْمَـوْتِ)
٢- (لا إله إلا الله)

تعريفُـهُ: (هـو الحكمُ علـى المجمـوع مـن حيـث هـو مجموع)

أمثلة:

- الكل في الحقيقة هو الموضوع أي: المجموع المحكوم عليه، فتسمية الحكمُ (كُلًّا) فلما تعلق الحكم بالكلِّ سُمِّيَ الشيءُ باسم متعلَّقِه، وصار حقيقةً اصطلاحيةً

في الإيجاب
- الحكمُ حقيقةٌ في جميع الأفراد باعتبار اجتماعهم مجاز في البعض
- قد يكونُ المجتمِعُ..

جميعَ أفراد الموضوع كـ **(وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ)**

بعض أفرادِه كـ(أهل الأزهر علماءُ)، فهو مجازٌ

محتَمِلاً للأمرين **كـ(كُلُّ بني تميمٍ يَحمِلون الصخرة العظيمة)**
- أي: مجموعهم لا جميعهم إذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها

في السلب

كـ(ما أعطيتُ كل العشرةَ)
- (فالنفي عن المجموع ولا ينافي الثبوت للبعض، بل الغالبُ استعمالُه في الثبوت في البعض)، قاله العدويُّ

(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)

أما حديث: (كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ)
- قدورة: (هذا المثيل جار على تأويل مرجوح والراجح أنه من باب الكلية لأنه ﷺ لم يعتقد ثبوتهما جميعاً ولأنَّ ذا اليدين قال: (قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ)).
- وأجيب: مرادُهُ صلى الله عليه وسلم: لم يكن واحد منهما في نفس الأمر بحسب ظني
- والبحثُ في المثال ليس من شأن الرجال، ما لم يترتب عليه ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أو رسوله

الجُزئيَّة: (وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّةْ..)

- **تعريفها: (الحكمُ على البعضِ)**
- **أمثلة:**
  - **- (بعضُ الإنسانِ كاتبٌ)**
  - **- (بعضُ الحيوانِ ليس بإنسان)**

(وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةْ)

- **تعريفُهُ: (ما تركب منه ومن غيره الكلُّ)**
- **أمثلة:**
  - ١- الجزء المعقول: **(الحيوان جزءُ الإنسانِ)**
  - ٢- الجزء المحسوس: **(السقف جزء البيت)**

فوائد:

- الفرق بين الجزء والجزئية:
  - الجزئية يجوز الإخبار عنها بالكلي كـ﴿الاسمُ كلمةٌ﴾
  - الجزءُ يجوز الإخبار عنها بالكل فلا يقالُ: ﴿الحيوانُ إنسانٌ - السقفُ بيتٌ﴾
- النسبة بين..
  - الكلي والجزئي: التباين
  - الكل والكليّ: العموم والخصوص من وجه
    - لصدقهما على (الإنسان)
    - وانفراد الكليّ في الكليّ البسيط كـ(النقطة) وانفراد الكُلّ في (زيد)
  - الكل والجزئيّ: العموم والخصوص من وجه
    - لصدقهما على (زيد)
    - وانفراد الكُلَّ في (الإنسان) وانفراد الجزئيّ في الجزء البسيط كـ(النقطة المعينة)
  - بين الجزئي والجزء العموم والخصوص من وجه
    - لصدقهما على التشخص المخصوص
    - وانفراد الجزئي في (زيد) وانفراد الجزء في (الحيوان)

فَصْلٌ في المُعَرِّفاتِ
- المُعَرِّفِ

يُسَمّى
١- التعريف، لتعريفِهِ المخاطبَ بها
٢- القول الشارح، لأن القول هو المركب وشأن المعرف التركيب **ولشرحِهِ الماهية**

مُعَرِّفِ الشيءِ هو:

المعرِّف غير المعرَّف باعتبار اللفظ
- التغاير بينهما باعتبار المعني بالإجمال والتفصيل في الحدود والرسوم وبالظهور والخفاء في التعريفات اللفظية

عند المناطقة
- على ما عرَّفهُ به الكاتبي في الشمسية

عند الأصوليين: الحد والتعريف واحدٌ وهو الجامع المانع سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات
- العصوار: ﴿فهو مساو للتعريف عند المناطقة﴾

التعريف لا يكون بغير القول كـ(الإشارة - الخط)
- ولكن قال الغُنيمي: (تلك الأمور المتقدمة كما يدل عليها باللفظ يدل عليها بالخط بواسطة دلالته على اللفظ الدال عليها)

الحدّ التام: **(ما يقتضي تصورُهُ تصورَهُ)**
- المراد بالتصور الأول: الخطور بالبال وبالتصور الثاني: الحصول عن جهل، لوجوبِ كونِ المعرِّفِ معلوماً حالَ التعريفِ به وإلا لزم التعريفُ بالمجهول ووجوبِ كونِ المعرَّفِ مجهولا حال تعريفه وإلا لزم طلب تحصيل الحاصلِ

الرسم والحد الناقص: **(ما يقتضي تصورُهُ امتيازَهُ عن غيره)**
- كالحد عند الأصولين

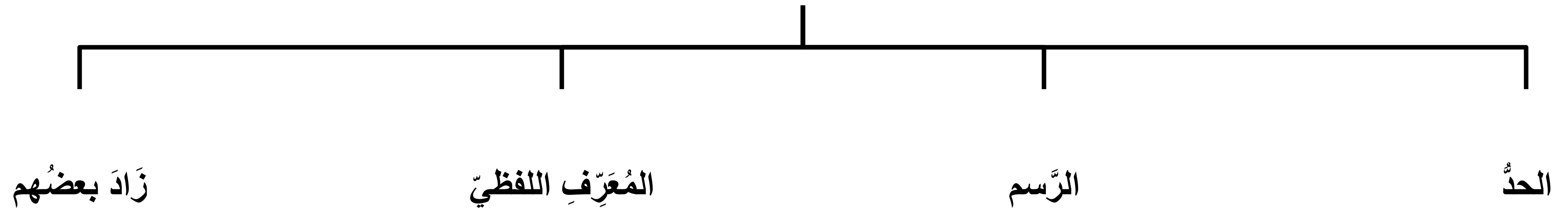
مادة المُعرِّف: أحد الكليات الخمس

غاية المعرِّف: تعريف المخاطب بالماهية

مُصْطفَى دَنْقَش

أقسام المُعَرِّف إجمالاً

(مُعَرِّفٌ إِلى ثَلاثَةٍ قُسِمْ..حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ)A



الحدُّ | **الرَّسم** | **المُعَرِّفِ اللفظيّ** | **زَادَ بعضُهم**

- **التعريفُ بالمثالِ**
- **التعريفُ بالتقسيم**

الحدُّ

تسميتُهُ
- لَأنَّ الحدَّ لغةً: المنعُ، فهو مانعٌ من دخول الغير فيه ومن خروج أفراد المحدود منه
- والمنعُ في الحدِّ قويٌّ بخلاف الرسم فالمنع فيه ضعيف

الحد لا يكون إلا للماهيات المركبة
- فخرجت البسائط فلا تُعَرَّفُ إلا بالرسم الناقص لا التام لأنَّ التامَّ لا يكون إلا للمركب
- الطوالع: (الحقائق إما أن تكون..

بسيطة: وهي التي لا جزء لها

إما أن لا يتركب عنه غيرُه:
- لا يُحَد لكونه غير مركب ولا يحد به غيرُه لكونه ليس جزءا لغيره
- كالواجِب تعالى

وإما أن يتركب عنه غيرُه:
- وهو البسيطُ الذي ينتهي إليه المركب بالتحليل
- يُحدّ بِهِ لكونه جزءً لغيره ولا يحدّ لكونه غير مركب
- كـ(الجوهر)

مركبة: وهي التي لها جزء

إما أن لا يتركب عنه غيرُه:
- يُحدُّ لكونه ذا أجزاء ولا يحد به لكونه ليس جزءا لغيره
- كـ(الإنسان) فهو مركب من الحيوان والناطق وليس جزءا لغيره

وإما أن يتركب عنه غيرُه:
- يُحد لكونه جزءً لغيرِهِ
- كـ(الحيوان) فهو مُرَكَّبٌ من الجسم النامي والحساس والمتحرك بالإرادةِ، وهو جزءٌ للإنسان

هل يكون للشيء تعريفان؟

نعم بالنسبةِ للحد الناقص و الرسم

هل له حدَّان تامان؟
- فيه خلافٌ

لا
- لأنَّ الحد التام هو الذي يذكر فيه جميع الذاتيات

قيل: نعم
- وذلك باعتبار المطابقة والتضمن
أجيب: هُما في الحقيقة حدٌّ واحدٌ،

قِسماهُ:

التَّامُّ
(فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعا..)

كونُهُ تامًّا لأنَّهُ ذُكِرَ فيهِ جميعَ الذاتيَّاتِ

شروطُهُ:

١- كونُهُ بجنسٍ قريبٍ وفصلٍ قريبٍ
- الجنس متى كان قريباً كان الفصل كذلك لأن ذكر الفصلِ البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد

٢- تقديم الجنس على الفصل

مثال: (الإنسان: حيوان ناطق)

الناقص
(وَناقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعا..جِنْسٍ بَعِيدٍ لا قَرِيبٍ وَقَعا)

كونُهُ حداً لأنه ذُكِرَ فيه الذاتياتُ، ونُقصانُهُ لأنه لم تُذكَر فيه جميعُ الذاتياتِ لا مطابقة ولا تضمنا
- لأنه لم يذكر فيه (نام حسَّاس) لا مطابقة ولا تضمنا، واستلزامُ الناطقِ لهُمَا لا تجعلُ التعريفَ تامًّا، فيصِحُّ التعريفُ ويبقى ناقصا

صورُهُ

بفصلٍ قريبٍ فقط
- كـ(الإنسان: ناطق)
- وهو مبنيٌّ على جواز التعريف بالمفرد وهو غير مرضي عند الأقدمين وإن وقع أوّلوه فالتقدير: (شيءٌ ناطق)

بفصلٍ قريبٍ مع جنسٍ بعيدٍ أو متوسط
كـ(الإنسان: جسم ناطقٌ - نامٍ ناطق)

جنس قريب وفصل لكنه غير مرتب كـ﴿الإنسان: ناطق حيوان﴾

الرَّسم

تسميتُهُ:
- منسوبٌ إلى (الرسمِ) بالمعنى اللُّغوي وهو (الأثر)
- ولأنَّ الخاصَّةَ مِن آثارِ الحقيقةِ الدالَّةِ عَلَيهَا

قِسماهُ:

التام: (..وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخاصَّةٍ مَعا)

شرطُه:
١- كونُهُ بجنسٍ قريب وخاصّةٍ شاملةٍ لازمةٍ
٢- تقديمُ الجنس على الخاصة

مثالُهُ:
- (الإنسان: حيوان ضاحك)

كونُهُ تامًّا لِمشابهتِهِ الحدَّ التامَّ حيثُ وُضِعَ فيه الجنس القريب وقُيِّدَ بأمر مختصٍّ

الناقص: (وَناقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ..أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ)

- صورُهُ:

بخاصةٍ فقطْ
- كـ(الإنسانُ: ضاحكٌ)

بخاصةٍ مع جنس بعيدٍ
كـ(الإنسان: جسم ضاحكٌ)

بجنس قريب مع عرض خاص غير مرتب
كـ﴿الإنسان: ضاحك بالقوة حيوان﴾

أو بحدودِ المذكورات

بحدّ الجنس القريب وحدّ الفصل
كـ(الإنسان: جِسمٌ نامٍ حساسٌ متفكرٌ بالقُوةِ)

بحدّ الفصل فقط
كـ(الإنسانُ: حيوانٌ مُتفكِّرٌ بالقوةِ)

بحدّ الجنس القريب
كـ(الإنسانُ: جسمٌ نامٍ حساسٌ ناطقٌ)

بحدّ الجنس البعيد
- (الإنسانُ: جوهر مركب من أجزاء فردة ناطقٌ)

بَقِيَ..

بفصلٍ وخاصّةٍ
كـ(الإنسان: ناطقٌ ضاحكٌ)
- والأكثرون على أنَّه حَدٌّ ناقصٌ

بعرضٍ عامٍّ مع..

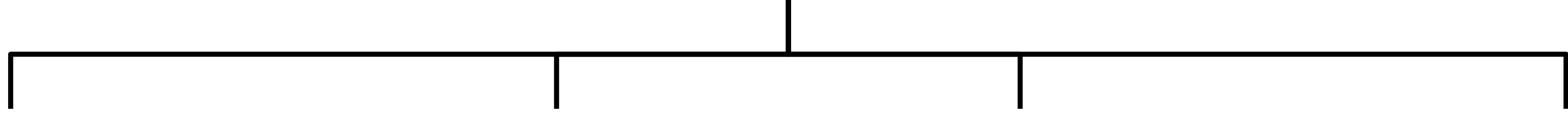
فصلٍ
- كـ(الإنسان: ماشٍ ناطقٌ)
- والأكثرون على أنَّه حَدٌّ ناقصٌ

خاصّةٍ
كـ(الإنسان: ماشٍ ضاحكٌ)
- والأكثرون على أنَّه رسمٌ ناقصٌ

مُصْطفَى دَنْقَش

المُعَرِّف اللفظيّ

(وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِم شُهِرا..تَـبْديلُ لَفْظٍ بِرَديفٍ أَشْهَرا)

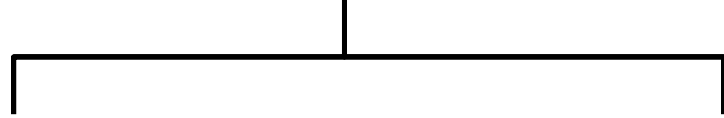


تسميته:
- منسوبٌ إلى اللفظِ المُطلَقِ، فهو مِن نسبةِ الخاصِّ إلى العامِّ

هو: (لفظٌ رديفٌ أشهرُ)

مثال: (البُرُّ: القمحُ)

الحق: أنه داخلٌ في الرسم
- لأنه تعريفٌ بالخاصّةِ، فلفظُ (القمح) خاصَّةٌ من خَوَاصِّ (البُرِّ)



التعريفُ هو اللفظُ لا إبدالُ اللفظِ

خرج بالرديف: فصلُ المعرَّف وخاصتُه
- لأنهما مساويان له لا مرادفان لمخالفتهما إياه مفهوما وإن اتحدا ماصدقا

تابع المعرِفات
زادَ بعضُهم

التعريفُ بالتقسيم
- الحق: أنه داخلٌ في الرسمِ لأنه تعريفٌ بالخاصّة، لأنَّ التقسيم خاصة من خواص المقسم

التعريفُ بالمثالِ

المراد بالمثال ما يعم المشبه به لا خصوص جزئيّ الشيءِ

أمثلة:
١- (الاسم كزيدٍ)
٢- إذا سئل عن المثلث فيصنع للسائل شكله
٣- (العلم كالنور)

الحق: أنه داخلٌ في الرسمِ لأنه تعريفٌ بالخاصّةِ
- فالمعنَى: الاسمُ ما يُشبِهُ زيداً

شرطُ المُعَرّفاتِ
(وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرى..)

بعضهم: لا معنى لاشتراط هذه الأمور في التعريفِ اللفظيّ لأنَّهُ رديفٌ أشهرُ فلا يُمكِنُ كونُهُ غيرَ جامع ولا غير مانع لأن مدلوله عين مدلول اللفظ الغير الأشهر

– أجيبَ: مُرادُهُم بالرديفِ مُطلقُ المناسِبِ بقرينة تصريحِهِمْ بأن اللفظي يكون أعم وأخص وحكمِهِم على التفسير بالمناسب غير المرادِف بأنه تعريفٌ لفظيٌّ

الاطرادُ والانعكاسُ
(مُطَّرداً..مُنْعَكِساً)

تعريفهما

الاطراد: كُلما وُجِد المعرِّف وُجِد المعرَّف
- فلا يدخل فيه شيء من أفراد غير المعرف، فيكون مانعا

الانعكاس:
- كلما وُجِد المعرَّف وُجِد المُعرِّف
- فلا يخرج عنه شيء من أفراد المعرَّف، فيكون جامعاً
- وُسِّمَي هذا انعكاساً لأنه عكسُ الاطراد

أمثلة لغير المستوفِي
- الأعمّ غيرُ المطرد: (الإنسان: جسم نام حساس متحرك بالإرادة)
- الأخصُّ غيرُ المنعكس: (الحيوان: متفكرٌ بالقوةِ)

تنبيهات:

جرى المَلَّويُّ على مذهب الجمهور من ترتُّب المنع على الاطراد والجمع على الانعكاس وعَكَسَ البعضُ

المنعُ والجمعُ مترتبانِ على الاطراد والانعكاسِ
- فتفسير بعضِهِم الاطرادَ بالمنع والانعكاسَ بالجمع تسامُحٌ

اشتراط الاطراد والانعكاس حاصلٌ عند المتأخرين
- أما المتقدمون فأجازوا في الناقص التعريف بالأعم

تابع شروط المُعَرِّفاتِ:

كونُ لفظِهِ ظاهراً
(وَظَاهِراً لا أَبْعَدا)
- مثالُهُ: (النار: جسم كالنفْس)

- وجه الشبه بينهما: كلاهما جسم لطيف له اتصال بغيره
- كان أخفى لأن النفس أخفى من النار بدليل كثرة الخلاف فيها
- التعريف الصحيح للنار: (جسمٌ لطيفٌ شديدُ الحرارةِ محرقٌ)

ألا يكونَ لفظُهُ مُساوياً للمعرَّف في الخفاء
(وَلا مُساوِياً)
كـ(المتحرك: ما ليس بساكن)
- وتعريفه الصحيح: (المنتقل من حيز إلى حيز)

ألا يشتَمِلَ على مجازٍ بلا قرينةٍ مُعَيِّنَةٍ للمراد
(وَلا تَجَوَّزا..بِلا قَرِيْنَةٍ بِها تَحَرَّزا)

مثال المجاز مع القرينة:
(البليد: حيوان ناهق يدخل الحمام ويصلي)
- والمراد بدخول الحمام: دخوله المعتاد المألوف

وقد تكونُ القرينةُ مانعةً للحقيقةِ ولكنَّها غيرُ معينةٍ للمراد كـ(النافع بإزالة الجهل: بحرٌ يلاطِفُ الناسَ) فتحتمِلُ العالمَ والكريمَ، فإذا قيل: (يظهر الدقائق والنكات) كانت قرينة معينة لإرادة العالِم

تـــــابع شـــــــروط المُعَرِّفـــــاتِ:
- أن لا يُعلَــمَ بـــالمُعَرَّف (عـــدمُ الـــدورِ)
(وَلا بِما يُدْرَى بِمَحْدُودِ..)

تنبيـه: لا يتـأتَّى الـدورُ فـي الحـدِّ
- لأن معرفة الجزء من حيث ذاته لا تتوقـف علـى معرفـة الكـل
كـ«الإنسان: حيوان ناطق»، فالحيوانُ جزء الإنسان

لاستلزامه الدورَ، والدورُ إمَّا:

مصرَّح:
- إن كان توقف التعريف على المعرَّف بمرتبة، وهو الذي من غير واسطة

مضمر:
إنْ كان بمرتبتين أو مراتب، وهو الذي بواسطة أو أكثر
- كـ(الاثنان: أولُ عدد ينقسم بمتساويين)، وتعريف المتساويين بـ(الشيئين غير المتفاضلين) ثم تعريف الشيئين بـ(الاثنين)

أمثلة

(العلــم: معرفـــة المعلـــوم)
- اجيب: المرادُ من المعلوم ذاتُهُ فقط لا باعتبـار المعلوميّـة فكأنـه قيـل: (العلم: معرفةُ الأمر)

مثال: (الشمسُ: كوكب نهاريٌّ) مع أن النهـار تتوقـفُ معرفتـه علـى الشمس.

وهذا يختلف باختلاف المخاطَب فإذا كان المخاطَب يعلم النهار من جهة أخرى صح التعريف

تابع شروط المُعَرِّفات:

ألا يشتَمِلَ على مُشترَكٍ بلا قرينة معيّنة للمراد (ولا.. مُشْتَرِكٍ مِنَ القَرينَةِ خَلا)

مثال المعيب: (الشمس: عينٌ)، إلا اذا وُجِدت قرينة معينة كالإشارة إليها

استثناءُ: تجوزُ إرادةُ كُلٍّ مما وضع له - كـ(القضية: قول..)، والقولُ مشتركٌ بين الملفوظ والمعقولِ، فهو جائزٌ لأن المراد به كل منهما

عدمِ الاشتمَالِ على الأحكامِ (وعِنْدَهُم مِنْ جُمْلَةِ المَرْدودِ..أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ في الحُدُودِ)

- والحكمُ هو: ﴿ما ليس بعَرَضٍ معلومٍ عند السامِع﴾

أرادَ الناظمُ الرسومَ - لأنَّ الحكمَ لا يدخُلُ الحدَّ ولا يُتَوَهَّمُ دُخُولُه لأنه ليس جزءَ الماهيةِ، وفي الرسوم قد يُتَوَهَّمُ ذلك

السبب: - لأن الحكمَ على الشيء فرع عن تصوره

خصَّ المناطقةَ لأنهم الباحثون عن ذلك، فعند غيرِهِم كذلك - أو الضمير عائد للعلماء مطلقا

مثال المعيب: - (الفاعلُ: اسمٌ مرفوعٌ)

المراد بالمنع: جعلُ الحكمِ جزءً مِن الرسم، بأن تتوقف معرفة المرسوم عليه - فإذا جُعِل الحكمُ خارجا عن الرسمِ..جازَ

(وَلا يَجُوزُ في الحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ..وَجَائِزٌ في الرَّسْمِ فَادْرِ ما رَوَوْا)

(أو) التي للتقسيم

تمتنعُ في الحدِّ - تنبيه: زكريا: (يجوزُ ذكر (أو) التي للتقسيم في الحقيقيّ كـ(النظر: الفكر المؤدِّي إلى علم أو غلبة ظن) بمعنى أنَّ قسما من المحدود حدُّه كذا وقسما آخر حدُّه كذا فهو في الحقيقة حَدَّانِ)

تجوز في الرسم

(أو) التي للشك أو الإبهام: تمتنعُ في الحدِّ والرسمِ - لانتفاءِ التمييزِ معهما

(أو) التي للتخيير - الظاهرُ جوازُها في الرسم كـ(الإنسان: حيوان ضاحك بالقوة، أو كاتب بالقوة) أي أنتَ مُخَيَّرٌ بين التمييز بالخاصة الأولى والتمييز بالخاصة الثانية - مُصطفى: (ولكنَّ التخييرَ يأتي في سياقِ الطلب لا الإخبارِ)

باب القضايا

خريطة إجمالية:

بَابٌ في القَضايا وَأَحْكامِها

الحملية:

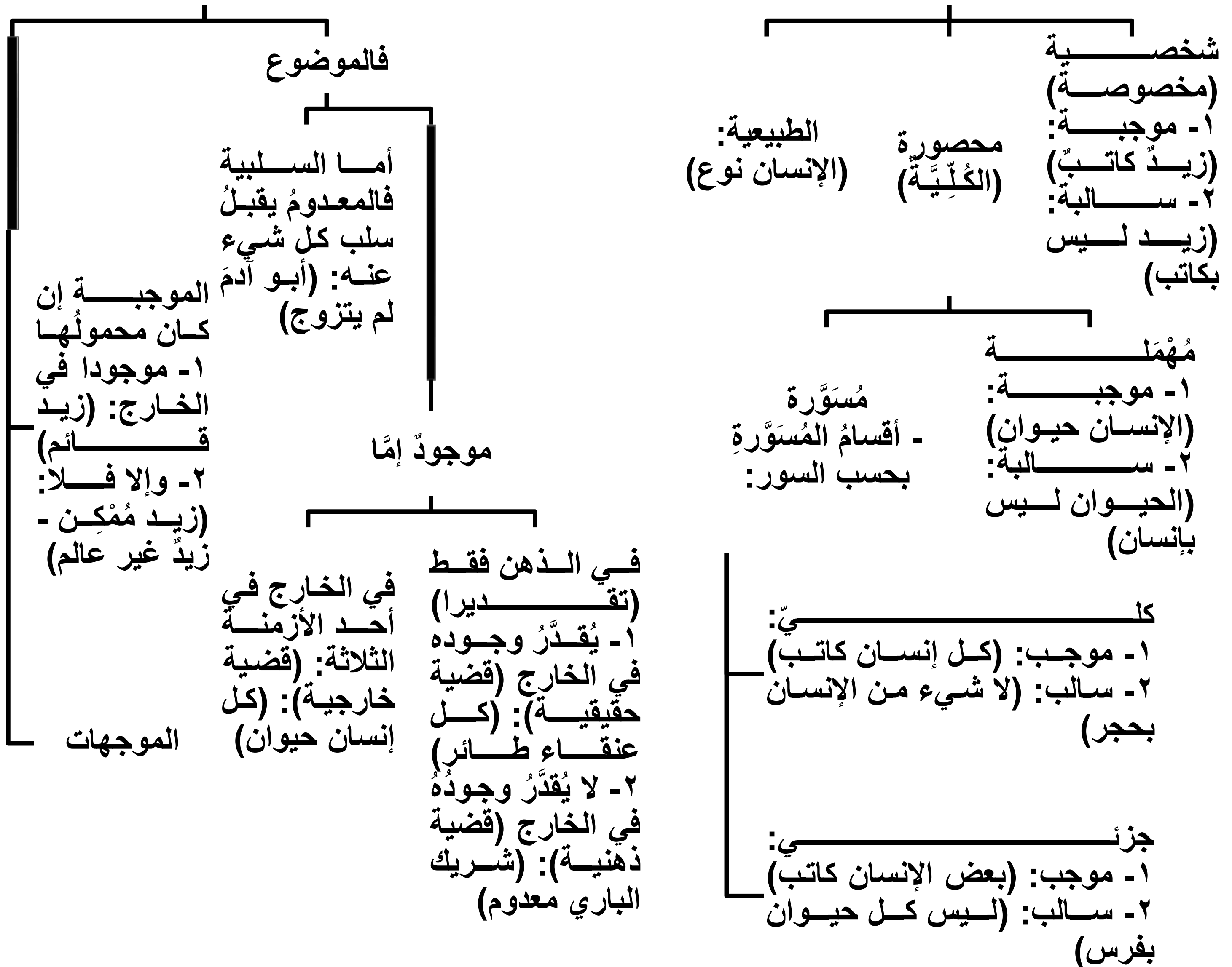
أجزاء القضية الحملية

أقسام الحملية:

١- الموضوع: (زيدٌ قائم - قام زيدٌ)
٢- المحمول: (زيدٌ قائمٌ - قامَ زيدٌ)

٣- النِّسبةُ
- تقسيم الحملية بحسب إيقاع النسبةِ وانتزاعِها (العدول والتحصيل)

تقسيم الحملية الموجبة باعتبار وجود الموضوع



الشرطية:

أقسامُ الشرطيةِ باعتبار اللزومِ

متصلة
١- موجبة: (كُلَّمَا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)
٢- سَالِبَة: (ليس إن كان هذا إنساناً كان حجرا)

منفصلة

موجبة
١- مانع جمع: (هذا الشيء إما شجر أو حجر)
٢- مانع خُلُوّ: (إما أن يكون الشيءُ غيرَ أبيض وإما أن يكون غيرَ أسود)
٣- مانع جَمعٍ وخُلُوٍّ: (العدد إما زوج أو فردٌ)

سالبة: (ليس إما أن يكون الشيء إنسانا وإما أن يكون ناطقا)

تقسيم الشرطية باعتبار الحكم

على وضع معين: (مخصوصة)
١- متصلة: كـ(إن جئتني الآن أكرمتك)
٢- منفصلة: كـ(زيد الآن إما كاتب أو غير كاتب)

في جميع الأوضاع الممكنة: (كلية)

موجبة
١- متصلة: (مهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)
٢- منفصلة: (دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا)

سالبة بنوعيها:
١- متصلة: (ليس ألبتة إذا كان هذا إنسانا كان حجرا)
٢- منفصلة: (ليس ألبتة إما أن يكون الشيء إنسانا أو ناطقا)

في بعض الأوضاع: (جزئية)

موجبة بنوعيها:
١- متصلة: (قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا)
٢- منفصلة: (قد يكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا)

سالبة
١- متصلة: (ليس كلما كان الشيء حيوانا كان ناهقا)
٢- منفصلة: (قد لا يكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو ناهقا)

مُطلقاً: (مهملة)
١- متصلة: (إن كان هذا إنسانا كان حيوانا
٢- منفصلة: (إما أن يكون العدد زوجا وفردا)

تعريف القضيةِ

لُغـةً: مِـن القضـاء وهـو الحُكْمُ، فسميت بذلك **لأنها تتضمن الحكمُ**

الحكمُ هنا بمعنى النسبة بين الطرفين
- لأنه هو الجزء من القضية لا بمعنى الإيقاع والانتزاع أي: إدراك الوقوع وعدم الوقوع لأن هذا ليس جزءا منها بل هو قائم بنفس المُدرِك

فقضية فعيلة بمعنى مفعولة أي مقضي فيها أو فاعله أي قاضية على الإسناد المجازي

(ما) واقعة على القول، فتختصُّ بالمستعمل المركب
- والمرادُ القولُ الصادرُ من اللسان أو الملحوظ في الذهن، فيشمَلُ:
١- القضيةَ الملفوظةَ
٢- والقضيةَ المعقولةَ،
فدخلت المقدرة في جواب:
هل زيد قام إذا قيل: (نعم) أو (لا)
٣- القضية المركبة من لفظ و منويٍ كـ(أقومُ)

(احتمل الصدقَ)

الصدق هو: (مُطابَقَةُ نسبة الكلام للنسبة الخارجية والكذب عدمها).
- فالصدق في القضايا بمعنى التحقق وفي المفردات بمعنى الحمل

حذفَ الكذبَ لـ:
١- قُبْحِه
٢- العِلمِ بِه
٣- تأدُباً في حقِ كلام اللهِ وكلام رسوله

خرجَ:

المُفردُ كـ(زيد)

المركبُ الناقص (غير المفيد):
١- مركب إضافي كـ(غلام زيد)
٢- مركب تقييديّ كـ(الحيوان الصاهل)
٣- مجموع المتعاطفين **كـ(زيد وعمروٌ)**

القضية المشكوكة
- لأنه لا حكم معها على التحقيق عند الجرجاني ومن وافقه
- وأجيب: هي دالةٌ على الوقوع أو اللا وقوع فمعها حكمٌ

اصطلاحاً
(ما احْـتَمَلَ الصِّدْقَ لِذاتِهِ جَرى..بـَيْـنَـهُـمُ قَـضِيَّـةً وخبرا وَالثَّـانـي)

(لذاته)

أخرج ما يحتمِلُهُ لغيرِ ذَاتِـهِ كالإنشــاءات مِــنْ الأمــر والنهي وغيرهما كـ(اسقني المــــاء)
- فاحتمالُ (أنا طالبٌ الماءَ**) للصــدقِ والكـذبِ يحصُـلُ بالقرينةَ**

دخل في القضيةِ:

المقطــوع بصــدقِهِ مــن الأخبــار:
- لصدقِ المُخبِر كأخبارِ الله ورسوله
- المعلوم صدقُهُ بضرورة العقل كـ(الواحد نصف الاثنين)

المقطــوع بكذبــه الأخبــار كـــ:
- لكذبِ المُخبِر خبر مسيلمة في دعواه النبوة
- المعلوم كذبُهُ بضرورة العقل نحو (الواحد ربع الاثنين)

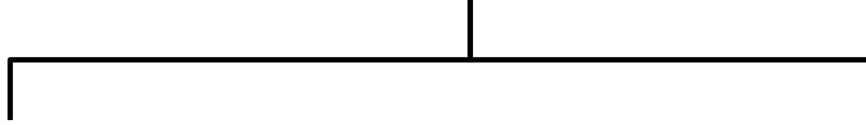
(جرى بينهم) أي: المناطقة

أســماء القضـيـة (قضـيـة وخبــرا)
- تلويح التفتازانيّ: (المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى..

١- **القضـية**، مـن حيث اشتماله على الحكم
٢- **الخبر**، من حيث احتماله الصدق والكذب
٣- الإخبار، من حيث إفادته الحكم
٣- **مقدمة، إن كانت جزء قياس**
٤- **مطلوب، عند الشروع في الاستدلال عليه**
٥- **نتيجة، إذا أنتجها الدليلُ**
٦- مسألة، من حيث يقع في العلم ويُسأل عنه).
٧- **دعوى، إن افتقرت إلى دليل**
٨- مَبحَث، من حيث إنها محل للبحث

تعريف الحملية:
(ثُمَّ القَضَايا عِنْدَهُم قِسْمانِ..شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ)

تعريف الحملية: (ما طرفاها مفردان أو في قوتهما)



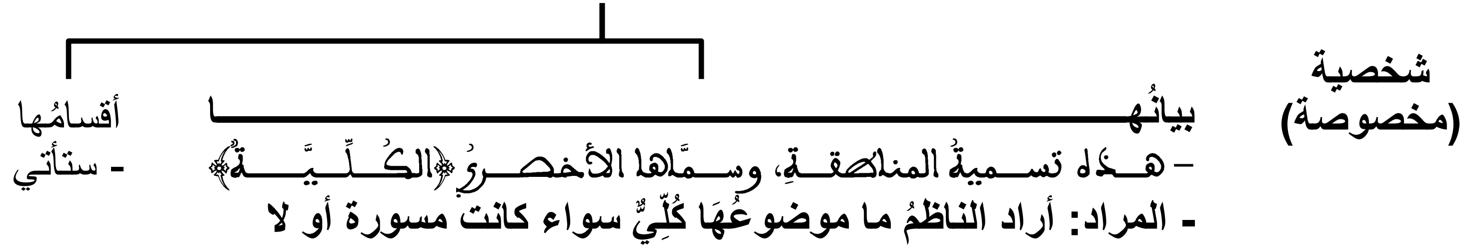
أمثلة:
١- مفردان: (زيد كاتب)
٢- ما في قوة مفردين: (زيدٌ قائمٌ أبوهُ)

وقيل تعريفُها: (ما حُكِم فيها بإسناد شيء لشيء أو رفعه عنه فهي حملية)
- لأنَّ الشرطية في قوة مُفردين (هذا ملزومٌ لذاك
- هذا مُعانِدٌ لذاك)

المراد بالمفرد: ما يُقابل الجملة
- فالتركيب الإضافي والتركيب التوقيدي مفردان هنا بلا تأويل

سميت حملية باعتبار طرفها المحكوم به، شُبِّهَ بالشيء المحمول على الآخر

الغنيمي: (بعضُهُم: الحملية في الحقيقة هي الموجبة لتحقق معنى الحمل فيها، وأما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسمى الأعدام باسم المَلَكَات اتساعًا).



قسمَا الحملية
(وَالثَّانـي..كُـلِّيَّـةٌ شَخْصِيَّـةٌ..وكلهـا موجبة وسالبة..فهي إذا إلى الثمان آيبة)

محصورة (كلية)

بيانُها
- هـذه تسـميةُ المناطقـةِ، وسـمَّاها الأخضـريُّ ﴿الكُـلِّـيَّـة﴾
- **المراد:** أراد الناظمُ ما موضوعُهَا كُلِّيٌّ سواء كانت مسورة أو لا

أقسامُها
- ستأتي

شخصية (مخصوصة)

تعريفها: (ما المحكوم عليه فيها معيَّنٌ)
- **سُمِّيَت بذلك لتشخص موضوعها** أي خارجا أو ذهنيا

قِسماها:

موجبة:
- **(زيدٌ كاتبٌ** - الزيدون قاعدون)
- (الرجل قائم) إذا كانت (ال) للعهد الخارجي
- (العالَم متغير)

سالبة:
(زيد ليس بكاتب)

تنبيهات

الشخصية في حكم الكلية

لأن الحكم في كل منهما على مصدوق اللفظ من غير خروج شيء منه عن الحكم
- مصطفى: (أي جميع أجزاء زيد)

- ولذا جاز جعلها كبرى في القياس كـ(هذا زيد وزيد إنسان> هذا إنسانٌ)

يمتنع إطلاق الشخصية على نحو (الله قادرٌ) لإيهامه التشخص الجسماني
- مصطفى: (في مُسلمٍ مرفوعاً (لا شخصَ أغير من اللهِ) وبوبَّ به البُخاريُّ).

أقسامُ الكلية ﴿المحصورة﴾

(وَالأَوَّلُ..إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ)

مُهْمَلة

قِسماها:

موجبة: كـ(الإنسان حيوان)

- بجعل (أل) للحقيقة في ضمن الأفراد لا بقيد كلها ولا بقيد بعضها، بل المحتملة لأن تكون الجميع أو البعض، وذكرَ هذا القسمَ حفيدُ السعد على المُطَوَّل والمختصَرِ

سالبة: كـ(الحيوان ليس بإنسان)

تنبيهات

سميت مهملة لإهمال بيان كمية الأفراد فيها

المهملة في قوة الجزئية

- لأن الحكم فيها على بعض الأفراد مُحَقَّقٌ، والزائدُ مشكوكٌ فيه، فطُرِحَ

مُسَوَّرة

كـ(كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ)

السورُ في الحملية هو: (الدالُّ على كمية أفراد الموضوع كلها أو بعضها)

كمية الأفراد منسوبة إلى الكم المنفصل، وهو العددُ

- وبعضهم جعل النسبة إلى كم الاستفهامية

سُمِّيَ سورا تشبيها له بسور البلد المحيط بكله أو بعضه

سواءٌ كان الدالُّ على الكميةِ..

لفظا كـ(كُلّ - بعض)

أو لا، كـ:

١- نكرة في سياق النفي كـ(لا رجل في الدار)

٢- الإضافة التى دلت قرينةٌ على عمومها أو عدم عمومها

أقسامُ المُسَوَّرةِ - ستأتي

أقسام المُسَوَّرةِ

(والسور كليا وجزئيا يرى..وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرى
إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بلا..شَيْءَ وَلَيْسَ بَعْضَ أَوْ شَبَهٍ جَلا)

كليّ:

موجب
- بالألفاظ الدالة على الإحاطة بجميع الأفراد في الإيجاب
  - مِن الألفاظ: (كل - جميع - عامة - لام الاستغراق - طُرًّا - قاطبة - كافة - أجمعين وتوابعه) ونحوها
  - مثال: (كل إنسان كاتب)
  - تُسَمَّى القضيةُ بهذا الاعتبار: مسورة وكلية

سالب
- بالألفاظ الدالة على الإحاطة بجميع الأفراد في السلب
  - مِن ألفاظ السلب
    - (لا واحد - لا ديار)
    - سائر النكرات في سياق النفي، على ما أطلقَ المناطقةُ مع أن عند غيرهم تفصيلا وهو أنها قِسمان:
      - نصٌّ في العموم
        - إن كانت..
        - ١- مختصة بالنفي كـ(ما جاءني من أحد)
        - ٢- أو مع (مِن) ظاهرةً كـ(ما جاءني مِن رجل) أو مقدرة كـ(لا رجل في الدار)
      - ظاهرة في العمومِ: في غير ذلك كـ(لم يقم إنسان)
        - ويتعيَّنُ العمومُ بالقرائنِ
  - مثال: (لا شيء من الإنسان بحجر)
  - وتسمى القضية بهذا الاعتبار: مسورة وكلية

جزئي:

موجب
- بالألفاظ الدالة على الإحاطة ببعض الأفراد في الإيجاب
  - مِن الألفاظ: (بعض - واحد - اثنان - التنوين في الإثبات)
  - أمثلة: (بعض الإنسان كاتب - اثنان من الإنسان قائما)
  - تُسمَّى القضيةُ بهذا الاعتبار: مسورة وجزئية

سالب
- بالألفاظ الدالة على الإحاطة ببعض الأفراد في السلب
  - السورُ في السلب الجُزئي
    - ثلاثةٌ أسوار:
      - (ليس بعض الحيوان بإنسان)
        - فيدُلُّ على رفع الإيجاب الكلي التزاما، والسلب الجزئي مُطابقةً
      - (ليس كل حيوان بفرس - ليس جميع الحيوان بناهق)
        - فيدل على رفع الإيجاب الكلي مطابقة والسلب الجزئي تضمنا
      - (بعضُ الحيوان ليس بنابح)
        - فيدلُ على رفع الإيجاب الكلى التزاما، وعلى السلب الجزئى مُطابقة
    - الفرق بين (ليس بعض) و (بعض ليس) من وجهين:
      - (ليس بعض) قد يُستعمل للسلب الكلي بخلاف (بعض ليس) لتقدم (بعض) على أداة النفي فلا يمكن تعميمه
      - (بعض ليس) قد يستعمل للإيجاب الجزئي لصحة تقدير الرابطة قبلَ حرفِ السلب - فـ(بعض الإنسان ليس بحيوان) فيحتمِلُ أننا وصفنا سلبنا عن بعض الإنسانِ الحيوانيةَ وأننا وصفنا البعضَ بـ(لا حيوانية) وهو إيجاب - بخلافِ (ليس بعض) فسلبٌ بلا احتمال آخَر
  - وتسمى القضية بهذا الاعتبار أيضا: مسورة وجزئية كما مر

مُصْطَفَى دَنْقَش

الكلامُ على بعض الصور

القضية الطبيعية
- زَادَها بعضُهُم

تعريفُها:
- (التي لم يُبَيَّن فيها كميةُ الأفراد ولا تصلح لأن تصدق كليةً ولا جزئيةً)
- سُمِّيَت طبيعيةً لأنَّ الحكم فيها وقع على طبيعة الكلي أي ماهيته لا على ما صدق عليه من الأفراد

مثالُها:
كـ(الإنسان نوع - الحيوان جنس)
- إذ لا شيء من أفراد الإنسان بنوع ولا شيء من أفراد الحيوان بجنس

فيها خلافٌ

غير معتبرة في العلوم
- وهو مردودٌ

معتبرة في العلوم
- وعليه اختلفوا فيها:

داخلة في الشخصية (الملويّ في الصغيرِ)
- لأن الحكم فيها على شيء معينٍ مشخَّصٍ في الذهن مخصوصٍ لم يُعتَبر فيه عموم

داخلة في المهملة

قسم مستقل
- فهي لا شخصية ولا مهملة
- وهو القولُ المشهورُ

إذا أريدَ..

(الحكم على المجموع من حيث هو مجموع فالقضية شخصية
- لأن المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد تمتنع الشركة فيه فيكون الحكم عليه حكما على مشخص)
- قاله السمرقنديُّ على القطب

بالكل المجموعيّ بعضُ ما اشتمل عليه مجازا فالقضية جزئية

كلُّ فرد بشرط الاجتماع فالقضيةُ كلية
- فاشتراطُ الاجتماع جاء من خارج

نحو (عندي عشرون رجلا) جزئية
- لأنهم نصوا على أن نحو (اثنين - ثلاثة) من أسوار الجزئية
- والموضوع هو (رجل) لأن المعنى: (عشرون من الرجال)، ولا نظر إلى كون التمييز فضلة لأن هذا اصطلاح للنحاة، ألا ترى المناطقةَ جعلوا الموضوع في (كل رجل قائم) هو (رجل) مع أنه فضلة عند النحاة

أجزاء القضية الحملية

(والأول الموضوع في الحملية..والآخر المحمول بالسوية)

- أي لا ينفرد أحدهما عن الآخر



الموضوع

سُمِّيَ بذلك لأنه وضع ليُحكَم عليه بشيء

- وهو الأولُ رُتْبَةً وإن ذُكِرَ آخراً

- وهو المحكوم عليه لأن الأصل في المحكوم عليه التقدم

– ينحصر في: المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل

مثال:

- (زيدٌ قائم - قام زيدٌ)

المحمول

سُمِّيَ بذلك لأنه يُحمَلُ على غيرِهِ

- ابن يعقوب: (وسبب التخيل أن المعروض وهو الأول أصله أن يكون ذاتا والعارض أصله أن يكون وصفا والذات أحق بأن تكون حاملا فيكون الوصف أحق بأن يكون محمولا)

- وهو الآخِر في الرتبة وإن ذُكِرَ أولاً

- وهو المحكوم به إذ الأصل فيه التأخر

– ينحصر في: الخبر والفعل

مثال:

- (زيدٌ قائمٌ - قامَ زيدٌ)

النِّسبةُ

- ستأتي

تابع أجزاء القضية الحملية
ثالثا: النِّسبةُ

الأولَى حملُ النسبة في كلامِهِ على ما يُعمُّ جُزئينِ للقضيةِ:

١- النسبة بمعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر ثبوتا أو انتفاء

٢- وقوع تلك النسبة أو لا وقوعها

الرابطة تدلُّ على:
١- الوقوع واللا وقوع، مطابقةً
٢- النسبة، التزاما لاستلزام وقوع النسبة أو لا وقوعها تلك النسبة دون العكس

وسُميَ اللفظُ (رابطة) لدلالته على النسبة الرابطة، مِن تسمية الدال باسم المدلول

مذكورة

وتُسمى الحملية حينئذ ثلاثية
- فإن صُرِّحَ بالجهة فالحمليةُ - حينئذٍ - فرباعية
- ولا تُسمى عندَ التصريح بالسورِ خماسيةً لأن معنى السور ليس لازما للقضية

ولا يكونُ كلمةً في اصطلاح المناطقة لدلالته على معنى غير مستقل وهو النسبة
- بل أداةٌ في قالَب اسمٍ أو فعلٍ

السعد على الشمسية: ((هو) في لغة العرب غيرُ موضوع للدلالة له على النسبة أصلا، بل نقلها الفلاسفة لذلك)
- وللمناطقة اهتماماً بالتزموه نُوِيَ فِيه سواء ذكر أو لم يذكر

والرابطة لها حالان

محذوفةً

والحذفُ كثيرٌ في لغة العرب اكتفاءً عنها بالإعراب والربط اللفظي
- وتُسمى الحملية حينئذ ثنائية

الجمل المستغنية عن الرابطة
١- الجملة الفعلية التي فعلُها تامٌّ
٢- والاسمية التي خبرها فعل كـ(زيد قام)، ولكنْ يجوز في هذه التصريح بالرابطة
٣- وقيل: وكذا التي خبرُها مشتق كـ(زيد قائم) فالمشتق يدل على أن شيئا ما وُجِدَ له المشتقُّ منه

وتكونُ الرابطةُ..

في قالَب **اسم كـ(هو)**
- وتسمى (رابطة غير زمانية)
كـ(زيد هو قائم)

في قالب **فِعل ناسخ للابتداء كـ(كَانَ)**
- وتُسمى (رابطة زمانية)

مثال: (زيد كان قائما)

وتدخُلُ الأفعالُ الناسخةُ إلا ما ينقلب الكلام معها إنشاء كـ(عسى)
- وفي دخول (ليس) نظرٌ لأنها لا تدلُّ إلا على النفي خلافاً للمشهور بناءً على أنها فعل

لا فرق في الأفعال الناقصة بين أن:
١- تتقدم على الجزءين كـ(كان زيد قائما)
٢- أو تتوسط كـ(زيد كان قائما)
٣- أو تتأخر كـ(زيد قائما كان)

تقسيم القضايا بحسب إيقاع النسبةِ وانتزاعِها (العدول والتحصيل)

لها حالان

محصلة (وجودية = بسيطة)
- تعريف القطب والخبيصي: (ما ليست أداة السلب جزءا من أحد طرفيها)
- فهي بسيطةٌ لعدم تركب طرفيها من النافي والمنفي

معدولة
- سميت بذلك لأنَّ حرفَ السلب عُدِلَ به عن أصل مدلوله وهو قطع النسبةِ، وجعل جزءً من الموضوع أو المحمول، فحكمُه حكمَ ما بعدَه، **وبذلك صارَ الموضوع عدمياً ، وكذا صار المحمولُ عدميا لتأخر السلبِ عن الرابطة**

علامة المعدولةِ والمحصلةِ إذا..

لم تُذكر الرابطة كـ(زيدٌ غيرُ عالمٍ)
- فالمدار على النية، فإن اعتُبر:
١- تقدم الرابطة على أداة السلب، فمعدولة لأنَّ أداةَ السلبِ مسلطة على المحمول
٢- وإلّا فمحصلة، **فهي سالبة**

إذا ذُكِرَت الرابطة
- علامةُ كون أداة السلب

جزءً مِن المحمول: تأخرها عن الرابطة

ليست جزءً مِن المحمول: تقدمها على الرابطة

الموجبة

محصلة بطرفيها
- بأن يكونا وجوديين كـ(الإنسان كاتب)

معدولة الطرفين
- بأن يكونا وجوديين كـ(كل لا إنسان لا كاتب)

محصلة الموضوع معدولة المحمول كـ(كل إنسان هو لا كاتب)
- فقد حُكم على الوجوديَ بأمرٍ عدميَ

معدولة الموضوع محصلة المحمول كـ(كل لا حيوان جماد)
- فقد حُكِمَ بوجوديَ على أمرٍ عدميَ

التقسيم

السالبة

محصلة بطرفيها - بأن يكونا وجوديين كـ(الإنسان ليس بكاتب) - فطرفاها وجوديان وسُلِبَ فيها أمرٌ وجوديٌ عن أمرٍ وجوديٍّ

معدولة الطرفين - بأن يكونا وجوديين كـ:

(كل ما كان غير كاتب ليس غير ساكن الأصابع) - لأنه سُلِبَ فيها أمرٌ عدميٌ مِن أمر عدميٍّ

(ليس غير الحيوان بغير جماد) - فتسلطت «ليس» على النسبة، و«غير» على الحيوان، و«غير» على جماد

محصلة الموضوع معدولة المحمول كـ(الإنسان ليس هو غير كاتب) - فحرف السلب الثاني جزء من المحمول فصار المحمولُ عدمياً، والحرفُ الأولُ خارجٌ عن المحمول فهو دالٌ على قطع النسبةِ

معدولة الموضوع محصلة المحمول كـ:

(كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان)

(لا شيء من غير الحيوان بإنسان) - فتسلطت «لا» مسلطة على النسبة و«غير» على الموضوع

تقسيم الحملية الموجبة باعتبار وجود الموضوع

التقسيم:

- فالموضوع..

موجودٌ إمَّا

في الذهن فقط (تقديرا)

- وهو نوعان:

يُقدَّرُ وجوده في الخارج (قضية حقيقية) كـ(كل عنقاء طائر)

- لأن الحكم فيها على الحقيقة أي: الماهية، أي أن العنقاء لو وجدت كانت طائرا

لا يُقدَّرُ وجودُهُ في الخارج (قضية ذهنية) كـ(شريك الباري معدوم)

في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة: (قضية خارجية) كـ(كل إنسان حيوان)

أما السلبية فالمعدومُ يقبلُ سلب كل شيء عنه كـ(أبو آدمَ لم يتزوج)

الموجبة إن كان محمولُها

موجودا في الخارج كـ(زيد قائم)

- اقتضت وجودَ الموضوع

١- خارجاً حال وقوع الحكمِ واتصاف الموضوع به حالا أو ماضيا أو مستقبلا

٢- وذهنا حال تعقل القضية وإيقاع النسبة

وإلا فلا كـ(زيد مُمْكِن - زيدٌ غير عالم)

اختصارات

جرت عادة القوم على التعبير عن:

١- الموضوع بـ(ج - جَـه)

٢- عن المحمول بـ(ب - بَه)

فيقولون: كل (ج ب) دون: (كل إنسان حيوان) اختصاراً ولدفع توهم انحصار جزئيات الأحكام في مادة

- هذا حيث لم يحتاجوا إلى التعبير بغير هذين الحرفين و إلا عبروا بغيرها كـ(أ د هـ و ز ح ط) وذلك عند إيراد الأمثلة الكثيرة طلبا للتمييز بينها

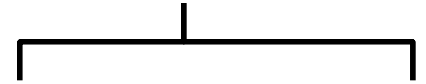


الموجهات (خريطة إجمالية):
الضرورة (الوجوب العقلي)
(الضرورية المطلقة ١- موجبة: (كل إنسان حيوان بالضرورة) ٢- سالبة: (لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة)
(المشروطة الخاصة ١- موجبة: (بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما) ٢- سالبة: (بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما)
(الوقتية غير المطلقة ١- موجبة: (بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة لا دائماً) ٢- سالبة: (بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع وقت الكتابة لا دائماً)
(المنتشرة غير المطلقة ١- موجبة: (بالضرورة كل إنسان متنفس وقتا ما لا دائماً) ٢- سالبة: (بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس وقتا ما لا دائماً)
(المشروطة العامة ١- موجبة: (كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا) ٢- سالبة: (لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا)
(الوقتية المطلقة ١- موجبة: (بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة) ٢- سالبة: (بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع وقت الكتابة)
(المنتشرة المطلقة ١- موجبة: (بالضرورة كل إنسان متنفس وقتا ما) ٢- سالبة: (بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس وقتا ما)
ثانياً: الدوام - وهي ثلاث:
الدائمة المطلقة ١- موجبة: (دائما كل إنسان حيوان) ٢- سالبة: (دائما لا شيء من الإنسان بحجر)
العرفية العامة ١- موجبة: (كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا) ٢- سالبة: (لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا)
العرفية الخاصة ١- موجبة: (كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائماَ) ٢- سالبة: (لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائماً)
ثالثاً: الإطلاق (أي الفعل) - وهي ثلاث:
المطلقة العامة ١- موجبة: (كل إنسان متنفس بالإطلاق العام) ٢- سالبة: (لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام)
الوجودية اللا دائمة ١- موجبة: (كل إنسان متنفس بالإطلاق العام لا دائماً) ٢- سالبة: (لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام لا دائماً)
الوجودية اللا ضرورية ١- موجبة: (كل إنسان متنفس بالإطلاق العام لا ضرورةً) ٢- سالبة: (لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام لا ضرورةً)
رابعاً: الإمكان - وهي اثنتان:
الممكنة العامة ١- موجبة: (كل نار محرقة بالإمكان العام) ٢- سالبة: (لا شيء من الحار ببارد بالإمكان العام)
الممكنة الخاصة ١- موجبة: (كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص) ٢- سالبة: (لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص)
زوائد وفوائد - زاد السنوسي أربع موجهات:
الممكنة الدائمة: (كل آكل فهو جائع بالإمكان دائما)
المطلقة الحينية: (الكاتب متحرك بالإطلاق حين الكتابة)
الممكنة الحينية: (الكاتب متحرك بالإمكان حين الكتابة)
الممكنة الوقتية: (الآكِل متحرك الفم بالإمكان وقت الأكل)
مُصْطَفَى دَنْقَش

الموجهات:

تمهيدات

الجِهة:
- كُل نسبةٍ لها (كيفية = مادةُ = عنصر القضيةِ = أصل القضية)



فالجهةُ في

ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة

القضية الملفوظة: **(اللفظ الدال على كيفية نسبةِ القضيةِ في نفسِ الأمرِ)**
- فإن ذُكِر في القضية سُميت موجهة

القضية المعقولة: (حكمُ العقل بتكيف النسبة بالكيفية)

القضية المركبة

تعريفها:
ماهية القضية المركبة: (قضية موجهة استملت على قضيتين موجهتين بسيطتين الأولى مصرح بها، والثانية مُشارٌ إليها)

مثال: (كُلُّ مُصَلّ يتجنب الفحشاء دائماً لا بالضرورة)
- فالثانيةُ لدفع توهم كونه مجتنبا لذلك لأجل ذات كونِهِ مصلياً، وتقديرُها: (لا شيء مِن المصلي يتجنبُ الفحشاء بالإمكانِ العام) لأن سلب الضرورة مساوٍ للإمكان العام

كيفية النسبة:

ترتيبُها مِن الأخصِّ إلى الأعم هو:
١- الضرورة (الوجوب العقلي)
٢- الدوام
٣- الإطلاق (الفعل)
٤- الإمكان

معنى ترتيبِها:
- الضرورةُ تستلزم الدوامَ دونَ عكسٍ
- والدوامُ يستلزمُ الإطلاقَ دونَ عكسٍ
- والإطلاقُ يستلزم الإمكانَ دونَ عكسٍ

أولاً: **الضرورة** (الوجوب العقلي)

- وجه الحصر في السبع أن علة الضرورة إما أن تكون..

١. ذات الموضوع: **(الضرورية المطلقة)**

- وهي بسيطة، حُكِم فيها بضرورة ذات النسبة ما دامت ذات الموضوع

مثالُها

١- موجبة: (كل إنسان حيوان بالضرورة)

٢- سالبة: (لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة)

سُمِّيَت (ضرورية) لاشتمالها على الضرورة و(مطلقة) لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف أو وقت

٢. وصف الموضوع **(المشروطة العامة)**

- وهي بسيطة، حُكِمَ فيها بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع

مثالها:

١- موجبة: (كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا)

٢- سالبة: (لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا)

- فذات الكاتِبِ من غير اعتبار وصفِهِ ليس تحركُ أصابِعِهِ ضرورياً

سميت (مشروطة) لاشتمالها على شرط الوصف و(عامة) لأنها أعم من المشروطة الخاصة لتقييد الخاصة بما ينفي احتمال دوام الوصف وهو اللا دوام

٣. أو وقته المعين **(المشروطة الخاصة)**

- وهي مركبة مِن المشروطة العامة مع زيادة قيد اللا دوام بحسب الذات

موجبة: (بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما)

- أي: لا مدة دوام ذات الموضوع

- مركبة من مشروطة عامة موجبة فمطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللا دوام

سالبة: (بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما)

- مركبةٌ مِن مشروطة عامة سالبة فموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللا دوام

٤. أو وقته غير المعين (الوقتية المطلقة)

- وهي بسيطة، حُكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين

- مثالها

١- موجبة: (بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة)

٢- سالبة: (بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع وقت الكتابة)

٥. أو وقته غير المعين مع قيد اللا دوام **(الوقتية غير المطلقة)**

- مُركبة مِن الوقتية المطلقة مع زيادة قيد اللا دوام بحسب الذات

موجبة: (بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة لا دائماً)

- مُركبة من وقتية مطلقة موجبة فسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللا دوام

سالبة: (بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع وقت الكتابة لا دائماً)

- مُركبة من وقتية مطلقة سالبة فمطلقة عامة موجبة هي مفهوم اللا دوام

٦. أو وقته غير المعين (المنتشرة المطلقة)

- وهي بسيطة، حُكِمَ فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين

مثالها

١- موجبة: (بالضرورة كل إنسان متنفس وقتا ما)

٢- سالبة: (بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس وقتا ما)

سميت (منتشرة) لانتشار وقت الحكم فيها وعدم تعيينه، و(مطلقة) لإطلاقها عن قيد اللا دوام

٧. أو وقته غير المعين مع قيد اللا دوام **(المنتشرة غير المطلقة)**

- مُركبة مِن المنتشرة المطلقة مع زيادة قيد اللا دوام بحسب الذات

- مثالها:

موجبة: (بالضرورة كل إنسان متنفس وقتا ما لا دائماً)

- مُركبة من منتشرة مطلقة موجبة فمطلقة عامة سالبة هي مفهوم اللا دوام

سالبة: (بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس وقتا ما لا دائماً)

- مُركبة من منتشرة مطلقة سالبة فمطلقة عامة موجبة هي مفهوم اللا دوام

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع الموجهات

ثانياً: الدوام

- وهي ثلاث:

الدائمة المطلقة

- وهي بسيطةٌ، حُكِم فيها بدوام النسبة للموضوع ما دامت ذاته
- مثالها

موجبة:
(دائما كل إنسان حيوان)

سالبة:
(دائما لا شيء من الإنسان بحجر)

العرفية العامة

- وهي بسيطةٌ، حُكِم فيها بدوام النسبة عالم وصف الموضوع
- مثالها:

موجبة:
(كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا)

سالبة:
(لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا)

العرفية الخاصة

- وهي مُركبةٌ مِن العرفية العامة مع قيد اللا دوام بحسب الذات
- مثالها

موجبة:
(كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائماً)

سالبة:
(لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائماً)

تابع الموجهات

ثالثاً: الإطلاق (أي الفعل)
- وهي ثلاث:

المطلقة العامة
- وهي بسيطةٌ، حُكِم فيها بفعلية النسبة - أي كونها بالفعل-.

مثالها
١- موجبة: (كل إنسان متنفس بالإطلاق العام)
٢- سالبة: (لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام)

سُميَت (مُطلقة) لأنها لم تُقيَّد بضرورةٍ أو إمكانٍ أو عدمِهما، و(عامةً) لأنها أعمُّ مِن أختيها الوجوديتينِ

الوجودية اللا دائمة
- وهي مُركبة من المطلقة العامة مع زيادة قيد اللا دوام بحسب الذات

مثالها

سُمِّيَت (وجودية) لوجود نسبتها أو سلبها بالفعل و(لا دائمة) لتقييدها بـ(لا دائما)

موجبة: (كل إنسان متنفس بالإطلاق العام لا دائماً)

سالبة: (لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام لا دائماً)

الوجودية اللا ضرورية
- وهي مُركبة مِن المطلقة العامة مع زيادة قيد اللا ضرورة بحسب الذات
- مثالها:

موجبة: (كل إنسان متنفس بالإطلاق العام لا ضرورةً)

سالبة: (لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام لا ضرورةً)

رابعاً: الإمكان
- وهي اثنتان:

الممكنة العامة
- وهي بسيطةٌ، حُكِمَ فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم
- فالإمكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المخالف
- مثالها:

موجبة: (كل نار محرقة بالإمكان العام)
- حُكِمَ بسلب ضرورةِ سلبِ الحُكمِ

وسالبة: (لا شيء من الحار ببارد بالإمكان العام)
- حُكِمَ بسلبِ ضرورةِ إيجابِ الحكمِ

الممكنة الخاصة
- وهي مُركبةٌ، حُكِمَ فيها بسلب الضرورة عن جانبي الحكمِ ثبوتِهِ وانتفاءِهِ

مثالها:
١- موجبة: (كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص)
٢- سالبة: (لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص)

لا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ فقط
- معناهُمَا أن ثبوت الكتابة للإنسان وانتفائها عنه ليسا بضروريين
- وتركُّبُها مُوجبةً أو سالبةً مِن ممكنتين عامتين إحداهُما موجبة والأخرى سالبة

زوائد وفوائد في الموجهات

زاد السنوسي أربع موجهات:

وهي:

الفرق بين الحين والوقت في هذا المقام:
- المراد بـ(وقت الكتابة) جميع أوقاتها
- والمراد بـ(حين الكتابة) وقت من أوقاتها

الممكنة الدائمة:
- ما قُيِّدَ إمكانُها بالدوام كـ(كل آكل فهو جائع بالإمكان دائما)

المطلقة الحينية:
- ما قُيِّدَ إطلاقها بالحين كـ(الكاتب متحرك بالإطلاق حين الكتابة)

الممكنة الحينية:
- ما قُيِّدَ إمكانها بالحين كـ(الكاتب متحرك بالإمكان حين الكتابة)

الممكنة الوقتية:
- ما قُيِّدَ إمكانها بالوقت كـ(الآكِل متحرك الفم بالإمكان وقت الأكل)

ليس حصر الموجهات في عدد عقلي بل هو جعليّ
- فيمكن استخراج موجهات أُخَرَ إلا أن العادةَ جرت بالبحث عن هذه وعن أحكامها

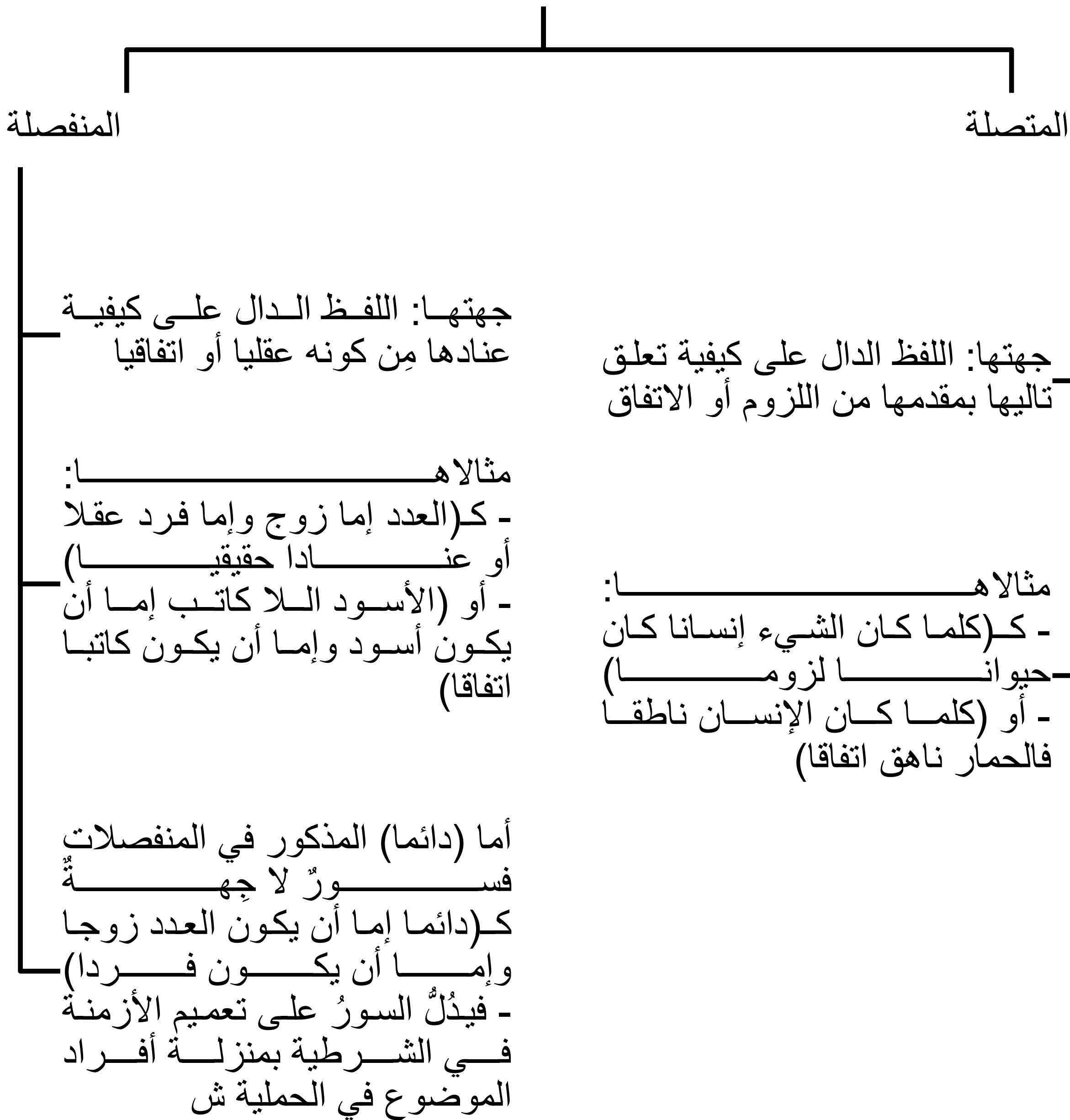
تُرِكَت المنحرفات

الانحراف:
- هو: (اقتران السور بالموضوع الجزئي أو المحمول مطلقاً)
- فحق السور أن يُقرَن بالموضوع الكلي

سبب الترك: عدم كثرة نفعها وإنما تذكر تدريباً للطلبة وامتحانا للأفكار

الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب جزئها الأول وسلبه - والجزء الثاني مخالف للجزء الأول في الكيف - أي: الإيجاب والسلب - موافق في الكم - أي: الكلية والجزئية -.

المذكور مِن الموجهاتِ هُنا هو في الحمليات
- أما الشرطيات فتكون أيضا موجهة:



تعريف الشرطية

لها تعريفان

(ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتهما)

- ولكنَّ قيل: الشرطية في قوة المفردين أي (هذا ملزومٌ لذاك - هذا مُعانِدٌ لذاك)

- ولذا قيل: (ما حُكِمَ فيها بتعليق شيء على شيء أو رفعه فشرطية متصلة أو بمعاندة شيء لشيء أو رفعه فشرطية منفصلة)

(وَإِنْ عَلى التَّعْليقِ فيها قَدْ حُكِمْ..فَإِنَّها شَرْطِيَّةٌ..)

- (التعليق): ربط إحدى القضيتين بالأخرى أي إن حُكم فيها بالربط المذكور فشرطية

- والربط المذكور في المتصلة ظاهر، وفي المنفصلة باعتبار أنه قد وقع الربط بين جزأيها بالعناد فـ:

١- كل منهما لا ينفك عن معاندة الآخر

٢- ولا يصح الاقتصار على أحدهما ، فلا تقولُ (العدد إما زوج) وتسكت

سُمِّيَت بذلك لوجود أداة الشرط فيها..

١- لفظا، وذلك في المتصلةِ

٢- أو تقديرا، وذلك في المنفصلة، فـ(إما أن يكون العدد زوجا أو فردا) في قوة (إن كان العدد زوجا لم يكن فردا وإن كان فردا لم يكن زوجا)

جُزءا القضية الشرطية (جُزْآهُما مُقَدَّمٌ وَتاليْ)

المُقَدَّم: هو:

الأول في الرتبة في المتصلة وإن ذُكِر آخِراً كـ(النهار مَوجود إن كانت الشمس طالعة)

- فالمقدَّمُ فيها هو مدخول أداة الشرط ، والتالي هو ما علق على مدخولها

الأول في الذكر في المنفصلة، إذ لا ترتيب بين جزأيها إلا في الذكر

- لأن المعنى لا يختلف فيها بالتقديم والتأخير، وقال السنوسي (أن جزأيها لا يسميان مقدما وتاليا) ، وعليه فلا تنعكس أصلا

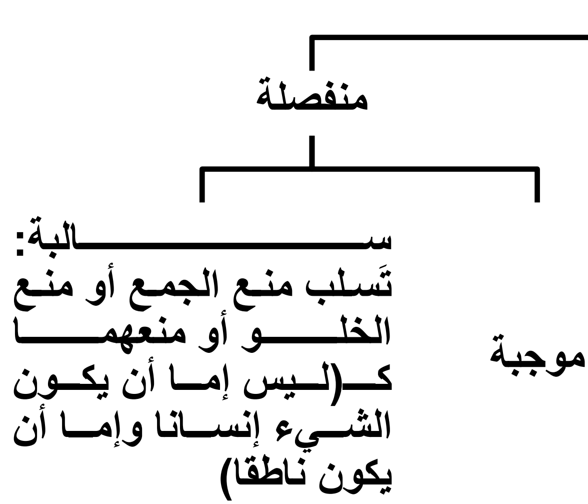
التالي: هو الجزءُ الثاني..

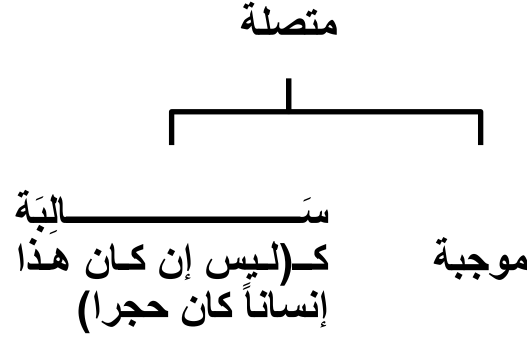
١- في الرتبة في المتصلة وإن ذُكِر آخِراً كـ(النهار مَوجود إن كانت الشمس طالعة)

- السعد: (والقول بحذف الجزاء في مثل هذا إنما هو باعتبار النحاة). فلا حاجة إلى تقدير شيء يتم المعنى بدونه ولا سيما وهو قول الكوفيين والمبرد وأبي زيد من النحاة

٢- في الذكر في المنفصلة

أقسامُ الشرطيةِ (خريطة مُجمَلَة)





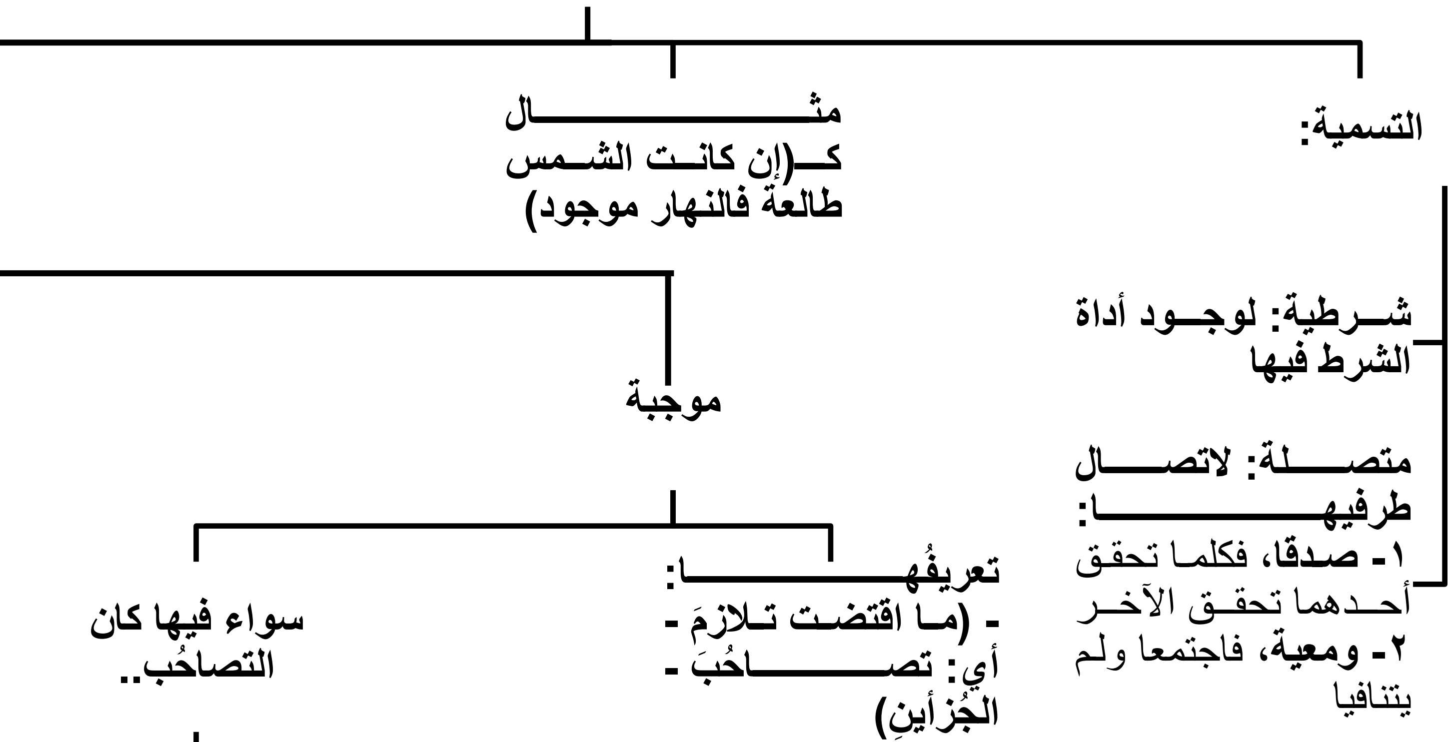
- متصلة
  - موجبة
    - (اللزومية)
      - السببية
        - بأن يكون المقدم..
          - سببا في التالي كـ(كُلَّمَا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)
          - أو مسببا عن التالي كـ(كُلَّمَا كانَ النهار موجوداً فالشمسُ طالعة)
          - أو يكونا مسببَّين عن سبب آخر كـ(إن كان النهار موجودا فالعالم مُضيءٌ) فالنهارُ والإضاءةُ مُسَبَّبَانِ عن طلوع الشمسِ
      - التضايُف كـ(إن كان زيدٌ أباً لبكر فبكرٌ ابنُهُ)
    - (الاتفاقية)
      - خاصة: (إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق)
      - عامة: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ)
  - سَالِبَة كـ(ليس إن كان هذا إنساناً كان حجرا)
- منفصلة
  - موجبة
    - مانع جمع كـ(هذا الشيء إما شجر أو حجر)
    - مانع خُلُوّ كـ(إما أن يكون الشيءُ غيرَ أبيض وإما أن يكون غيرَ أسود)
    - مانع جَمع وخُلُوٍّ
      - ١- الشيء ونقيضه كـ(إما أن يكون العدد زوجا أو غير زوج)
      - ٢- أو مِن الشيء والمساوي لنقيضه كـ(العدد إما زوج وإما فرد)
  - سالبة: تَسلب منع الجمع أو منع الخلو أو منعهما كـ(ليس إما أن يكون الشيء إنسانا وإما أن يكون ناطقا)

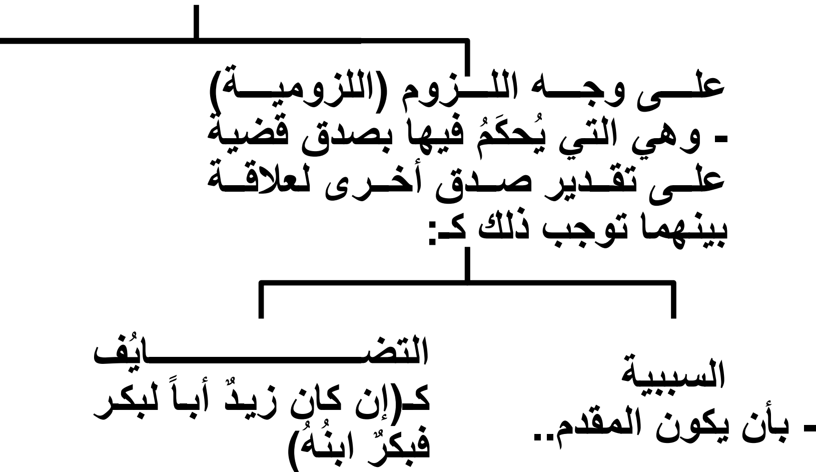
أقسامُ الشرطِيةِ

(وَتَـنْـقَسِمْ..أَيْضاً إِلى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَـةٍ..وَمِثْـلُهـا شَرْطِيَّـةٌ مُنْـفَصِلةٌ)

أولاً: الشرطِيَة المتصلة

(..أمَّا بَيَانُ ذاتِ الاتِّصَالِ..ما أَوْجَبَتْ تَلازُمَ الجُزْأَيْنِ..)





سببا في التالي
كـ(كُلَّمَا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)

أو مسببا عن التالي
كـ(كُلَّمَا كانَ النهار موجوداً فالشمسُ طالعة)

أو يكونـا مسـببَّين عـن سـبب آخـر
كـ(إن كـان النهـار موجـودا فالعـالم مُضِـيءٌ)
فالنهارُ والإضاءةُ مُسَبَّبَانِ عن طلوع الشمسِ

قِسماها:

سَالِبَة
كـ(ليس إن كان هذا إنساناً كان حجرا)
- تسميتُها متصلة أو لزومية أو اتفاقية **لمشابهتها للموجبة وإلا فهي ليس فيها اتصال ولا لزومٌ** أو اتفاق، بل فيها سلب الاتصال وسلب اللزوم سلب الاتفاق

لا على وجه اللزومِ (الاتفاقية)

تعريفُها: (التي يُحكَمُ فيها بما مر لا لعلاقة توجِبُه، بل اتفاقاً)

قِسما الاتفاقية:

خاصة: (ما حُكِم فيها بصحبة التالي للمقدم في الوجود لا لعلاقة **كـ(إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق)**

عامة: (ما حُكِم فيها بتحقق التالي على تقدير تحقق المقدم سواء تحقق المقدم بالفعل أو لا)
- فتنفردُ العامَّةُ فيما لم يتحقق مقدمه بالفعل كـ(وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ)
- فمقدمها ممكن الوقوع وتاليها واقع على كل حال

منفصلة
(..وَذاتُ الانـــفِصالِ دُونَ مَيْنِ..ما أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُما)

تعريفُها: (ما أوجبت تنافياً بين المقدم والتالي)

التسمية:
- منفصلة: لوجود حرف الانفصال فيها وهو (إما) مثلا الذي يجعل القضيتين قضية واحدة

مثال:
كـ(إما أن يكون العدد زوجا أو فردا)
- ومِن أدوات الانفصال: (إمَّا - تارةً - أو)

والانفصال: عدمُ الاجتماع:
١- في الصدق: في مانعة الجمع
٢- أو في الكذب: في مانعة الخلو
٣- أو فيهما معًا: في مانعتهما

السعد على الشمسية: (ليس كل ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب كونُه أحدَ المنفصلات كـ(رأيت إما زيدا وإما عمرا - العالم إما أن يعبد الله و إما أن ينفع الناس).

التنافُر إما أن يكون..
١- لذاتهما (المنفصلة العنادية)
٢- أو لمجرد اتفاقٍ (المنفصلة الاتفاقية)

التقسيم الأشهر
- المنفصِلُ إمَّا..

مانع جمع

تعريفُها: (ما حُكِم فيها بالتنافي بين جزأيها صدقاً)

تتركب من الشيء والأخص من نقيضه كـ(هذا الشيء إما شجر أو حجر)
- فـ(الشجر) نقيضُه (لا شجر)

مانع خُلُوّ

تعريفُها: (ما حُكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذبا)

تتركب من الشيء والأعمّ من نقيضه كـ(إما أن يكون الشيءُ غيرَ أبيض وإما أن يكون غيرَ أسود)
- فـ(غير أبيض) نقيضه (أبيض)

مانع جَمعٍ وخُلُوّ

تعريفُها: (ما حُكم بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا)
- فطرفاها لا يجتمعان ولا يرتفعان
- فتُسمى القضية حينئذ (حقيقية)
لأنِ التنافِيَ بين طرفِيهَا أتمُّ مِنْهُ فِي الأُخرَيينِ

قِسماها:
- تتركب مِن

الشيء ونقيضه كـ(إما أن يكون العدد زوجا أو غير زوج)

أو مِن الشيء والمساوي لنقيضه كـ(العدد إما زوج وإما فرد)

أقسامُ المنفصلة

موجبة
(أَقْسامُها ثَلاثَةٌ فَلْتــُعْلَما.. مانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا..وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا)

تفسير آخَرُ أخصّ
- بالزيادةِ في آخِر كل من تفسير مانعة الجمع ومانعة الخلو المتقدِّمين كلمة (فقط)
- فتكون الحقيقية مباينة لكل منهما بهذا التفسير

المانعُ فيها أخَصُّ مطلقا من الأولين
- فكل حقيقية يصدق عليها أنها مانعة جمع وأنها مانعة خلو دون العكس، فـ..

تجتمع الثلاثة في نحو (العدد إما زوج أو فرد)

تنفرد مانعة الجمع في نحو (إما أن يكون الشيء أبيض أو أسود)

تنفردُ مانعةُ الخلو في نحو (إما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود)

تنبيه: قد تتألف المنفصلةُ من أكثر من جزأين
- وإنما عبروا بـ(طرفين) لأنه أقل ما يتحقق بهما

الحقيقية كـ(العدد إما زائد أو ناقص أو مساو)
- وهذا في الظاهر فقط، فهي مؤلفة من جزأين فقط والأصل: (العدد إما زائد أو غير زائد)، فالعناد حقيقة إنما هو بين الزائد وغيره

مانعة الجمع ومانعة الخلو
- تتألف من أكثر من جزأين حقيقة

سالبة:

تسميتُهَا مانعة جمع أو مانعة خلو أو حقيقية إمَّا
١- مجازٌ، لمشابهتها موجَبَاتها
٢- حقيقةٌ اصطلاحية

هي تَسلب منع الجمع أو منع الخلو أو منعهما كـ(ليس إما أن يكون الشيء إنسانا وإما أن يكون ناطقا)

تقسيم الشرطية باعتبار الحكم
- إن كانَ الحكمُ فيها..

على وضع معين: (مخصوصة)
١- متصلة: كـ(إن جئتني الآن أكرمتك)
٢- منفصلة: كـ(زيد الآن إما كاتب أو غير كاتب)

في جميع الأوضاع الممكنة: (كلية)
- وسور الشرطيَّةِ الكُلِّيةِ له أحوال بحسب القضية: فإن كانت القضيةُ..

موجبة

سالبة بنوعيها: (ليس ألبتة)
- متصلة: (ليس ألبتة إذا كان هذا إنسانا كان حجرا)
- منفصلة: (ليس ألبتة إما أن يكون الشيء إنسانا أو ناطقا)

متصلة: (كلما - مهما متى - أيَّان**)**
كـ(مهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)

منفصلة: (دائما - على كل حال - أبدا**)**
كـ(دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا)

فـي بعـض الأوضـاع: (جزئيـة)
- وسـور الشـرطيَّةِ الجزئية له أحوال بحسب القضيةِ: فـإن كانـت القضيةُ..

مُطلقـاً: (مهملـة)
١- متصلة: (إن كان هذا إنسانا كان حيوانـا
٢- منفصلة: (إمـا أن يكـون العـدد زوجا وفردا)

تنبيـه: الكليـة والجزئيـة والإهمـال تجـري فـي المخصوصـة وغيرهـا موجبـةً أو سـالبةً
- فالمجموع اثنا عشر

موجبة بنوعيهـا: (قـد يكـون)
- متصلة: (قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا)
- منفصلة: (قد يكون إما أن يكون الشيء حيوانـا أو فرسا)

المتصلات ستة:
١- مخصوصة كلية: كـ(كلما جئتني راكبا أكرمتك)
٢- مخصوصة جزئية: كـ(قد يكون إذا جئتني اليوم أكرمتك)
٣- مخصوصة مهملة: كـ(إن جئتني راكبا أكرمتك)
٤- غير مخصوصة كلية: كـ(كلما جئتني أكرمتك)
٥- غير مخصوصة جزئية: كـ(قد يكون إذا جئتني أكرمتك)
٦- غير مخصوصة مهملة: كـ(إن جئتني أكرمتك)

المنفصلات ستةٌ:
١- مخصوصة كلية: كـ(دائما إما أن تكون وأنت حي عالما أو جاهلا)
٢- مخصوصة جزئية: كـ(قد يكون إما أن تكون وأنت حي عالما أو جاهلا)
٣- مخصوصة مهملة: كـ(إما أن تكون وأنت حي عالما أو جاهلا)
٤- غير مخصوصة كلية: كـ(دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا)
٥- غير مخصوصة جزئية: كـ(قد يكون إما أن يكون العدد زوجا أو فردا)
٦- غير مخصوصة مهملة: كـ(إما أن يكون العدد زوجا أو فردا)

سالبة

متصلة: (قد لا يكون - ليس كلما) كـ(ليس كلما كان الشيء حيوانا كان ناهقا)

منفصلة: (ليس دائما - قد لا يكون) كـ(قد لا يكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو ناهقا)

هذا كُلُّهُ من غير اعتبار الكيف
- أما مع اعتبار الكيف فـ ٢٤ ، نصفُها موجبات، ونصفُها سوالب

أقسامُ الشرطية حسب تأليفِها من حمليات وشرطيات

أقسام المتصلة التسعة:

١- مُرَكَّب من حمليتين: كـ(كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)

٢- من متصلتين: كـ(متى كان كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا)

٣- من منفصلتين: كـ(متى كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما إما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم بهما)

٤ - مِن حملية ومتصلة والحملية مقدمة: كـ(متى كان طلوع الشمس علة لوجود النهار كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)

٥- من متصلة وحملية والمتصلة مقدمة: كـ(متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فوجود النهار لازم لطلوع الشمس)

٦- من حملية ومنفصلة والحملية مقدمة: كـ(كلما كان هذا عددا فهو إما زوج أو فرد)

٧- من منفصلة و حلمية والمنفصلة مقدمة: كـ(كلما كان هذا إما زوجا أو فردا فهو عدد)

٨- من متصلة ومنفصلة المتصلة مقدمة: كـ(متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما إما أن تكون طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا)

٩- من منفصلة ومتصلة المنفصلة مقدمة: كـ(متى كان دائما إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)

أقسام المنفصلة الستة:

١- مُرَكَّبٌ من حمليتين: كـ(إما أن يكون العدد زوجا أو فردا)

٢- من متصلتين: كـ(إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)

٣- مِن منفصلتين: كـ(إما أن يكون هذا العدد إما زوجا أو فردا، وإما أن لا يكون إما زوجا أو فردا)

٤- من حملية ومتصلة: كـ(إما أن لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار، وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)

٥- من حملية ومنفصلة: كـ(إما أن يكون هذا ليس عددا وإما أن يكون إما زوجا أو فردا)

٦- من متصلة ومنفصلة: كـ(إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون إما أن تطلع الشمس أو يوجد النهار)

التناقض

النسب المنطقية

- وتكون بين الكليين.
- وهي أربع:

التساوي: هو أن يتحدا ماصدقا ويختلفا مفهوما
- كالضاحك والكاتب بالقوة

التباين:
- لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر

المقابلة
وهي كل المخالفة ولا يمكن اجتماعهما كالحركة والسكون

المخالفة (خلافان)
نوع مخالفة متباينان وليس بينهما غاية المخالفة فيمكن اجتماعهما في ذات واحدة ويرتفعان أيضا

العموم والخصوص

الوجهي
- هو أن يصدق كلٌّ منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر
يحتاج إلى ثلاث صور ويحتاج إلى مادة اجتماع ومادتا افتراق

العموم والخصوص المطلق
- هو أن يصدق أحدهما على كل أفراد الآخر دون عكس
- كالحيوان والإنسان
- فيجتمعان في الصدق على شيء وينفرد واحد منهما وهو الأعم بالصدق عن شيء ولا يصدق عليه الآخر

وينبني على ذلك أربع قواعد:
١ - إثبات الأعم لا يلزم منه إثبات الأخص
٢ - نفي الأعم نفي للأخص
٣ - إثبات الأخص إثبات للأعم
٤ - نفي الأخص لا يلزم منه نفي الأعم

نقيضان
كالسلب والإيجاب والنفي والإثبات كزيد قائم الآن وزيد ليس قائما الآن وكالوجود والعدم هما لا يجتمعان ولا يرتفعان معا

متضايفان
لا يمكن إدراك أحدهما إلا بإضافة الآخر إليه كأبوة وبنوة

أضداد النسبة كـ: قبل وبعد

ضدان
لا يجتمعان ويرتفعان بينهما غاية المنافاة ولا يتوقف إدراك أحدهما على إدراك الآخر كالسواد والبياض والمشي والقعود

العدم والملكة
أحدهما وجودي والآخر عدمي والوصف العدمي سلب للوصف الوجودي كالبصر والعمى فالبصر وجودي والعمى عدمي فلا يدرك العمى إلا بسلب البصر

النسب المنطقية بين الموضوع والمحمول

الكلية

الموجبة

الصادقة

١- مِن مساويين ﴿كل إنسان ناطق﴾

٢- المحمول أعم مطلقا كـ﴿كل إنسان حيوان﴾

الكاذبة

- مِن متباينين كـ﴿كل إنسان فرس﴾

- الموضوع أعم مطلقا: ﴿كل حيوان إنسان﴾

- مِن عموم وخصوص وجهي ﴿كل إنسان أبيض﴾

السالبة

الصادقة

١- مِن متباينين: ﴿لا شيء من الإنسان بفرس﴾

الكاذبة

١- المحمولُ أعمُّ مطلقا: ﴿لا شيء مِن الإنسان بحيوان﴾

٢- الموضوع أعم مطلقا: ﴿لا شيء مِن الحيوان بإنسان﴾

٣- مِن عموم وخصوص وجهي: ﴿لا شيء مِن الإنسان بأبيض﴾

٤- مِن متساويين: ﴿لا شيء من الإنسان بناطق﴾

الجزئية

الموجبة

الصادقة

١- مِن متساويين: ﴿بعض الإنسان ناطق﴾

٢- الموضوع أعم مطلقا: ﴿بعض الحيوان إنسان﴾

٣- المحمول أعم مطلقا: ﴿بعض الإنسان حيوان﴾

٤- مِن عموم وخصوص وجهي: ﴿بعض الإنسان أبيض﴾

الكاذبة

١- مِن متباينين: ﴿بعض الإنسان فرس﴾

السالبة

الصادقة

١- مِن متباينين: ﴿ليس بعض الإنسان بفرس﴾

٢- الموضوع أعم مطلقا: ﴿ليس بعض الحيوان بإنسان﴾

٣- مِن عموم وخصوص وجهي: ﴿ليس بعض الإنسان أبيض﴾

الكاذبة

١- مِن متساويين: ﴿ليس بعض الإنسان بناطق﴾

٢- المحمول أعم مطلقا: ﴿ليس بعض الإنسان بحيوان﴾

تعريف التناقُض

(تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَـيْنِ فِيْ..كَـيْفٍ وَصِدْقُ واحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ)

لُغَةُ: (إثبات الشيء ورفعه)

- فيشملُ التناقضَ بين المفردين كـ(الإنسان - لا إنسان) والتناقضَ بين القضيتين

الاتفاقُ في الكيف هو: الإيجاب والسلب

- خرج: جوازُ صدقهما أو كذبهما كأن اختلفا في الموضوع أو المحمول أو الزمان إلى غير ذلك مع الاختلاف في الكيف كـ(زيد قائم - عمرو ليس بقائم)

اختلاف غير القضيتين

١- اختلاف لمفردين كـ(زيد - لا زيد)

٢- اختلاف المفرد والقضية كـ(زيد - عمرو قائم)

- فالمناطقةُ لا غرض لهم أصالةً في المفردات

٣- اختلاف غير القضايا كـ:

المركبات الإنشائية كـ(قم - لا تقم)

وغيرها كـ:

١- المركبات الإضافية كـ(غلام زيد - ثوب عمر)

٢- المركبات التقييدية كـ(حيوان ناطق - جوهر فرد)

الاختلاف - مع اتفاق الكيف - بـ:

١- الموضوع: (زيد قائم - عمرو قائم)

٢- المحمول: (زيد قائم - زيد كاتب)

٣- الزمان: (زيد جالس اليوم - زيد جالس غدا)

٤- المكان: (زيد جالس في المسجد - زيد جالس في السوق)

٥- القوة والفعل: (الخمر في الدن مسكر بالقوة - الخمر في الجوف مسكر بالفعل)

- ولا يضر وجود اختلاف المكان في هذا المثال

٦- الجزء والكل: (زيد حسن وجها- زيدٌ حَسَن كُلًّا)

٧- الآلة: (زيد كاتبٌ بالقلم الحديد - زيد كاتبٌ بالقلم غير الحديد)

٨- العلة: (البيت نَيِّرٌ بنور الشمس - البيت نَيِّرٌ بنور السراج)

٩- التمييز: (طاب محمدٌ نفساً - طاب محمدٌ علماً)

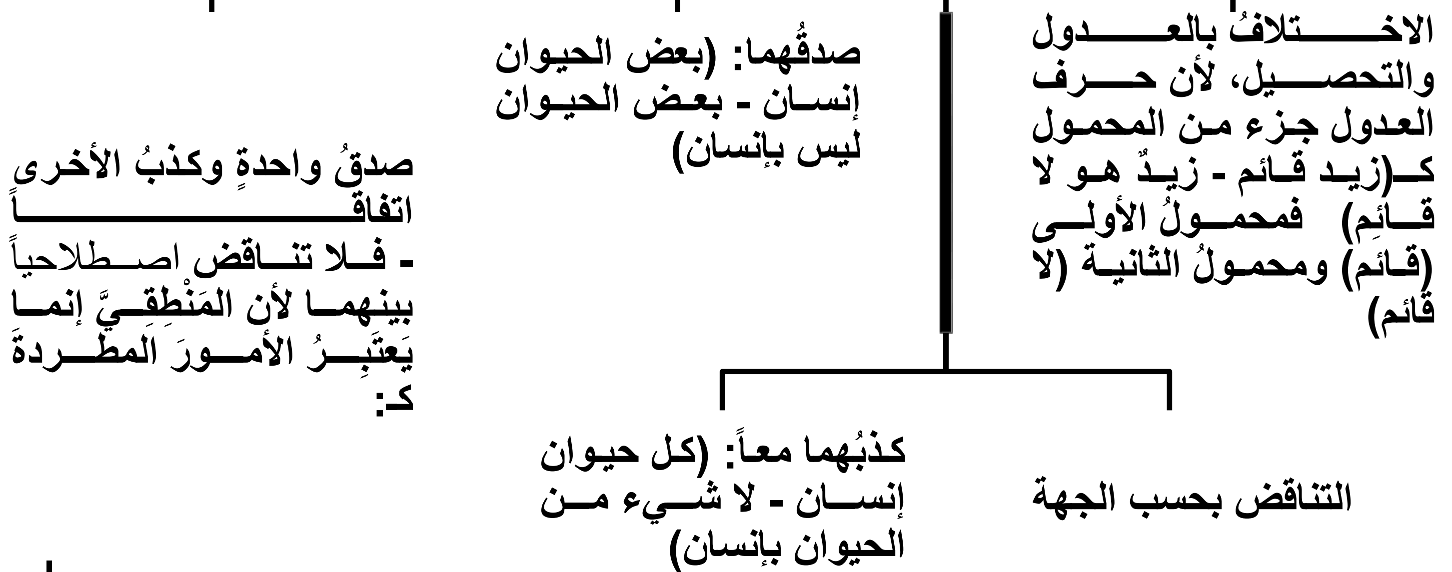
١٠- المفعول: (ضرب زيدٌ عمراً - ضربَ زيدٌ بكراً)

١١- الحال: (جاء زيد راكباً - جاء زيد ضاحكاً)

اصطلاحا: (اختلافُ القَضِيَّتَيْنِ فِي الكَيْف اختلافاً يقتضِي لذاتِهِ صِدْقَ واحِدةٍ وكذبَ الأخرى)
- يقتضي لذاته أي باطرادٍ
- فالنقيضان لايكذبان ولا يصدقان معا

خرج:

بعض أنواع الاختلاف الأخرى بين القضيتين

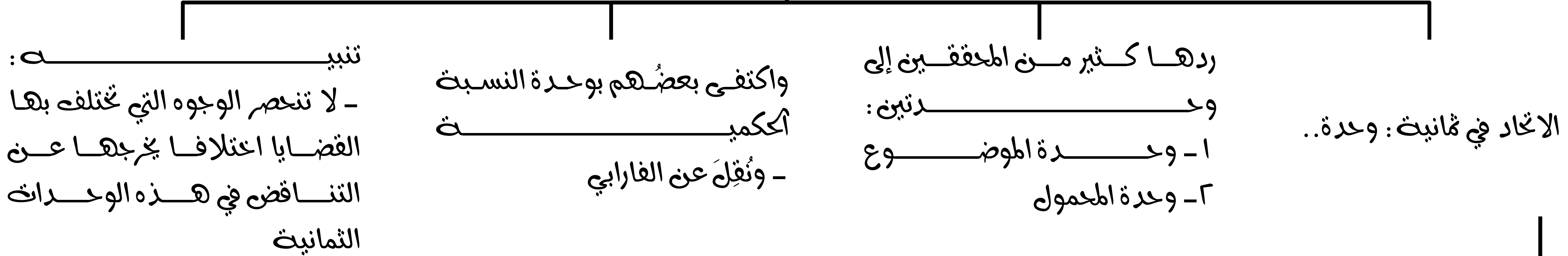


كليتين: (كل إنسان حيوان - لا شيء من الإنسان بحيوان)
- لاتفاقِ كونِ المحمول أعم من الموضوع بدليل تخلف ذلك في الكليتين السابقتين (كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان) إذ لا صدق لشيء منهما

جزئيتين: (بعض الإنسان حيوان - بعض الإنسان ليس بحيوان)
- فهو اتفاقيٌّ بدليل تخلُّفُ التناقُض في (بعض الحيوان إنسان - بعض الحيوان ليس بإنسان) فهُما صادقتان معا

شخصيتين: (زيد إنسان - زيد ليس بناطق)
- فصِدقُ إحداهُما وكذِبُ الأخرى لما اتفق من مساواة محمول إحداهما لمحمول الأخرى

صدق واحدةٍ وكذبُ الأخرى لا لذاتِهِ بل لـ:
١- واسطة: كـ(زيد إنسان - زيد ليس بناطق) بواسطة كونِ (ناطق) مساوياً لـ(إنسان)
٢- خصوصِ المادةِ كـ(كل إنسان حيوان - لا شيء مِن الإنسانِ بحيوانِ) لكونِ المحمول أعمَّ مِن الموضوعِ



شروط التناقُض:
الاتحاد في ثمانية: وحدة..
ردها كثير من المحققين إلى وحدتين:
١ـ وحدة الموضوع
٢ـ وحدة المحمول
واكتفى بعضُهم بوحدة النسبة الحكمية
ـ ونُقِلَ عن الفارابي
تنبيه:
ـ لا تنحصر الوجوه التي تختلف بها القضايا اختلافا يخرجها عن التناقض في هذه الوحدات الثمانية
١ـ الموضوع، فخرجَ (زيد قائم ـ عمرو ليس بقائم)
٢ـ المحمول، فخرج (زيد قائم ـ زيد ليس بكاتب)
٣ـ الزمان، فخرج (زيد صائم اليوم ـ زيد ليس بصائم أمس)
٤ـ المكان، فخرج (زيد جالس في المسجد ـ زيد ليس بجالس في السوق)
٥ـ الإضافة، فخرجَ (زيد أبٌ لعمرو ـ زيد ليس بأبٍ لبكر)
٦ـ الشرط، فخرجَ (الزكاة واجبة في المال إذا بلغ نصاباً ـ ليست بواجبة فيه إذا لم يبلغ نصابا)
٧ ـ القوة والفعل، فخرجَ (الخمر في الدَّن مسكِرة بالقوة ـ الخمر في الدَّنِّ ليست بمسكرة بالفعل)
٨ ـ الجزء والكل، فخرجَ (الزنجي أسودُ جِلدُه ـ الزنجيُّ ليس بأسودَ كُلّه)

<u>**أهمية التناقُض**</u>

قدموه على العكس لسببين:

التناقُض يَعُمُّ سائر القضايا
- فكل قضية لها نقيض
- وبعضُ القضايا لا ينعكسُ، فليس للشرطية المنفصلة عكسٌ على الصحيح ولا للسالبة الجزئية ولا للسالبة المهملة

العكس المستقيم يتوقف في الجملة على التناقُضِ
- فمِن طرق إثباتِ العكسِ المستقيمِ الخُلفُ وهو (ضم نقيض العكس مع الأصلِ ليستلزم المُحَال)

أولاً: عَكسُ (كل إنسان حيوان) هو (بعض الحيوان إنسان)
- لأنه لو لم يصدُق العكسُ لصَدَق نقيض العكسِ وهو (لا شيء من الحيوان بإنسان)

ثانياً: يُضَمُّ نقيضُ العكس ككُبرى إلى صُغرى هي الأصلُ هكذا: (كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بإنسان> لا شيء مِن الإنسانِ بإنسانٍ)

فسلَبَ الشيءَ عن نفسه - ولا خلل إلا من نقيض المطلوب - وهو الكبرى - فالمطلوب حق وهو (بعضُ الحيوانِ إنسانٌ)

وجه الحاجة إليهما : أن إقامة الدليل في بعض المواضع على المقصود لا يمكن فيقام على إبطال نقيضه أو على صدق معكوسه
- كما في الاستدلال على صدق (بعض الحيوان إنسان) ببطلان نقيضه وهو (لا شيء من الحيوان بإنسان)

حالاتُ التناقض

في الحَملية

نقيضُ الشخصية: بتبديل الكيف (فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً..فَنَقْضُهَا بالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ)
- نقيضَ أي ناقِضٌ
- مثال: (زيد قائم ↔ زيدٌ ليس بقائم) وبالعكس

نقيضُ المهملة (فَإِنْ..أَوْ مُهْمَلَةً..فَنَقْضُهَا بالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ)

- عند الناظم: بتبديل الكيف كـ(الإنسان حيوان - الإنسان ليس بحيوان) وبالعكس
- عند غيره: كلية تخالِفُها في الكيف
  - وهو الصحيحُ لأنَّ المهملة في قوة الجزئية
  - أمثلة:
  - ١- الموجبة: (الإنسان حيوان ↔ لا شيء من الإنسان بحيوان)
  - ٢- السالبة: (الإنسان ليس بحيوان ↔ كل إنسان حيوان)

نقيضُ المسورة: ضِدُّ السورِ (وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بالسُّورِ..فَانْقُضْ بِضِدِّ سُوَرِها الْمَذْكُورِ)

- الموجبة الكلية ↔ السالبة الجزئية (فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّةْ..نَقِيضُها سالبةٌ جزئيةْ) كـ(كل إنسان حيوان ↔ ليس بعض الانسان بحيوان)
- السالبة الكلية ↔ الموجبة الجزئية (وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةْ..نَقِيضُها موجبةٌ جزئيةْ) كـ(لا شيء من الإنسان بحجر ↔ بعض الإنسان حجر وبالعكس)

في الشرطية: بتبديل الكيفِ كـ:

بين متصلتين:

- لزوميَّتين
  - (كلما كان هذا إنساناً كان حيوانا ↔ ليس كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا)
  - فالأولى موجبة كلية والثانية سالبة جُزئية
- اتفاقيتين
  - (كلما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا ↔ ليس كلما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا)

بين مُنفصلتَين:
- (دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا ↔ ليس دائما إما أن يكون العددُ زودا أو فردا)

مُصْطفَى دَنْقَش

العكس المستوي

العَكْسُ المُسْتَـوِيْ (العكسُ المستقيم)
- تعريفات

تعريفُ العكسِ:

سُـمِّيَ مُسـتوياً لاسـتواء طرفيه واستقامتهما لسلامة كـل منهما مـن التبـديل بالنقيض

لغة: التبديل والقلب

اصطلاحا:

يُطلق على:

وكـل مـن القضـية والمصـدرِ ثلاثـةُ أقسـام:
١- عكـسُ نقـيضٍ موافـقٌ
٢- عكـسُ نقـيضٍ مخـالفٌ
٣- عكس مستو ، واقتصر عليه لأنه الأكثر استعمالا

القضية التي وقع التحويل إليها
- فهـو (قضـية تركبـت بتبديل طرفي قضية أخرى

المصدر

أخرَجَ:

قلبُ جزأي غيرِ القضـية كالمركـب الإضـافي كـ(ضـاربُ غـلامٍ) إلـى (غـلامُ ضـاربٍ)
- فلا يُسمى عكسا

قلبُ بعضِ الجُزء كـ(الوتـد فـي الحـائط) إلـى (الحـائط فـي الوتـد)
- فليس عكساً، بل عكسُهُ هو (بعض المستقر في الحائط وتدٌ)

عكس النقيض الموافق
- فإنه قلب نقيضهما

عكس النقيض المخالف
- فانه قلب أحدِهِما ونقيض الآخر

تعريفُ العكسِ المُستوي

(العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّةْ..مَعَ بقاءِ الصدق وَالكَيْفِيَّةْ والكمِّ)

- **قلب جُزئي القضيةِ**
  - إذا لم يَصِحَّ جعلُ المحمول موضوعاً أُتِيَ بِما يَصِحُّ كـ(قامَ زيد ≈> بعضُ القائمِ زيدٌ) أو (بعض من قام زيدٌ)
    - فـ(زيدٌ) كانَ موضوعا مؤخراً في اللغة ثم جُعِلَ مَحمولا وإن لم يحصُل تقديمٌ ولا تأخير في هذا العكس، فالمدارُ في مثل ذلك على نية المتكلم بأن ينوي أن ما كان موضوعا يجعله محمولا و بالعكس
  - **أدخَلَ الشرطيةَ المنفصلة**
    - **واختاره كثيرون**
    - **اعتُرِضَ: (لا عكس لها اصطلاحا لأنها لا ترتيب طبيعياً بين جزأيها)**
    - **الجواب: القلبُ يقتضي أن كل واحد له موضع طبيعيّ وإلا لم يكن قَلْبًا**
- **يُشتَرَطُ بَقَاءُ الصدقِ**
  - **لأن العكسَ هو لازمُ القضيةِ وصدقُ الملزومِ يستلزمُ صدقَ اللازمِ**
  - **ليس المرادُ صدقَهما في الواقع**
    - **فالمرادُ: كون الأصل بحيث لو فُرِضَ صدقُهُ لزِمَ صدقُ العكسِ**
    - **ولذا عبر بعضهم بـ(التصديق)** أي: تسليم الصدقِ، **فالتصديق لا يقتضي وقوعَ الصدق**
  - **خرج ببقاءِ الصدقِ: قلبُهما لا مَع بقاء الصِّدقِ**
    - **فقولك في (كل إنسانٍ حيوان): (كل حيوان إنسان) ليس عكساً**
  - **لا يلزَمُ من كذب الأصلِ كذبُ العكسِ:**
    - **فـ(كل إنسانٍ حيوانٍ) كاذبٌ وعكسُهُ صادِقٌ (بعض الإنسان حيوان)**
    - فالعكسُ لازمٌ أعمُّ مِن الأصلِ المعكوسِ ولا يلزمُ مِن كذبِ الملزومِ الأخصِّ كذبُ اللازمِ الأعمِّ
  - **المرادُ بِبَقاءِ الصّدقِ..لُزُومُهُ:**
    - **فَعكْسُ الكليةِ الموجبةِ كنفَسها لا يلزَم معه الصدقُ فـ(بعض الإنسان ليس بحجرٍ ≈> بعض الحجر ليس بإنسان) صدقُهُ اتفاقيٌّ لاتفاقِ مُباينة الموضوع للمحمول تبايُنًا كُلّيًا إذ يتخلف في (بعَض الحيوان ليس بإنسان ≈> بعضُ الإنسانِ ليس بحيوانٍ)**
- **بقاء الكيفية أي: الإيجاب والسلب**
  - **خرج: (بعض الإنسان حيوان) بالعكس مع تبديل الكيف: (ليس بعض الحيوان بإنسان)**
  - **فلا يُسمَّى هذا عكساً اصطلاحيًّا**
- **بقاء الكَمّ أي: الكلية والجزئية**
  - **وسيأتي بيانُهُ**

صُوَرُ العكسِ المُستوِي
(مع بقاء الصدقِ والكيفيةِ..وَالكَمِّ إِلاّ المُوجِبَ الكُـلِّيَّـةْ..فعوضوها الموجبَ الجزْئِيةْ)

الأربعُ الموجبات عكسُها موجبةٌ جُزئيةٌ

الكليـــــــــــة
كـ(كل إنسـان حيـوان ≈> بعض الحيوان إنسان)

الجزئيـــــــــة
كـــ(بعــض الإنســـان حيـوان≈> بعضُ الحيـوانِ إنسانٌ)

المهملـــــــــــة
- مثـالٌ: (الإنسـان حيـوان ≈> بعضُ الحيوانِ إنسانٌ)

الشخصية التي محمولُها كُليٌّ
- حيثُ تقعُ في كبرى الشكل الأولِ والثانِي كالكليةِ

لأنها في حكم الكليةِ

مثــال: (زيــد حيــوان ≈> بعضُ الحيوان زيد)

فـــإن كــــان محمولُهـــا جزئيـــا..فعكسُـــها شخصـــيّةٌ كنفسِها: كـ(هذا زيدٌ ≈> زيدٌ هذا)

الأربـــــــــــــــع الســـــــــــــــوالب
(وَالعَـكْـسُ لازِمٌ لِـغَيْرِ مَا وُجِدْ..بِهِ اجْـتِمَاعُ الخِستَيْنِ فَاقْـتَـصِدْ
وَمِثْـلُهَا المُهمَـلَةُ السَّـلْبِيَّه..لِأَنَّـهَـا فِي قُوَّةِ الجُزئِيَّـه)

ما ينعكِسُ مِنها:

السـالبةُ الكليـة، فكنفسِـهَا كـ(لا شـيء مـن الإنسـان بحجـر≈> لا شـيء مـن الحجـر بإنسان)

أمثلـــــة:
١- محمولُها جُزئي: كنفسِها كـ(ليس زيد بعمـرو ≈> عمـروٌ لـيس بزيـد)
٢- محمولُها كلـيٌّ: إلـى سـالبة كليـة كـ(لـيس زيـد بحجـر ≈> لا شـيء مـن الحجر بزيد)

السالبة الشخصـية، فكنفسِهَا

السبب: لما كانت الشخصية في حكم الكليـة انعكسـت السـالبةُ الشخصـيةُ سالبةً كُليةً

مـا لا يـنعكس: الجزئيـة والمهملـة
- لاجتماع الخستين (الجزئية - السلب)

السـالبةُ الجزئيـة
- فلا عكس لها لزوما

بدليل الانتقاض إذا كان الموضوعُ أعمَّ مـن المحمـول فيكـذبُ العكـسُ - فيصـدُقُ (بعـضُ الحيـوانِ لـيس بإنسان) ويكذبُ عكسُهُ (بعض الإنسان ليس بحيوان) لصدق نقيضه وهو (كل إنسان حيوان)

قـد يصـدُقُ عكسُـها أحيانـاً كـ(بعض الإنسان ليس بحجر) فعكسُهُ (بعض الحجر ليس بإنسان)

السـالبةُ المهملـة
- لأنهـا فـي قـوةِ السـالبة الجزئيـة كـ(الحيـوان لـيس بإنسان) فهو في قوةِ (بعض الحيوان ليس بانسان)

العكسُ بأقسامِهِ الثلاثة **يختصُّ بالحملية والشرطية المتصلةِ** - أي: (العكس المستوي - عكس النقيض الموافق - عكس النقيض المُخالِف)

(وَالعَكْسُ في مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ..وَ لَيْسَ في مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ)



عكسُ النقيضِ
- ويلزَمُ ما وجد فيه اجتماع الخستين

عكسُ النقيضِ المُخالِف:
- سُمي مخالفا لتخالف طرفيه في الكيفية **(إيجابا وسلبا)**

تعريفُهُ: (تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم)

أمثلة:

الموجبة:
- الموجبة الكلية إلى سالبة كلية: **(كل إنسان حيوان => لا شيء مما ليس بحيوان إنسان)**

السالبة

السالبة الكلية إلى موجبة جزئية ك(لا شيء من الإنسان بحجر => بعض غير الحجر إنسان)

السالبة الجُزئية إلى موجبة جزئية: (بعض الحيوان ليس بإنسان => بعض غير الإنسان حيوان)

تنبيهات:

الموجبة الجزئية لا تنعكس عكس نقيض بقسميه
- إذ يصدُق (بعض الحيوان هو غير إنسان) ولا يصدق عكسُها الموافق (بعض الإنسان هو غير حيوان) ولا المُخالِفِ (بعض الإنسان ليس بحيوان)

إجمالاً: حُكم عكس النقيض هو عكس حكم المستوي
- فما يُعطَى للموجبات في المستوي يُعطَى للسوالب الموافقة لها في الكم في عكس النقيض بقسميه
- وما يُعطى للسوالب في المستوي يُعطَى للموجبات الموافقة لها في الكم في عكس النقيض بقسميه

القيـاس

بابٌ في القِـيَاسِ

تمهيدٌ

هذا شروعٌ فِـي التصديقاتِ، وهـي الحُجَجُ ويقال لـها القياس

القيــــاسُ أســــنى المطالـــــب
- لِأن المسـتفادَ منـه تصـديق ومـن غيـرِهِ تصـورٌ، والتصـديقُ أشـرفُ مـن التصـورِ لاشـتماله علـى النسـبةِ - أي تعلقـه بهـا ووقوعـه عليهـا **- التـي هـي أشرفُ أجزاء القضية**

تعريفُ القياس:

لُغَـةً: تقـديُر شــيء بــمثــالِ شــيءٍ آخــرَ
- كتقدير الثوب بالآلة الحسية التي هي مثال لما في الذهن الذي هو الذراع

اصطلاحا:
- سيأتي

القيــــــــــاسُ اصــــــــــــطلاحا:

(إنَّ القِيَــاسَ مِـنْ قَضَــايا صُـوِّرا..مُسْـتـَـلْزِماً بِالـذَّاتِ قَـوْلاً آخَـرا)

- فهو: (قولٌ مَلفوظٌ أو معقولٌ مِن قضايا رُكِّبَ بصورة مخصوصة) بالاشتمالِ على الحد الوسط واستيفاءِ الشروط

قال: (من قضـايا) ولـم يقـل: (مـن مقـــــدمات) - لـئلا يَلـزم الـدورُ لأنهــم عرفــوا المقدمة بأنها: (ما جُعلت جزء قياسٍ)

خَرَجَ بتركُبِ قضيتينِ

المُرَكّبُ الذي ليس بقضية

القضية الواحدة وإن لزمها لذاتها قولٌ آخرُ كعكسِهَا المُستوي

القضيةُ المركبة كـ(زيد قائم لا دائمـــــــــــــــــــــا) - إذ لا يُطلق عليها أنَّها قضيتانِ وإن كانت في قوةِ قَضيتين

المــراد: قضــيتان فأكثر على القول بأن القيـاس يتـألف مـن أكثر من قضيتين

فأقل الجمع عند المناطقة اثنان

نوعا القياسِ

القيــاسُ البسـيط - هـو الـذي مِـن قضـــيتين كـ(العالمُ مُتغير وكل متغيــر حــادث > العالمُ حادث)

القيــاسُ المُركـــب - مِن أكثرِ مِن قضيتين كـ(النَّباش آخذٌ للمال خفية وكل آخذٍ للمال خفية سارقٌ وكلُ سارق تُقطَـعُ يـدُهُ > النبـاش تقطــــع يــــده) - والحـقُّ أن القيـاس المركـب راجـع إلـى أقيسة بسيطة، فنتيجة القيـاس الأولـى هـي صغرى القياس الثاني

خَرَجَ بالاستلزامِ:

١- الاستقراء ٢- التمثيل

- فإنهما لا استلزام لهما لا بواسطةٍ ولا بغيرِ واسطةٍ

٣- القضيتان المركبتان على حد لا ينتج لعدم وجود الحد الأوســـــــط كــــ﴿العـــالم متغيـــر وكل فرس صهال﴾

٤- الضروب العقيمـة التـي لا يُقطـع بصـدق لازمهـا - وهـي الفاسـدة مـن جهـة الصورة

وخرجت لإمكانِ تخلف مدلولِهَا عنها

وسميت بالعقيمة لعدم إنتاجها تشبيها لها بالمرأة التي لا تلد

أمـا القياس الفاسد مـن جهة المادة فقط فداخلٌ - لأنـه بحيث لـو سلم لزمتـــه النتيجـــة كالإشارة إلـى صـورةٍ قـائلاً (هذا حمار وكل حمار ناهق فهذا ناهق)

الاستلزام

(قَولاً آخرا) أي: لا يكون عين إحدى المقدمتين
- أي: يجبُ تَرَكُّبُ النتيجةِ من بعض أجزاء المقدمة الأولى وبعض أجزاء المقدمة الثانيةِ
- فأخرج القضيتين المستلزمتين لإحداهما لأن اللازم ليس قولا آخر

شرطُ الاستلزامِ كونُهُ ذاتيَّاً
- فَخَرَجَ:
- الضروب العقيمة التي يُقطع بصدق لازمها لِخُصُوص المادة اتفاقا كـ(لا شيء من الإنسان بفرس وكل فرس صهال > لا شيء من الإنسان بصهال)
- قياس المساواة

المُرَادُ بِاللزوم: ما يعم البين وغيرَه
- فيتناولُ:
- اللزوم البيِّن (القياس الكامل)
- وهو الشكل الأول، لأنه يُنتِج بذاته بدون واسطةٍ
- اللزوم غير البيِّن (القياس غير الكامل)
- وهو باقي الأشكال، لأنها تُرَدُّ إلى الأول فتنتج، فإنتاجُها بواسطة

المراد: أنه يستلزم متى سُلم
- فلا يُشترَطُ كونُهُ مُسَلَّما بالفعلِ لِيدخل في التعريف:
- ١- القياس الذي مقدماته صادقةٌ
- ٢- القياس الذي مقدماتُه كاذبةٌ كـ(كُلُّ إنسان جماد وكلُّ جَماد حمار > كُلُّ إنسان حمارٌ)
- فالقياسُ يجب تعريفُهُ بما يشملُ:
١- الخطابة
٢- السفسطة
٣- الجدل
٤- الشعر
٥- البرهان
- لِأنَّ هذه كلها أقيسة وإن لم يُوجد في الواقع

قياس المساواة

- تعريفُهُ: (ما يتركب من قضيتين متعلِّقُ محمولِ أولاهُمَا هو موضوعُ الأخرَى)

- مثال: زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر > زيد مُساوٍ لِبَكرٍ)

- سببُ الإخراجِ: أنَّ اللزومَ لا لذاتها بل لصدقِ مقدمة أجنبية وهي: (مُسَاوِي المُسَاوِي لشيءٍ مُسَاوٍ لذلك الشيء)
- فلو لم تصدق لم يستلزم القياس شيئا كما في (الإنسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق x الإنسان مباين للناطق) لأن مباين المُبَايِنَ لشيء لا يلزم أن يكون مباينا لذلك الشيء

- تسمية قياس المساواة قياساً هو على سبيل التجوز
- لأنه يشبه القياس من حيث اشتماله على مطلق تكرر وإن لم يكن المتكرر فيه الحد الأوسط

تعريفات:

الحدود

- سُمِّيَت حدوداً لأنها أطراف القضية
- والحدُّ في اللغة هو الطَّرَفُ

(الحدُّ الأصغرُ)

- هو:
  - موضوع النتيجة في الحملية
  - أو المُقَدَّمُ في الشرطية
- سُمِّيَ بذلك لأنه أقلُّ أفراداً من الأوسط والأكبر في غالب الموجبات الكلية التي هي أشرف النتائج
  - غير الغالب أن يكون مساويا لهما كـ(كل إنسان ناطق وكل ناطق ضاحك)
  - ولا يكونُ في الموجبةِ الكليةِ أعمَّ بحال
  - أما موضوع السالبة فيمتنعُ كونُهُ أخصَّ، وموضوعُ الموجبة الجزئية فليس في الغالب أخص
- المقدمة التي هو فيها تُسَمَّى الصُّغرى
  - لاشتمالها على الأصغر

(الحدُّ الأكبر)

- هو:
  - محمولُ النتيجة في الحملية
  - أو التَّالِي في الشرطية
- سُمِّيَ بذلك لأنه غالباً أكثَرُ أفراداً
- المقدمة التي هو فيها تُسَمَّى الكُبرى
  - لاشتمالها على الأكبر

(الحدُّ الأوسط ـ الحدُّ الوَسَط)

- هو الوصفُ الجامعُ المُكَرَّرُ في المقدمتين
  - سواء كان موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا
  - ويُلغى في النتيجةِ
- سُمِّيَ بذلك لتوسطِهِ وكونِهِ مُناسِباً لهما ووسيلةً إلى نسبة أحدهما للآخر

المُقدمات (وَذاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْراهُما..وَذاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْراهُما)

- المُقدمةُ الصُغرى
  - هي التي فيها الحدُّ الأصغرُ ﴿موضوع النتيجة﴾
- المُقدمةُ الكُبرى
  - هي التي فيها الحدُّ الأكبرُ ﴿محمول النتيجة﴾

مُصْطَفَى دَنْقَش

أقسامُ القياسِ
(ثُـمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ..)

الاقترانيّ
(..فَمِنْهُ مَا يُدْعى بِالاقْتِراني)

الاستثنائي
- سيأتي

تعريفاتُهُ مُتقارِبةٌ:

(وَهْـوَ الَّـذي دَلَّ علـى النَتيجَـة..بِقُـوَّة)
- بقوتـه أي: معنـاه
- فالنتيجةُ تكون أجزاؤُها متفرقـةً فيـهِ ولا تكـونُ مـذكورة فيـه بهيئتهـا الاجتماعية

هـو: (مـا لـم تُـذكر فيـه النتيجـة ولا نقيضُـها بالفعـل)
- وهذا بخلاف الاستثنائي

تعريـفُ الجمهـور: ﴿مـا وُجِـدَتْ فيـه النتيجـةُ بمادتها لا بصورتها﴾

سُـمِّيَ اقترانيـا لاقتـران الحدودِ فيه بلا استثناءٍ

مِثـال: (كـل جسـم مؤلـف وكـل مؤلـف حـادث > كـل جسم حادث)

الخلافُ في نِطاقِهِ:

(وَاخْتَـصَّ بالحَمْـلِيَّـةِ) (الأخضري وابن الحاجب)
- العضُد: (يَحتمِلُ أَنَّهُمـا أرادا ما يُتَكَلَّمُ فيه هُنا لقلة جـدوى غيـرِهِ)
- ابن هارون: (يَحتمِلُ أنَّهُما نزلا غيرَهُ منزلة العدم لقلة جدواه)

مثالُـهُ فـي الشـرطيات:
- (كلما كان الإنسان ناطقا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما > كلما كان الإنسان ناطقا كان جسما)

التشكيكُ في إنتاجِهِ في الشرطيتين المتصلتين والمتصلةِ والحملية (ابن سينا)
- وكذا قدح في المتصلتين الأبَهرِيُّ

تنبيهات في القياس

(وَما مِنَ المُقَدِّماتِ صُغْرَى..فَيَجِبُ انْدِراجُها فِي الْكُبْرَى)

- فيجبُ اندراج جميع أفراد الحد الأصغر الموجودِ في المقدمة الصُغرى **في مفهوم الحد الأوسط** الموجودِ في المقدمة الكبرى

بيانُهُ في الاقتراني

- يشملُ ما لو كان الأوسطُ

أعمَّ مِن الأصغرِ كـ(كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم)

مساويا للأصغر - لأن ماهية كل شخص أو عارضَهُ أعَمُّ من ذاته

أخصَّ مِن الأصغر كـ(بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطقٌ)

بيانُهُ في الاستثنائيّ: بتأويله بالاقتراني **فيَرجِعُ إلى الشكل الأول، فإن كان..**

الغرض استثناء عين المقدم لينتج عين التالي **- يُقال: مضمون التالي أمرٌ محققٌ ملزومُهُ وكل ما تحقق ملزومُهُ تحقق**

الغرض استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم **- أو يُقال: مضمونُ المقدَّمِ أمرٌ انتفى لازمُهُ وكل ما انتفى لازمه منتفٍ**

ويجبُ التفطُن لهذا الاندراج لحصولِ النتيجةِ في الذهنِ

ابن سينا: ﴿حصول العلم بالمقدمتين في الذهن لا يستلزمُ التفطن للنتيجة﴾ **- فـ(هذه بغلة وكل بغلة عاقر) لا ينتجُ: (هذه عاقر) إلا أنْ تتفطن إلى أن هذه البغلة فرد من أفراد الكُلية ليلزَمَ الحكمُ على الفردِ**

- أما في الخارج: فإذا تحققت المقدمتان في الخارج فلا تتوقفُ النتيجةُ على تفطّنٍ

(وَأَصْغَرٌ فَذاكَ ذُو انْدِراجٍ..وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتاجِ)

في الإيجاب: **الحدُّ الأصغرُ يندرجُ في الأكبر بواسطة اندراجه في الأوسط**

في السلب: الاندراجُ هو: انسحابُ سلب الأكبر عليه كـ(كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر) فالحد الأكبر مسلوب عن الأصغرِ

كيفيةُ تركيبِ القياس بنوعيه (الاقتراني والاستثنائي):

(فإنْ تُرِدْ تركيبَهُ فَرَكِّبا..مُقَدِّماتِهِ عَلى مَا وَجَبا
وَرَتِّبِ المُقَدِّماتِ وَانْظُرا..صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرا
فَإِنَّ لازِمَ المُقَدِّماتِ..بِحَسَبِ المُقَدِّماتِ آتِ)

١- الإتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب وهو الحد الوسط

٢- ترتيب المقدمات
- بتقديم الصغرى على الكبرى في الاقتراني على الوجه الخاص حسب الشكل المُراد
- وبتقديمِ الكبرى على الصغرى في الاستثنائي على الوجه الخاص

٣- تمييزُ صحيحِ المقدمات مِن فاسدِها

وذلك مِن جهتين:

أ- جهة النظم : كأن كانتا سالبتين أو جزئيتين
- إذ لا إنتاج من سالبتين ولا جزئيتين

ب- جهة المادة: بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة

إن تيقن صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة تيقن صدق لازمها
- وإن لم يتيقن ذلك لم يتيقن صدق لازمها بل يحتمل حينئذ الصدق والكذب

مثال نتيجةٌ كاذبة لمقدمتين كاذبتين:
- (كل إنسان جماد وكل جماد حمار > كل إنسان حمار)

مثال نتيجةٌ صادقةٌ لمقدمتين كاذبتين:
- (كل إنسان جماد وكل جمادٍ ناطقٌ > كلُّ إنسان ناطقٌ)

فَصْلٌ في الأَشْكالِ

- تعريفات:

الشكل

لُغةً: هيئة الشيءِ

اصطلاحاً:

(الشَّكْلُ عِنْدَ هؤُلاءِ النَّاسِ..يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ.. مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوارُ)

- هو : (الهيئة الحاصلة من اجتياح الصغرى والكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط)

- فيصدُقُ باعتبارِ الأسوارِ وعدم اعتبارها

أخرَجَ الناظمُ قضيتي غيرِ القياس كـ(كل إنسان حيوان وكل فرس صاهل) فلا يسميان شكلا ولا ضربا

الضرب

(إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ)

- هو : (الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار الأسوار)

- الأسوار هي: (الكلية والجزئية)

فالضرب المخصوص أخص من الشكل أي: هو نوع منه

- أمَّا إذا اعتُبِرَ مُطلَقُ ضَرب مع مُطلَق شكلٍ كانا متساويين ماصدقا

وكذا مع اعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط

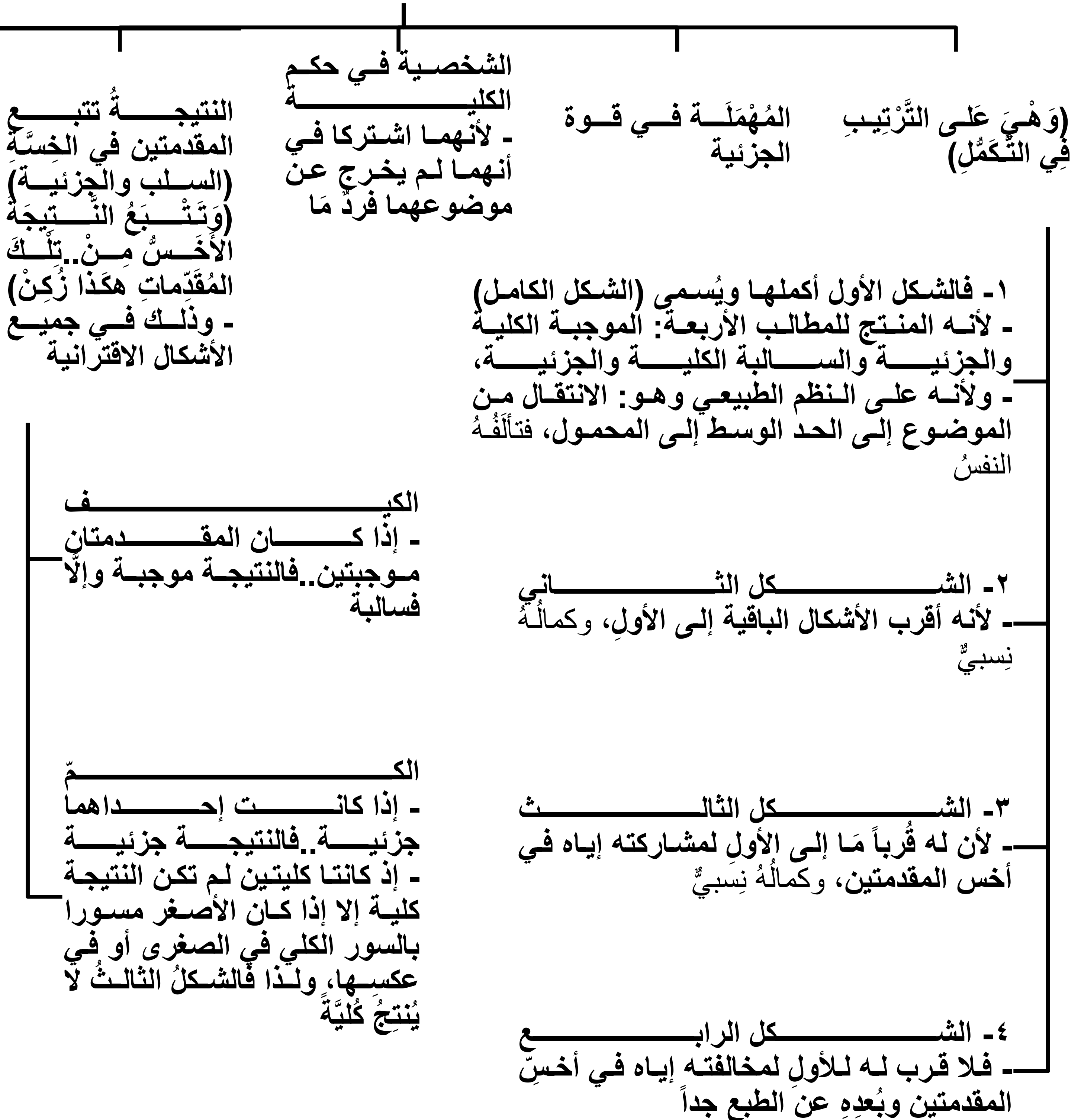
- وتَرَكَ ذِكرَهُ هنا لمشاركة الشكل للضرب فيه مع تقدم ذكره في الشكل



الأشكال (خريطة إجمالية)
الشكل الأول: (حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى..يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى)
١- (كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم > كل إنسان جسم)
٢- (كل وضوء عبادة ولا شيء من العبادة بمستغن عن النية > لا شيء من الوضوء بمستغن عن النية)
٣- (بعض الوضوء عبادة وكل عبادة تفتقر إلى نية > بعض الوضوء يفتقر إلى نية)
٤- (بعض الوضوء عبادة ولا شيء من العبادة بمستغن عن النية > ليس بعض الوضوء بمستغن عن النية)
الشكل الثاني: (وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِياً عُرِفْ)
١- (كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان > لا شيء من الإنسان بحجر)
٢- (لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان > لا شيء من الحجر بإنسان)
٣- (بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بإنسان > بعض الحيوان ليس بحجر)
٤- (ليس بعض الحيوان بإنسان، وكل ناطق إنسان > بعض الحيوان ليس بناطق)
الشكل الثالث: (وَوَضْعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثاً أُلِفْ)
١- (كل حيوان جسم، وكل حيوان نام > بعض الجسم نام)
٢- (كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بفرس > بعض الحيوان ليس بفرس)
٣- (بعض الحيوان إنسان، وكل حيوان جسم > بعض الإنسان جسم)
٤- (كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان جسم > بعض الحيوان جسم)
٥- (بعض مجهول الصفة غائب، ولا شيء من مجهول الصفة يصحُّ بيعُه > بعض الغائب ليس هو يصح بيعه)
٦- (كل حيوان جسم، وبعض الحيوان ليس بفرس > بعض الجسم ليس بفرس)
الشكل الرابع: (وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ)
- فيه مذهبان:
المُتقدِّمون: ضروبُهُ المُنتجَةُ خمسةٌ: (فَمُنْتِجٌ..وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا..وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَمْ يُنْتِجَا)
١- (كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان > بعض الحيوان ناطق)
٢- (كل إنسان حيوان، وبعض الناطق إنسان > بعض الحيوان ناطق)
٣- (لا شيء من العبادة بمستغن عن النية، وكل وضوء عبادة > لا شيء من المستغني عن النية بوضوء)
٤- (كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بإنسان > بعض الحيوان ليس بفرس)
٥- (بعض الإنسان حيوان، ولا شي من الفرس بإنسان > بعض الحيوان ليس بفرس)
كثيرٌ مِن المتأخرين كالكاتبي:
- زادوا:
٦- (بعض المستيقظ ليس بنائم، وكل كاتب مستيقظ > بعض النائم ليس بكاتب)
٧- (كل كاتب متحرك الاصابع، وبعض ساكن الأصابع ليس بكاتب > بعض متحرك الأصابع ليس بساكن الأصابع)
٨- (لا شيء من المحرك بساكن، وبعض المنتقل متحرك > بعض الساكن ليس بمنتقل)

مُصْطَفَى دَنْقَش

أشـــــــــكالُ المُقـــــــــدِّمتينِ أربعـــــــــةٌ
(وللمقـــدمات أشـــكال فقـــط..أربعـــة بحســـب الحـــد الوســـط)
- أســـــاسُ القِســـــمةِ هـــــو الحـــــد الوســـــط
- والمحمـول والموضـوع فـي الحمليات كالمقـدم والتـالي فـي الشـرطيات



في الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث ثلاثة أقوال:

(فَحَيْثُ عَنْ هذا النّظَامِ يُعْدَلُ..فَفَاسِدُ النِّظَامِ..)

(وَهــــذِهِ الأَشْــــكالُ بِـالحَمْلِيِّ..مُخْتَصَّــةٌ وَلَـيْسَ بِالشَّـــــرْطِيِّ)

- هذا اختيارُ الناظِمِ، وتقدم ذِكـرُ الخـلافِ فـي ذلـك

- وعلى القولِ بدخولِهِ في الشرطيات فهو أقسام:

١- مِن متصلتين

٢- من منفصلتين

٣- مِن متصلة ومنفصلة

٤- من حملية وشرطية متصلة

٥- مِن حملة وشرطية مُنفصلة

١ـ تحتاجُ إلى الرد إلى ضروب الشكل الأول المنتجة

٢ـ لا تحتاج لذلك

٣ـ احتياجُ الشكل الثالث دون الثاني

ـ وهو الحق لأن حاصل الثاني الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافي الملزومات فـ(كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر حيوان) تنافي لازمهما فلازمُ الإنسان الحيوانية ولازم الحجر نقيضُها وهذان اللازمان لا يجتمعان فلا يجتمع ملزومها وهما: الإنسان والحجر

الشكل الأول:
(حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى..يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى)

شرطا إنتاجه
(أَمَّا الأَوَّلُ..فَشَرْطُهُ الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُ..وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ)

بحسَب الكيف: الصغرى موجَبة
- فلو انتفى إيجاب الصغرى لم يندرج الأصغر في الوسط واضطربت النتيجة

فقد..
١- تصدق كـ(لا شيء من الإنسان بحجر وكل حجر جماد > لا شيءَ مِن الإنسانِ بجمادٍ)
٢- وقد تكذب كـ(لا شيء من الإنسان بحجر، وكل حجر جسم > لا شيءَ مِن الإنسانِ بجسمٍ)

ونفيُ الإيجابِ قد يكونُ ضِمنًا كتقييد الموضوع بـ(وحده - فقط)

كـ(الإنسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان > الإنسان وحده حيوان)
- فالنتيجةُ كاذبة لأن (وحده) في معنى: (لا شيء من غير الإنسان بحيوان) فهو قضية دخلت في قضية، فالصغرى في قوة قضيتين، وهذا نوع من الأغاليط يسمى (جمع المسائل)

أمَّا إذا قُيِّدَ المحمولُ فالقياس صحيح ونتيجته صحيحة كـ(الإنسان هو الضاحك وحده وكل ضاحك وحده حيوان > الإنسان حيوان)

بحسب الكم: الكُبرى كُلِّيَّة
- فلو انتفت كلية الكبرى جاز كون الأصغر غير ما ثبت له الأكبر فتضطرب النتيجة
١- فقد تصدق كـ(كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان ناطق > بعضُ الإنسانِ ناطقٌ)
٢- وقد تكذب كـ(كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس > بعضُ الإنسانِ فرسٌ)

١- موجبتان كليتان > كلية موجبة

كـ(كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم > كل إنسان جسم)

كـ(هذا زيد، وزيد حيوان > هذا حيوان)
- فالشخصية في حكم الكليةِ

ضروبُهُ المنتجة أربعةٌ:
(فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ..)

فِي الحَمْليَّاتِ:

في الشرطيّات - على القول بدخولِهِ فيها -: - بكونِ الحد الأوسط تالياً في الصغرى مقدما في الكبرى كـ(كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما > كلما كان هذا الشيء إنسانا كان جِسماً) - فهذا مِن الضربِ الأولِ

لا يحتاج لكي يُنتِج إلى تغيير أصلا

٢- كليتان (صغرى موجبة + وكبرى سالبة) > سالبة كلية

٣- موجبتان (صغرى جزئية + كبرى كلية) > موجبة جزئية كـ(بعض الوضوء عبادة وكل عبادة تفتقر إلى نية > بعض الوضوء يفتقر إلى نية)

٤- (صغرى موجبة جزئية + كبرى سالبة كلية) > سالبة جزئية كـ(بعض الوضوء عبادة ولا شيء من العبادة بمستغن عن النية > ليس بعض الوضوء بمستغن عن النية)

كـ(كل وضوء عبادة ولا شيء من العبادة بمستغن عن النية > لا شيء من الوضوء بمستغن عن النية)

(فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ)
ونظم القياس: (أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب، وكل من لا يقدر على ذلك ليس بربي > أنتَ لستَ بربي)
- فالشخصية في حكم الكلية

الشكل الثاني:
(وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِياً عُرِفْ)

شرطا إنتاجه
(وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفا فِي الْكَيْفِ مَعْ..كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ)

بحسَب الكيف: اختلافُ المقدمتينِ في الكيف (الايجاب والسلب)

بحسبِ الكمّ: الكبرى كلية

ضروبُهُ المُنتِجَةُ أربعةٌ:
(فَمُنْتِجٌ..أَرْبَعَةٌ..كَالثَّانِ)
- نتائِجُ هذا الشكل كُلُّها سالبةٌ لأن إحدى مقدمتيه لا تكون إلا سالبة

في الحَمليَّات:

في الشرطيّات - على القولِ بدخولِهِ فيها -:
- الحدُّ الوَسَط تالٍ في القضيتين
كـ(كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وليس ألبتة إذا كان الليل حاصلا فالنهار موجود > ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل حاصلا)
- فهذا مِن الضربِ الأولِ

يحتاج لكي يُنتِج إلى جعل الطرف الثاني محمولا

١- (صغرى موجبة كلية + كبرى سالبة كلية) > سالبة كلية

كـ(كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان > لا شيء من الإنسان بحجر)

كـ(فَلَمَّا أَفَلَتْ)
- ونظم القياس: (هذا آفلة، ولا شيء من الإله بآفِل > هذا ليس إلهاً)

كـ(كل فرس صهال، وزيد ليس بصهال > لا شيء من الفرس بزيد)
- فالشخصية في حكم الكليةِ

٢- الثاني: (صغرى سالبة كلية + كبرى موجبة كلية) > سالبة كُليّة
كـ(لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان > لا شيء من الحجر بإنسان)

٣- (صغرى موجبة جزئية + كبرى سالبة كلية) > سالبة جُزئية
كـ(بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بإنسان > بعض الحيوان ليس بحجر)

٤- (صغرى سالبة جزئية + كبرى موجبة كلية) > سالبة جُزئيَّة
كـ(ليس بعض الحيوان بإنسان، وكل ناطق إنسان > بعض الحيوان ليس بناطق)

الشكل الثالث:
(وَوَضْعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثاً أُلِفْ)

شرطا إنتاجه
(وَالثَّالِثُ الإِيْجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا..وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا)

- **بحسبِ الكيفِ: الصُغرَى موجبة**
- **بحسبِ الكمّ: كُليَّةٌ إحداهُما**
  - - أي عدم جزئيتهما معا فيصدق بأن تكون كليتين أو إحداها كلية والأخرى جزئية

ضروبُهُ المُنتجَةُ سِتَّةٌ: (فَمُنْتِجٌ..ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ)
- جميعُ نتائجِهِ جزئية

- **فـي الحَمْليَّاتِ**
- في الشرطيّات - على القولِ بدخولِهِ فيها -: الحدُّ الوَسَطُ تالٍ في القضيتين كـ(كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة > قد يكون إذا كان النهار موجودا فالأرض مضيئة)
  - فهذا مِن الضربِ الأولِ
- يحتاج لكي يُنتِج إلى جعل الطرف الأول موضوعا

١- موجبتان كليتان > موجبة جزئية
- كـ(كل حيوان جسم، وكل حيوان نام > بعض الجسم نام)
- كـ(زيد حيوان، وزيد إنسان > بعض الحيوان إنسان)
  - فالشخصية في حكم الكليةِ

٢- كليتان والكبرى فقط سالبة > سالبةٌ جُزئيةٌ)
- كـ(كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بفرس > بعض الحيوان ليس بفرس)
- وجعلُهُ ثانيَ الضروبِ هو مذهبُ ابن سينا والكاتبي والسنوسيّ
  - لأنهم اعتبروا كُلية المقدمتين فالكمالُ في الكمّ أشرفُ مِن الكمال في الكيفِ، فالكليةُ ولو سالبة أشرفُ مِن الجزئية ولو موجبة

٣- موجبتان والكبرى فقط كلية > موجَبةٌ جُزئيَّةٌ
- كـ(بعض الحيوان إنسان، وكل حيوان جسم > بعض الإنسان جسم)
- وجعله ابنُ الحاجبِ وجماعةٌ ثانيَ الضروب في الترتيب

٤- موجبتان والكبرى فقط جزئية > موجبةٌ جُزئيةٌ
- وجعلُهُ رابعاً هو اختيارُ الكاتبيّ
- كـ(كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان جسم > بعض الحيوان جسم)
- كـ(قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى)
  - ونظم القياس: (موسى بشر موسى أنزل عليه الكتاب > بعض البشر أنزل عليه الكتاب)
  - فالشخصية في حكم الكلية

٥- (صغرى موجبة جزئية + كبرى سالبة كلية) > سالبةٌ جُزئيَّة
كـ(بعض مجهول الصفة غائب، ولا شيء من مجهول الصفة يصحُّ بيعُه > بعض الغائب ليس هو يصح بيعه)
- وجاء بالرابطةِ لأن الغالب في (لا) الداخلة على المحمول أن تكون جزءا منه، فتكون القضية معدولة موجبة والفرض أنها سالبة
- **وجعلُهُ رابعاً هو اختيارُ السنوسيّ**

٦- (صغرى موجبة كلية + كُبرى سالبةٌ جزئية) > سالبةٌ جُزئيّة
كـ(كل حيوان جسم، وبعض الحيوان ليس بفرس > بعض الجسم ليس بفرس)

الشـــــــــــكل الرابــــــــــــع:
(وَرَابِـــــــعُ الأَشْــــــكَالِ عَكْـــــسُ الأَوَّلِ)
- فالحد الوسط موضوعٌ في الصغرى محمولٌ في الكبرى

هذا الشكل أسقطه بعضهم لبعده عن الطبع جدا
- وأول مـــــــن اســـــــتخرجه جـــــــالينوس
- والحقُّ أنه معتبر في الإنتاج

المُتقـــــــدّمون: ضــــــروبُهُ المُنتجَــــــــةُ خمســــــة:
(فَمُنْتِجٌ..وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا..وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَمْ يُنْتِجَا)
- قِسمان:

الصُغرى ليست موجبة جزئية
(وَرَابِـعٌ عَـدَمُ جَمْـع الخِسَّتَيْنْ..إِلاّ بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ)
- فشـرطُ إنتاجـه أن لا تجتمع فيه خستان

الصُغرى موجبة جزئية، فيجبُ كونُ الكبرى سالبة كلية
٥- الصورة المُستثناة (صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةْ + كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةْ) سالبة جُزئيّة
كـ(بعض الإنسان حيوان، ولا شي من الفرس بإنسان > بعض الحيوان ليس بفرس)

١- كليتان موجبتان > موجبة جزئية
كـ(كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان > بعض الحيوان ناطق)

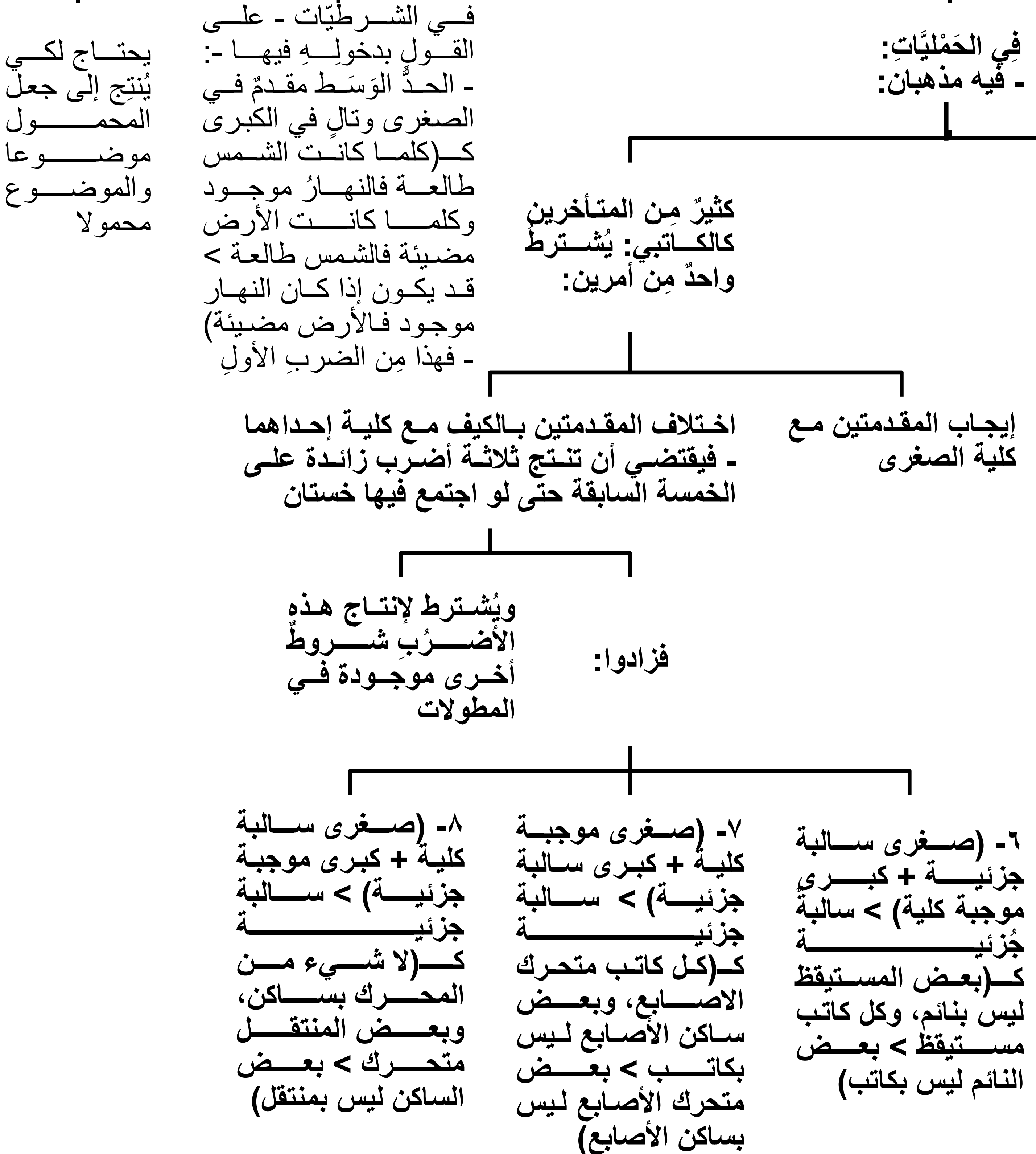
٢- موجبتان (صغرى كلية + كبرى جزئية) > موجبة جزئية
كـ(كل إنسان حيوان، وبعض الناطق إنسان > بعض الحيوان ناطق)

٤- كليتان والكبرى سالبة > سالبة جُزئيّة
كـ(كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بإنسان > بعض الحيوان ليس بفرس)

٣- كُلّيتان والصغرى سالبة > سالبة كُلية

كـ(لا شيء من العبادة بمستغن عن النية، وكل وضوء عبادة > لا شيء من المستغني عن النية بوضوء)

كـ(فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ)
- بجعلِ نظم القياس: (كل من لا يقدر على أن يأتي بالشمس من المغرب ليس بربي وأنت غيرُ قادرٍ على أن تأتي بالشمس من المغرب > أنت لست بربي)


بيانُ ضروبِهِ:
فِي الحَمْلِيَّاتِ:
- فيه مذهبان:
في الشرطيّات - على القولِ بدخولِهِ فيها -:
- الحدُّ الوَسَطُ مقدمٌ في الصغرى وتالٍ في الكبرى كـ(كلما كانت الشمس طالعة فالنهارُ موجود وكلما كانت الأرض مضيئة فالشمس طالعة > قد يكون إذا كان النهار موجود فالأرض مضيئة)
- فهذا مِن الضربِ الأولِ
يحتاج لكي يُنتِج إلى جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا
كثيرٌ مِن المتأخرين كالكاتبي: يُشترطُ واحدٌ مِن أمرين:
إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى
اختلاف المقدمتين بالكيف مع كلية إحداهما
- فيقتضي أن تنتج ثلاثة أضرب زائدة على الخمسة السابقة حتى لو اجتمع فيها خستان
فزادوا:
ويُشترط لإنتاج هذه الأضرُبِ شروطٌ أخرى موجودة في المطولات
٦- (صغرى سالبة جزئية + كبرى موجبة كلية) > سالبةٌ جُزئية كـ(بعض المستيقظ ليس بنائم، وكل كاتب مستيقظ > بعض النائم ليس بكاتب)
٧- (صغرى موجبة كلية + كبرى سالبة جزئية) > سالبة جزئية كـ(كل كاتب متحرك الاصابع، وبعض ساكن الأصابع ليس بكاتب > بعض متحرك الأصابع ليس بساكن الأصابع)
٨- (صغرى سالبة كلية + كبرى موجبة جزئية) > سالبة جزئية كـ(لا شيء من المحرك بساكن، وبعض المنتقل متحرك > بعض الساكن ليس بمنتقل)

تنبيهات حول الأشكال

(وَالحَذْفُ في بَعْضِ المُقَدِّماتِ..أَوْ النَّتيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ)
كـ(هذا زانٍ، وكُلُّ زانٍ يُحدُّ > هذا يُحَدُّ)

أمثلة:
- حذف الصغرى: (هذا يُحَدُّ لأنَّ كل زان يُحَدُّ)
- حذف الكبرى: (هذا يُحَدُّ لأنه زانٍ)
- حذف النتيجة: (هذا زانٍ وكل زان يُحَدُّ)

ومثلُ ذلك في الاستثنائي كـ(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)، والتقدير: (لكنهما لم تفسُدا > فلم يكُن فيهما آلِهَةٌ إلَّا اللَّهُ)

تنتهي المقدمات إن لم تكن ضرورية إلى ضروريَّةٍ
(وَتَنْتَهي إِلى ضَرُورَةٍ لِمَا..مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا)

لأنَّها إن لم تنَهِ إلى ضَرورةٍ لزِمَ أحدُ شيئين:

الدَوْر:
- وهو: (توقف الشيء على ما يتوقف عليه)

التسلسل:
- وهو: (ترتب أمر على أمر إلى ما لا نهاية له)

أمثلة

ما مقدماته ضرورية:
- (هذا العدد منقسم إلى متساويين، وكل منقسم كذلك زوجٌ > هذا زوجٌ)

مثال الانتهاء إلى الضروريّ
- (لو لم يكن الله واجبَ الوجودِ لكان جائز الوجود)
- (لو كان جائز الوجود لكان حادثا)
- لو كان حادثا لافتقر إلى محدِثٍ)
- لو افتقر إلى محدِثٍ لتعدد الإله)
- (لو تعدد الإله لفسدت السموات والأرض لكنهما لم تَفْسُدا فلا يتعدد الإلهُ)
- وكونُهما لم تفسُدا ضروريٌّ بالمشاهدة

مُصْطَفَى دَنْقَش

أبيات جامعةٌ للأشكال

كَـمْ كُـلّ - كَهْـفٍ لَــهُ - بِـرٌّ كَسَــاهُ - بَهَــى   لُـذْ/ كَمْ لَـهُ - لَاذَ كَـمْ - بَـلْ لُـفْ - سَـمَا كَمُـلا /

كَالشــكل الاولِ - كَــمْ بَــدرٌ - كَــوَى سَــلِماً /   كَـــمْ كَــانَ - كُــلُّ بُــدَيرٍ - لِلْـــوِدَادِ كَــلَا

كَــم لاحَ - بــدرٌ لِليــلٍ - سَــامَ كَــم - كُلَّمَــا   سَــرَت - لَــه بِضُــروبِ / الشــكل فــاكتملا

الكاف: الموجبة الكلية (كُلّ)

اللام: السالبة الكلية (لا شيء)

الباء: الموجبة الجُزئية (بعض)

السين: السالبة الجُزئية (ليس بعض)

فَصْلٌ في القياسِ الاستثنائيّ (الشَرطِيّ)
(وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْناءِ..يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيْ بِلا امْتِرَاءِ)

تعريفات للاستثنائي:

هو: (المؤلف من مقدمتين:
١- كبرى شرطية
٢- صُغْرَى استثنائية تدل على وضع أحد طرفيها أو رفعه لينتج وضع الآخر أو رفعه)

(وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيْجَة..أَوْ ضِدِّها بِالفِعْلِ لا بِالقُوَّةِ)
- فهو الذي دل - بالفعل لا بالقوةِ - على النتيجة أو على نقيضها

المراد بالدلالةِ بالفعل: كون النتيجة بصورتها أو نقيضُها مذكورة في القياسِ
- أما الدلالةُ بالقوة فهو كون النتيجة متفرقة الأجزاء في القياس كما في الاقترانيّ

مثال ذكر النتيجةِ بالفعل: (كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة > النهار موجود)

سُمِّيَ بـ:

الاستثنائيّ:
- لاشتماله على القضية الاستثنائية، وهي التي فيها حرفُ الاستثناءِ وهو (لَكِنْ)

الشرطيّ
- لأن إحدى مقدمتيه شرطيةٌ، وذلك بِناءً على:
١- أنَّ الاقترانيَّ لا يتركب من الشرطيات
٢- أو أنَّ الاقترانيَّ يتركبُ من الشرطيات أيضاً ولكن لا يلزمُ فيه التركيبُ منها بخلافِ لزومه في الاستثنائيّ

أقسام الشرطية الاستثنائية:

شرطية متصلة
(فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ..)
كـ(كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا..)

شرطية مُنفصِلة
- ستأتي

(..أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي)
- فيُنتِجُ إثباتُ المُقَدَّمِ إثباتَ التالي
كـ(..، لكنه إنسان > فهو حيوان)

(وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلِ..)
- ويُنتِجُ نَفْيُ تالٍ نفيَ المُقَدَّمِ
كـ(..، لكنه ليس بحيوان > فليس بإنسان)

(وَلا..يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى)

مثال:

نفيُ المُقَدَّمِ
كـ(..، لكنه ليس بإنسان): لم يُنتِج (هو غير حيوان) ولا (هو حيوان)

إثباتُ التالِي
كـ(..، لكنه حيوان) لم ينتج (هو إنسان) ولا (هو غير إنسان)

سبب عدم الإنتاج:
- قد يكون التالي أعم من المقدم ولا يلزم من رفع الأخص رفع الأعم ولا إثباته ولا من وضع الأعم وضع الأخص ولا رفعه

- أما إذا كان التالي مُساوياً للمقدم كـ(كلما كان هذا إنسانا كان ناطقا) فاستلزامُ نفيِ المقدم لنفي التالي وإثبات التالي لإثبات المقدم ليس بالنظر إلى صورة القياس بل إلى مادتِه، والمعتبرُ هو الصورةُ لا المادّة

الشرطية المُنفصلة

- فالمنفصِلةُ إمَّا..

حقيقية (مانعةُ جمع وخلوّ)
(وَإنْ يَكُنْ مُنفَصلاً فَوَضْعُ ذا..يُنْتِجُ رَفْعَ ذاكَ وَالعَكْسُ كَذَا.. وَذاكَ فِيْ الأَخَصِّ)

كـ(إما أن يكون الموجود قديما وإما أن يكون حادثا)

فوضع أحد طرفيها > رفع الطرف الآخر
١- وضع المقَدَّم: (..، لكنه قديم > فليس بحادث) فنَفَى التالِيَ
٢- وضع التالي: (..، لكنه حادث > فهو غيرُ قديم) فنفى المُقدَّمَ

رفعُ أحد الطرفين > وضع الآخر
١- نفي المُقدَّمَ: (..، لكنه ليس بقديم > فهو حادث) فثبت التالِي
٢- نفى التالي : (..، لكنه ليس بحادث > فهو قديم) فثبت المُقدَّمُ

يُشترط في الحقيقية هنا: كونُها مركبة من الشيء والمساوي لنقيضه - فلو تركبت من الشيء ونقيضه كانت الاستثنائية عين النتيجة فلا فائدة في الوضع ولا الرفع فيلزمُ الاستدلال على الشيء بنفسه وذلك إذا استثنينا الطرف السلبي كـ(إما أن يكون الوجود قديما أو غير قديم، لكنه غير قديم > هو غير قديم)

أو مانعة جمع
(ثُمَّ إنْ يَكُنْ..مَانِعَ جَمْعِ فبِوَضْعِ ذا زُكِنْ..رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ)
كـ(إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود..)

إثباتُ أحد الطرفين > نفي الطرف الآخر، لامتناع اجتماعهما في الصدق
١- إثباتُ المُقدَّم: (..، لكنه أبيض > فهو ليس بأسود) نفي التالي
٢- إثبات التالي: (..،لكنه أسود > فليس بأبيض) نفي المُقدَّم

نفي أحد الطرفين لا يُنتِجُ إثباتَ الآخرِ، لاحتمال اجتماعِهما في الكذب
١- نفي المُقدَّم: (..، لكنه ليس بأبيض) لم يُنتج (هو أسود) ولا (غير أسود)
٢- نفي التالي: (..،لكنه ليس بأسودَ) لم يُنتجِ (هو أبيض) ولا (غير أبيض) - لجواز كونه احمر

أو مانعـــــــــــــــــة خلـــــــــــــــــو
(وَإِذَا..مَـــــانِعَ رَفْـــــعٍ كَـــــانَ فَهْـــــوَ عَكْـــــسُ ذَا)
- نفـي أحد الطرفيـه يُنـتِج إثبَـاتَ الآخـر دون العكس، لامتنـاع الخلـو عنهما واحتمال اجتماعهما على الصدق

كـ(إما أن يكون الشيء غيرَ أبيض أو غيرَ أسود..)

يُشـترطُ فـي مانعـة الخلـو أن تتركب إمَّا مِن:

نفـيُ أحـد الطـرفين > إثبـات الآخـر
١- نفـي المُقـدَّم: (..، لكنـه أبـيض > فهـو غيـر أسـود) إثبـات التـالي
٢- نفي التالي: (..،لكنـه أسود > فهو غير أبيض) إثبات المُقدَّم

سالبتين كما في مثال الشارح **كـ(إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود..)**

إثباتُ أحد الطرفين لا يُنتِجُ نفي الآخرِ
١- إثبـات المُقـدَّم: (..، لكنــه غيــر أبيض) لـم ينـتج (هو أسود) ولا (غير أســـــــــــــــــود)
٢- إثبات التالي: (..، لكنه غير أسود) لم يُنتج (هو أبيض) ولا (غير أبيض)

أو موجبـــــــــــة وســـــــــــالبة كـ(دائما إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغـــــــــــــــــرق، ..
١- لكنه ليس في البحر > فهو لا يفرق
٢- أو لكنه يغرق > فهو في البحر)

شروط إنتاج الشرطية - بنوعيها المتصلة والمنفصلة **-:**

١- كونُها موجبة
- خرجت الشرطية السالبة كـ(ليس ألبتة كلما كان هذا إنسانا كان حجراً لكنه حجرٌ) فلا تُنتِجُ

٢- كونُها إمَّا لزوميّة في المتصلة أو عناديّة في المنفصلة
- فلا تُنتِجُ الاتفاقيةُ - متصلةً أو منفصلةً - كـ﴿كلما كان الإنسانُ ناطقاً كان الحمارُ ناهقاً لكن الحمارَ ناهقٌ﴾

٢- واحدٌ مِن أشياء:

كونُها كلية أو ما في مادةِ الكلية

فلا تُنتِجُ الجزئيةُ - متصلةً أو منفصلةً -.

ما في مادّة الكلية هو: المهملة والجزئية الواقعتان في مادّةٍ تصلُحُ للكلية كـ(لو لم يكن للعالَمِ مُحدِثٌ..) إذ يصلُحُ موضعَهُ: (كلما لم يكن له محدث لزم أن يكون أحد الأمرين)

أو كون وضع اللزوم أو العناد بعينه وضع الاستثناء
- لأن المخصوصة في حكم الكلية حينئذ

- أمثلة:

في المتصلة: (إن قدم زيدٌ الآن فهو مُكرَمٌ لكنه قَدِمَ الآنَ)

في المنفصلة: (إما أن يكون هذا الجسم وهو حيٌّ عالما أو جاهلا لكنه وهو حيٌّ ليسَ بجاهلٍ)

أو كون الاستثنائية عامة تشمل وقت الاتصال أو الانفصال
- لدخول الوقت في ذلك العموم كـ(قد يكون إذا جالسني زيد عند الزوال حدثته لكنه يجالسني جميع النهار)

لواحق القياس

لَوَاحِقُ القِيَاسِ

- المراد: ما يلحق بالقياس البسيط في الاستدلال

- تنبيه: إذا أطلق القياسُ انصرف إلى البرهان، فإن أفاد الدليلُ الظنَّ فهو من لواحق القياس لا القياس

القياس المُرَكَّب:

- تعريفُهُ: (وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا..لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا)
  - لكونِهِ مُركباً مِن أقيسة اثنين فأكثر
    - كـ(كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس > كل إنسان حساس ، وكل حساس نام > كل إنسانٍ نامٍ وكل نام جسم > كل إنسانٍ جسم، وكل جسم مركب > كل إنسانٍ مُركبٌ)
- كيفيَّتُهُ (فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ..وَاقْلِبْ نَتِيْجَةً بِهِ مُقَدِّمَةْ
  يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيْبِهَا بِأُخْرَى..نَتِيْجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا)
  - بجعلِ النتيجةِ مُقدمةً صُغرى لقياسٍ آخر
    - (جَرًّا) منصوب على المصدرية أي: (جُرُّوا جرًّا)
    - أو على الحال المؤسسة أو المؤكدة باعتبار اختلاف المقصود
    - أو التمييز إذا أريد بـ(هلم) معنى (تَمَهَّلُوا) مثلا أما إذا أريد معنى (سيروا) فلا
- قِسماه:
  - كُلٌّ مِنهما سَوَاءٌ في إفادة المطلوبِ
    - مُتَّصِلُ النَّتَائِج (مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى..يَكُونُ)
      - أي: حَوَى النتائجَ
      - تعريفُهُ: تُذكَرُ فيه النتائج بالفعل مرتين، أولاً كنتيجة، وثانياً كمقدمةٍ لقياس آخر
      - سُمِّيَ بذلك لِوَصْلِ النتائجِ بالمقدمات
    - مَفْصُول النتائج (أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا)
      - تعريفُهُ:
        - الذي لم تُذكَر فيه النتائجُ
        - سُمِّيَ بذلك لِفَصلِ النتائج عن القياس في الذكر وإن كانت مرادةً من حيث المعنى
      - كـ(كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، وكل حساس نام)
- وهو راجعٌ إلى القياسِ البسيط

تابع لواحق القياس
قياس الخلف

تعريفُه:
- هو: (إثبات المطلوب بإبطال نقيضه)

سُمِّيَ بذلك إمَّا:
- لأنه يؤدي إلى الخُلفِ أي المُحال على تقدير عدم حَقِّيَّةِ المطلوب
- أو لأن المطلوب يأتي من خلفه الذى هو نقيضُه

يتركب من قياسين: اقتراني واستثنائيّ

وهو راجعٌ إلى القياسِ البسيط

تلخيص القياس:
- لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقق محال
كـ(لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوبها عليه ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة عليه)

بيانُهُ:

لو لم يتحقق المطلوب لتحقق محال لكن المحال ليس بمتحقق
- (لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوب الصلاة عليه لكن وجوب الصلاة عليه غير متحقق)

فالمطلوب متحقق
- (فانتفاء وجوب الزكاة على الصبي متحقق)

تابع لواحق القياس

الاستقراء
(وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْتُدِلْ..فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ)

تعريفُه
- هو: (تصفح أمور جزئية ليُحكَم بحكمِها على أمرٍ يَشمَل تلك الجزئيات) قاله الغزالي

قِسماه:

الاستقراء التام
- تَصَفُّح كُلِّ الجُزئِيَّات

مثال:
- استقرأنا جزئياتِ الحيوان فوجدنَا الموت لازما لجميعِها، فحكمنا بسببِه على الحيوانِ

يفيد اليقين

الاستقراء غير التام
(الاستقراء الناقص =
الاستقراء المشهور)
- تَصَفُّح أكثرِ الجُزئِيَّات

مثال:
- إذا استقرأت أكثرَ الحيواناتِ فوجدتَها تُحرِّكُ الفك الأسفل عند المضغ، فحكمت على كل حيوان بذلك، وربما يكون فرد من أفراد الحيوان على خلافه، ولم تستقرئه كالتمساح فإنه يحرك عند المضغ فكه الأعلى

مناقشة:
- الآيات البينات:

اعتراض:
- (يلزم خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل فلا يكون استقراءً)
- فيُشكِلُ الأمرُ بمسائل استند الفقهاء فيها إلى الاستقراء مع أنه لم يقع فيها استدلال بجميع الجزئيات ولا بأكثرها كما في كون أقل سن الحيض ٩ سنين وأن أقله يوم وليلة وأكثره ١٥ وغالبه ٦ أو ٧ ، فمعلومٌ أن الشافعي لم يستقرئ حال جميع نساء العالم في زمانه ولا أكثرهن ولا نصفهن ولا ما يقربه منه فضلا عن نساء العالم على الإطلاق

وعليه:
- الوجهُ ترك التقييد بـ(الأكثر) وإن قيد به كثيرون بل يقيَّد بـ(بعض) كما في المحصول وتبعه الإسنويّ
- وينبغي ضبط البعض بما يحصل معه ظن عموم الحكم)

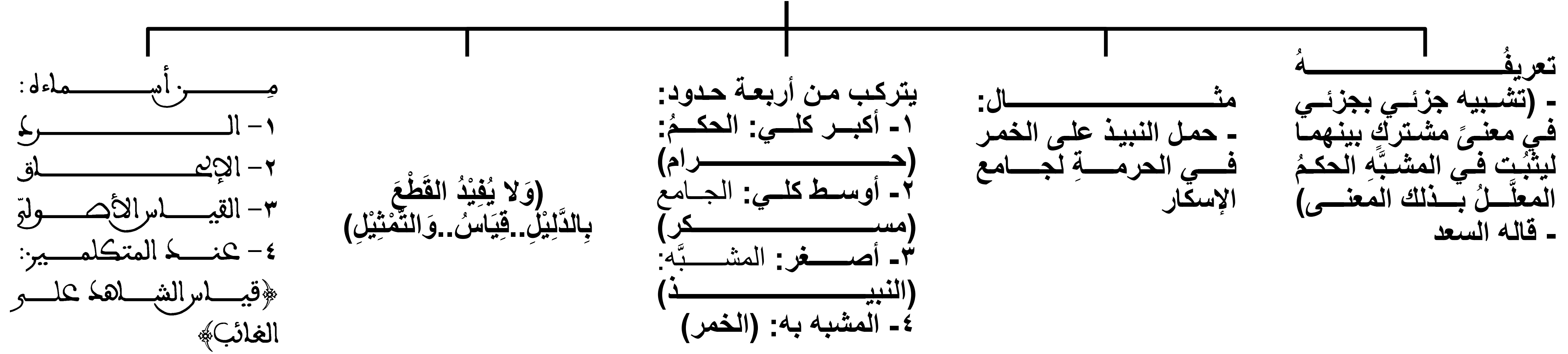
(وَلا يُفِيْدُ القَطْعَ بِالدَّلِيْلِ..قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ)
- القطع بالدليل أي: نتيجة الدليل
- لأنه مستند إلى الظن

إذا أطلق الاستقراءُ فهو الناقص

القِيَاس المَنْطِقِيّ
(وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاس المَنْطِقِيْ..وَهْوَ الَّذِيْ قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ)
- هو عكس الاستقراء
- وهو القياسُ المتقدم ذِكْرُهُ

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع لواحق القياس
التمثيلُ
(وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ..لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيْلٌ جُعِلْ)



استدراك:
المواقف: ﴿إذا كان التمثيلُ العلةُ فيه قطعيةَ الثبوتِ في الأصل والفرع ولم يكن ثم غيرها فملحق بالقياس البرهاني﴾

لذلك تعليلان:

لا يلزم من تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء
- اعترِض: المدعى هو مشابهةُ الاثنين في شيءٍ واحدٍ لا في جميع الأشياء

العلة في الأصل قد تكون ظنية
- فإن كانت قطعيةً فوجودُها في الفرع ظنيةٌ

أقسام الحجة

الحُجة

تمهيد

هذا شروعٌ في تقسيم القياسِ باعتبار المادة إلى: نقلي وعقلي وتقسيم العقلي إلى الصناعات الخمس

الحُجَّةُ مأخوذة من (حَجَّ خصمَه) أي: غَلَبَه لأن المتمسك بها يغلب خصمه

أَقْسامُ الحُجَّةِ

نَقْلِيّة

(وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ..)

- **تعريفُها: (ما كان** جميع مقدماته أو إحداها **من الكتاب والسنة والإجماع)**
- لأن المركب من المتوقف على النقل وغير المتوقف..متوقفٌ
- وهي وإن كان العقلُ هو المدرك لها إلا أنها نُسِبَت إلى النقل ليتميز ما يتوقف على النقل عن غيره

عَقْلِيَّة

- **ستأتي**

أقسام الحجة العَقْلِيَّة
(..عَقْلِيَّةْ..أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةْ
خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ..وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ)

وجه الحصر أنها تفيد إما..:

تصديقا
- والتصديقُ إما..

جازم
- إما أن..

تعتبر حقيقتُهُ
- إمَّا

حق في الواقع: (البرهان)

ليس حقا في الواقع: (السفسطة)
- وجه إفادتها للجزم من كونِ مقدماتِها كاذبةً: أن المستدل بها يُظهِر أنها حقةٌ، فهي بهذا الاعتبار تُفِيد تصديقا جازما غير مطابق

لا تُعتَبَر حقيقتُهُ:
- بل المعتبر اعتراف الخصمِ: **(الجدل)**
- وهو والسفسطة داخلان في المغالطة التي بالمعنى الخاصّ

معنى عامّ: (ما ألف من مقدمات غير حقة في الواقع، فإنْ..

اعترف بها الخصم..فهي (الجدلُ)

لم يعترف بها الخصمُ..فهي (السفسطة)

مؤثراً في التخييل: (الشعر)

ترتيبُ المذكورات مِن حيثُ القوةُ:
١- البرهان، لأنه يفيدُ القطع بخلاف غيره
٢- الجدل، لأنه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين وهي المشهورات والمسلمات
٣- الخطابة، لأنها تفيد الظن، بخلافِ الشعر والسفسطةِ
٤- الشعر، لانفعال النفس به كانفعالها باليقين والظن
٥- السفسطة، فلا تُفيدُ علماً ولا ظنا

أو غير جازم: (الخطابة)

نظم ما يتألفُ مِنه غيرُ البرهان: (من المسلم ومشهور جدل/..خطابة من ظن او ما يُقتَبَل /شِعر من المخيلات / سفسطةْ..من وهم او شبيه اعلم ضابطَهْ)

المغالطة لها استعمالات:

معني خاصّ: ما كان من السفسطةِ مؤلفا من مقدمات تشبه الحق وليست بحقٍّ

معنى ثالث: - القياس المؤلف مِن مقدمات السفسطة له اعتبارات

باعتبار أنَّ مستعمِلَها يقابِلُ بها صاحب البرهان ويوهِمُ الناس الحكمة..فهو (سفسطة)

باعتبار أنه يقابل بها مَن ينصب نفسه للجدالِ وخداع أهل الحق والتشويش عليهم..فهو (مشاغبة)

لم يعتبر المستدل شيئا من ذلك فهو..(مُغَالِطٌ لنفسِهِ)

أقسام الحجة العقلية

أولاً: بُرهان
- سيأتي

ثانيا: خَطَابة

تعريفُها:
- قياسٌ مؤلف مِن..:

١- مقدمات مقبولة من شخصٍ مُعْتَقَدٍ فيه كَوَلِيٍّ كـ﴿العمل الصالح يورث الفوز، وكل ما كان كذلك لا ينبغي إهمالُهُ > العمل الصالح لا ينبغي إهماله﴾

تنبيه: ويجوزُ كونِ المظنونةِ مقبولة

٢- أو مقدمات مظنونة معتقَدٍ فيها اعتقاداً راجحاً

كـ(فُلانٌ يطوف بالليل، وكل من يفعل ذلك فهو متلصص > ففُلانٌ متلصص)

- لا يُشترط في الخطابةِ كونُ كُلِّ مقدماتِهِ غيرَ يقينيَّة، فيكفي كونُ إحداها ظنية أو مقبولة وإن كانت الأخرى يقينية، فالخسيسُ يغلب غيرَه، حتى إن المركب من اليقيني والظنيّ.ظنيٌّ

غرضُها:
- ترغيب الناس فيما ينفعهم أو ترهيبهم عما يضرهم **كما يفعلُه الخطباء والوُعَّاظ**

الخطابةُ قد تكونُ:
١- قياسا
٢- أو استقراءً
٣- أو تمثيلاً
٤- أو على صورة قياس غير يقينيِّ الانتاجِ، ولكن بشرط أن يظنَّ الإنتاج

ثالثا: شِعْر

تعريفُهُ:
- قياس مؤلف من مقدمات إمَّا:

١- تنبسط منها النفس كـ(الخمر ياقوتة سيالة)

٢- أو تنقبض كـ(العَسَل مِرَّة مُهَوَّعَة)
- المِرَّة: ما في المرارة من الصفراء
- المُهَوَّعَة: مُقَيِّأَة

غرضُهُ: انفعال النفس بالترغيب والترهيب
- يزيد بكونه على وزن أو صوتٍ طَيِّب، والمراد بـ(الوزن) ما يعم البحور المعروفة وغيرها كـ(الزجل) و (دوبيت)
- الزجل: ﴿نوعٌ مِن الشعرِ على غير البحور المعروفة﴾
- الدوبيت ﴿هو بيتان من الشعر متفقان في الوزن والقافية، وليس من شرطه موافقة المصراع الثالث﴾، فهو رُباعِيّ

رابعا: جَدَل

تعريفُهُ:

- مُؤَلف من مقدماتٍ إمَّا..

مشهورة، وتختلف شهرتُها **باختلاف الأزمنة والأمكنة وغيرِها**

- والمشهورة: ما تطابق..
  - ١- آراءُ الكل عليها كـ(حُسنِ الإحسان إلى الآباء والفقراءِ)
  - ٢- أو آراء الجُلِّ كـ(وحدة الإله)
  - ٣- أو آراء طائفة مخصوصة كـ(استحالة التسلسل)

أو مُسَلَّمَة عند الناس أو عند الخصم

- والمُسلَّمةُ هي:
  - ١- ما يسلمه الخصم ويقبله
  - ٢- أو ما يلزمه تسليمه وقبوله لكونه مستدَلا عليه في علم آخر أو في مقام آخر
  - وهذا هو عين ما اتفقت عليه آراء طائفة مخصوصة فيكون بين المشهورة والمسلمة عموم وخصوص من وجه

مثال:

- (هذا ظلمٌ، وكل ظلمٍ قبيحٌ > فهذا قبيح)
- (هذا خبرُ واحدٍ عدلٍ، وكل خبر واحد عدلٍ يُعمَل به > فهذا يُعمَل بِه)

تنبيهات:

- يجوزُ كونُ المشهورة مُسلمَّةً، فيحصُلُ الاجتماعُ
- المراد أنَّ قضايا الجدل تؤخذ من حيث إنها مشهور أو مسلمة دونَ اعتبار كونها يقينية وإن كانت في الواقع يقينية، فالجدلُ أعم من البرهان بحسب المادة
- الجدلُ يكونُ قِياساً واستقراءً وتمثيلاً
  - فهو أعم من البرهانِ صورةً
  - فدخولُ الجدلِ كبقية الخمسة في تعريف القياس لأن الداخل في تعريف القياس بعضُ صور الجدل
- الجَدَلُ حَسَنٌ إن كان المقصود به حسنا

خامسا: سَفْسَطَة

- قياس مؤلف من مقدمات إمَّا..

وهمية كاذبة
كلها أو بعضها

كـ(هذا ميت، وكل ميت جماد > فهذا جماد)

المراد بالوهمية أي في غير المحسوسات
- لأنَّ أحكام الوهم في المحسوسات حقة يصدقها العقل بخلافها في المعقولات الصرفة فكاذبة

أو شبيهة بالحق وليست بحق

المراد بالحق: ما اعتُبِرَت حَقِّيَّتُهُ من غير اعتبار كونهِ مَشهوراً أو لا

كقولنا في صورة فرس على حائط (هذا فرس وكل فرس صهال > فهذا صهال)
- وتسمى مغالطة بالمعنى الخاص

ومنها: الشبيهة بالمشهورة
- وتسمَّى مُشَاغَبَة على أحد استعمالين في المشاغبةِ

فهي ليست مشهورة بحيث يعترف بها الناس بل كثيرٌ مِنهم ممن ليس لهم علم
- والمراد بالمشهورة: ما اعتُبِرَت شهرتُهُ من غير اعتبار كونه حقا أو لا

كقولنا في شخص يخبِط في البحث: (هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم، وكل من كان كذلك فهو عالم > فهذا عالم)

ويقرُبُ مِنها في المعني: المغالطة الخارجية

هي: أن يغيظ أحدُ الخصمين الآخَرَ بكلام يشغلُ فِكرَهُ
- سُمِّيت بذلك لكونها بأمر أجنبي عن البحث
- والمغالطة الخارجية من المغالطة اللغوية لا الاصطلاحية

حكمُها: حَرامٌ
- وقد تدعو الضرورة لاستعمالها في دفع كافر ونحوه لم يقدِر عليه
- كما ما وقع لشيخنا مع بعض المدرسين وكان أصلُهُ مِن اليهود حيث بحث معه شيخنا فقال له المُدَرِّسُ: (هذا العلم الذي نقرأ فيه علمُ الأصول) معرِّضا بشيخنا أنه لا يفرق بين علم الأصول وبين غيره ليغيظَهُ، فقال شيخُنا: (لم يلتبس علي بالتوراة) مُعَرِّضاً به أنه كان أصله يهوديا

أولا: بُرهان

(أَجَلُّـهَا الْـبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ..مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِيْنِ تَـقْـتَرِنْ)

هو: (قياسٍ مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين)

اليقينيةُ تشملُ: الضرورية و المكتسبة

- واليقين: اعتقادٌ جازمٌ مطابق للواقع ممتنعُ التغيُّرِ

خرج بـ...:

- بـ(الاعتقاد): الشك والوهم
- وبـ(الجازم): الظن إن قلنا إنه يسمى اعتقادا، وإلا فهو خارج من الاعتقاد فلا حاجة إلى التقييد بـ(الجازم)
- وبـ(المطابق): الجهل المركب
- وبـ(لا يقبل التغيير) اعتقاد المقلد المصيب لأنه يقبل التغيير بالتشكيك

بعض المحققين: (هذا تعريف بالرسم لأن القياس صورة البرهان، والمقدمات اليقينية مادته، واليقين المستفاد غايته والأولان داخلان والثالث خارج، والتعريف المركب من الداخل والخارج رسم)

لا يلزم من جعلِ البرهان من أقسام العقلية أنه لا يكون إلا عقليا - وذلك لسببين:

المراد أن العقلية تكون برهانا وغيره

البرهان الذي كلتا مقدمتيه أو إحداهما نقليةٌ نظريةٌ..لا بد من انتهاء مقدمتيه أو مقدمته النقلية إلى عقلية، لأن العقلية أصل للنقلية كـ(كل من زنى يُحَد) فمُستندُها خبرُ الصادق - القرآن أو الحديث - ومُستندُ صدقِ الرسولِ ﷺ المعجزةُ، وهي تتوقف على إثبات الوجود لله والقِدَم والبقاء ونحوها بالأدلةِ العقليةِ

قسما البرهان:

لِمِّيٌّ:
- هو الاستدلال بالعلة على المعلول والمؤثر على الأثر

تعريفُه:
- (ما الوسط فيه عِلة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن والخارج)

مثال: (زيد متعفن الأخلاط وكل متعفنِ الأخلاطِ محمومٌ)
- فـ(تعفنَ الأخلاط) علةٌ لثبوت (الحُمَّى) لـ(زيد) في الذهنِ والخارجِ

والأخلاط: الطبائع الأربعة الموجودة فيه، السوداء والصفراء والبلغم والدم، والمواد بتعفنها تغيرها وخروجها عن الاستقامة

التعفن علة في الذهن: لاعتباره أولا
- وعلة في الخارج: لترتب الحمى عليه إذا وجد خارجا

سُمِّيَ بذلك نِسبةً إلى (لِمَ)، إذ يُجابُ به السؤال بـ(لم كان كذا)، وإن شئت قلت لإفادته اللمية أي: العلة، التي يُسأل عنها بـ(لِمَ)
- و(لَمَ) أصلُها بالتخفيف، والقاعدة أنك إذا نسبت إلى الثنائي تضاعف الثاني منه

إنِّيٌّ:
- هو الاستدلال بالمعلول على العلة والأثر على المؤثر

تعريفُه:
- (ما الوسط فيه علة لذلك في الذهن فقط)

مثال: (زيد محمومٌ، وكل محمومٍ متعفن الأخلاط)
- فـ(الحمى) علة لثبوت (تعفن الأخلاط) في الذهن لا الخارج

سُمِّيَ بذلك لاقتصاره على إنِّيَّةِ الحكم أي: ثبوته دون لِمِّيَّتِه، من قولهم: (إنَّ الأمر كذا)

المقدمات اليقينية إمَّا هذه ستَّةٌ أو منتهيةٌ إليها (مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتٍ..مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ (وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتٍ..فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِيْنِيَّاتِ)

- وهي المقدمات البينة بنفسها

- وجه الضبط:

هذا حصرٌ جعلي لأجل الضبط **لا عقليّ**

- وإلا لزادت الأقسام باعتبار أن الشيء الذي يتوقف عليه بعد الإحساس لا ينحصر عقلا في التكرر والحدس، وباعتبار غير ذلك أيضا

حكمُ العقلِ إمَّا..

بلا استعانة من الحس
- فإنْ..

- **لم يتوقف على وسط** - أي دليل - **حاضر في الذهن فهي (الأوليات)**
- **وإن توقف فهي (قضايا قياساتها معها)**

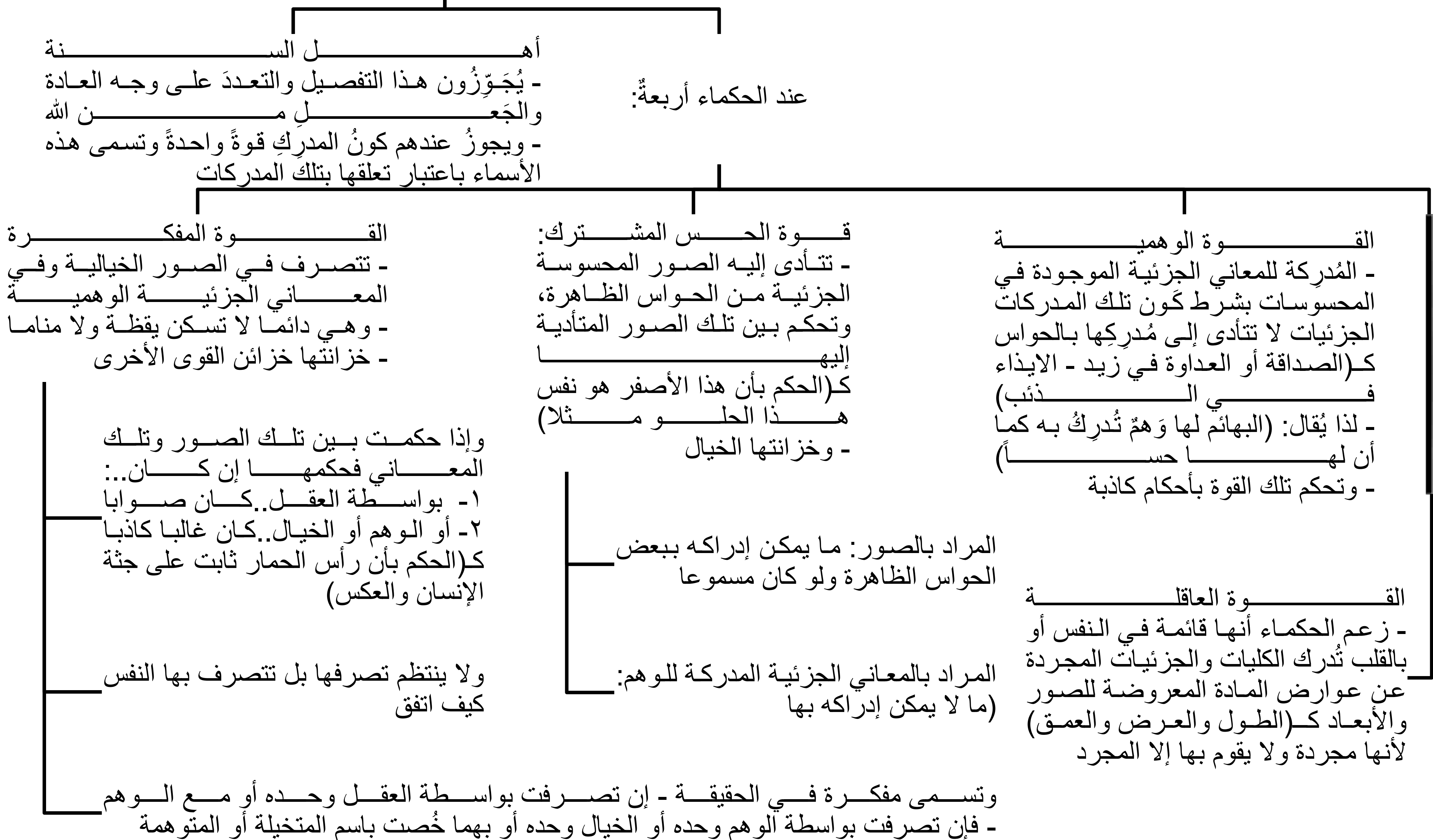
مع استعانة من الحس
- إمَّا أن

لا يتوقف اليقين به بعد الإحساس على شيء
- فالإحساسُ إن كان..

- **للحس الظاهر: فـ(المحسوسات)**
  - وتسمى (مشاهدات)
- **أو للحس الباطن: فـ(الوجدانيات)**
  - وتسمى (مشاهدات)

أو يتوقف اليقين به بعد الإحساس على شيء
- فالحِسُّ إمَّا..

- **حسّ السمع: (المتواترات)**
  - فهي تتوقف على حكم العقل بامتناع تواطئ المخبرين على الكذب
- **غيرُ السمع**
  - فإن توقف على تكررٍ فقط دون حدسٍ **فـ(المجربات)**
  - وإن توقف على على **تكررٍ مع حَدْس فـ(الحدسيات)**


ابن يعقوب: (القوى الباطنة المُدركةُ..
عند الحكماء أربعةٌ:
أهل السنة
- يُجَوِّزُون هذا التفصيل والتعددَ على وجه العادة والجَعلِ من الله
- ويجوزُ عندهم كونُ المدرِكِ قوةً واحدةً وتسمى هذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات
القوة الوهمية
- المُدرِكة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات بشرط كَون تلك المدركات الجزئيات لا تتأدى إلى مُدرِكِها بالحواس كـ(الصداقة أو العداوة في زيد - الايذاء في الذئب)
- لذا يُقال: (البهائم لها وَهمٌ تُدرِكُ به كما أن لها حساً)
- وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة
قوة الحس المشترك:
- تتأدى إليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة، وتحكم بين تلك الصور المتأدية إليها كـ(الحكم بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلا)
- وخزانتها الخيال
القوة المفكرة
- تتصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية
- وهي دائما لا تسكن يقظة ولا مناما
- خزانتها خزائن القوى الأخرى
المراد بالصور: ما يمكن إدراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا
المراد بالمعاني الجزئية المدركة للوهم: (ما لا يمكن إدراكه بها
وإذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فحكمها إن كان..:
١- بواسطة العقل..كان صوابا
٢- أو الوهم أو الخيال..كان غالبا كاذبا كـ(الحكم بأن رأس الحمار ثابت على جثة الإنسان والعكس)
ولا ينتظم تصرفها بل تتصرف بها النفس كيف اتفق
القوة العاقلة
- زعم الحكماء أنها قائمة في النفس أو بالقلب تُدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور والأبعاد كـ(الطول والعرض والعمق) لأنها مجردة ولا يقوم بها إلا المجرد
وتسمى مفكرة في الحقيقة - إن تصرفت بواسطة العقل وحده أو مع الوهم
- فإن تصرفت بواسطة الوهم وحده أو الخيال وحده أو بهما خُصت باسم المتخيلة أو المتوهمة

<u>اليقينيات التى يتألف منها البرهان أو يتألفُ مِمَّا ينتهِي إليها :</u>

اليوسي: (بعض القائلين جعل المجربات والحدسيات والمتواترات نظريات لملاحظة قياس خفي فيها، والخلفُ لفظي راجع الى تفسير الضروري والنظري).
- وبعضهم جعل المجرَّبات والمتواترات واسطةً بين الضروريات والنظريات

أَوَّلِيَّات:

هي: (قضايا يَحكُم فيها العقل بمجرد تصور طرفيها)
- ولو كان تصور طرفيه أو أحدها كسبيا

مثال: (الواحد نصف الاثنين)

قد يتوقف العقل في الحكم الأوَّلي بعد تصور الأطراف إما..
١ - لنقصان الغريزة كما للصبيان والبُلْهِ
٢ - أو لتدنيس الفطرة بالعقائد المضادة للأوليات كما يكون لبعض العوام والجهال

مُشاهدات

وجدانيات (المشاهدات الباطنية)

هي: (قضايا لا يَحكم فيها العقل بمجرد ذلك بل يحتاج إلى المشاهدات بالحس الباطن)

مثال: (إنَّ لنا جوعا وعطشا وغضباً)

وتسمية هذه (مشاهدات) والتي بالحواس الظاهرة (محسوسات) مجرد اصطلاح للمصنف وابن الحاجب ومن وافقهما وإلا فكلٌّ مِنهما يسمى باسم الآخر

مَحسُوسَات:

سميت بالمحسوسات لأن الحاكم بها مركب من الحس والعقل معاً، لأن المحسوس جزئي وهذه أحكام كلية

هي: (قضايا يَحكُم فيها العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شيء آخر)

مثال: (الشمس مُشرِقَة والنار مُحرِقَة)

خلافيات

هل الحواس الخمس تستقل بالإدراك أو لا بد في إدراكها من العقل؟
- رأيان
١- تستقلُّ، لأن البهائم تدرك بحواسها ولا عقل لها
٢- لا تستقلُّن لأن الإنسان إذا نام وانفتحت عيناه لا يدرك شيئا

ذهب قومٌ إلى أن الحس لا يفيد يقينا لغلطه في أمورٍ
- وهو مردود

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع اليقينيات التى يتألف منها البرهان أو يتألفُ مِمَّا ينتهِي إليها :

متواترات:

هي: (قضايا **يَحكم فيها العقلُ بواسطة السماع من جمع يُؤمَنُ تواطؤُهم على الكذب)**

مثال: (سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يديه)

العلم الحاصل من التواتر والتجربة والحدس لا يكون حجة على الغير

- لجواز أن لا يحصل له مثل ما حصل لك

ويشترط

- الأمنُ في كل طبقةٍ
- لا يُعتَبَرُ عدد مخصوص، فالمدار على كون المخبرين يمتنع تواطؤُهم على الكذب
- ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والمخبرين

- استناد المخبرين إلى حس من الحواس الظاهرة
- فخرج المستند إلى الدليل العقلي كـ(الإخبار عن حدوث العالم)

مُجَرَّبات:

هي: (قضايا **يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى** تكرارٍ يفيد اليقين)

- وعد بعضُهم المجربات مِن الظنيات

فيحكم بها العقل بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين بواسطة قياس خفي وهو أن الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب وإن لم يعرف ماهية ذلك السبب

- وكلما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعا

مثال:

- يعلمُها الخاصَّةُ: **(السقمونيا مسهِّلة للصفراء)**
- يعلمُها العامَّةُ: (الخمر مسكر)

تابع اليقينيات التي يتألف منها البرهان أو يتألفُ مِمَّا ينتهِي إليها :

حَدْسِيّات:

هي: (قضايا يَحكم فيها العقلُ بحدس مفيد للعلم)

- والحدسُ: (حصولُ المبادئِ والمطالب في الذهن دَفعةً واحدةً)

المبادئ: الأدلة
والمطالب: النتائج

كان ذلك دَفعة واحدة لأنه لو كان هناك انتقال من المبادئ إلى المطالب لكان هناك فكرٌ فتكون الحدسيات من النظريات، والفرضُ أنها من الضروريات

- وقال بعضُهم: (مع الحدسيات انتقال سريعٌ لأنه يحتمل عقلا أن يكون نور القمر من شيء آخر)

مثال: (نور القمر مُستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكُّلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها)

بينَها وبينَ المُجَرَّبَات:

الاتفاق:
- كلاهما يُشترطُ فيه التكرر ومقارنة قياس خفي

الافتراق
- الحَدْسِيّات واقعةٌ بغير اختيارٍ، بخلاف المُجَرَّبَات
- السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين

القضايا التي قياساتها معها

هي: (قضايا يَحكُم بها العقل بواسطةٍ لا تغيبُ عن الذهن عند تصور الطرفين)

مثال: (الأربعة زوج) بسبب وسط حاضر في الذهن وهو: (الانقسام بمتساويين)
- والوَسط: ما يقترن بقولِنَا (لأنَّه) كـ(الأربعة زوجٌ لأنها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج > فهذا زوج)
- وسُمِّيَ وسَطاً لأنه واسطة في العلم بالمطلوب

عدَّها كثيرون في الضروريات
- ولم يذكُرها الناظمُ لأنها في الأصل كَسْبِيَّة، لكنَّها لمَّا كانَ بُرهانُها ضروريًّا لا يَغِيبُ عن الخيال عند الحكم صارت هي أيضا ضرورية فكأنها لا تحتاج إلى ذلك البرهان
- وعدمُ عَدِّهَا هو ما عليه المحققون

الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة (وَفِـي دَلالَـةِ المُقَـدِّمَاتِ..عَلَـى النَّـتِيْجَـةِ خِـلافٌ آتٍ عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَـوَلُّدٌ..أَوْ وَاجِبٌ وَالأَوَّلُ المُـؤَيَّـدُ)

هذه المسألة لا تعلق لها بعلم المنطق، وذكرها عارض، وموضعها إما في كتب الكلام أو الأصول، وذكرها في المواقف ومختصر ابن الحاجب وجمع الجوامع

العلم أو الظن بالنتيجة خلقُ الله

عَقْلِيٌّ (إمام الحرمين والرازيّ والغزاليّ وعن الباقلاني**)**

- بلا تعليل ولا تولد، فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين عند عَدَم أَضْدَاد علمِ النتيجةِ أو ظنّها

- الأضداد نوعان:

عامة - تَعُمُّ العلمَ بالنتيجةِ وَغَيْرَهُ-: **ما لا يخطر معها المنظورُ فيه بالبال كـ(الموت - النوم - النسيان) وما في معناها**

خاصة بالنظر: **كـ:**

العلم بالمنظور، لأنه حينئذٍ تحصيلُ حاصلٍ

والظن بالمنظور أو الشك فيه - لان الناظر في طرفٍ لا يخطُرُ بباله الطرفُ الآخرُ

والجهل المركب - لأنه تحصيلُ حاصلٍ، فمعتقدُهُ ثابتٌ عنده، إلا أن يكونَ النظرُ لاختبار معتقده لنظر هل يستمر عليه أو يرجع عنه

- أما الجهل البسيط فيُجَامِعُ النظرَ بل هو شرط فيه

عَادِيّ (الْأَشْعَرِيّ)

- أي: بلا تولد

معناه: أن الله أجرى عادته بخلق العلم عقب النظر المخلوق له أيضاً كخلق الإحراق عند مماسة النار مع جواز تخلف حصول العلم عن النظر - كجواز تخلف الإحراق عن المماسة المذكورة

ولتخلف العلم بالنتيجةِ تصويران:

أن ينتهيَ شخصٌ في البلادة إلى أن يعلم أو يظن المقدمات، ولا يتفطن لاندراج الأصغر تحت الأوسط فلا يعلم أو لا يظن النتيجة

- ولا يصحُّ هذا التصويرُ لأنه يُشْتَرَطُ التفطنُ للاندراجِ

أن يخلق الله العلم أو الظن بالمقدمتين دون العلم أو الظن بالنتيجة خرقا للعادة

العلم أو الظن بالنتيجة ليسا مِن خلق الله

واجبٌ عَقلي (الحُكماء):
- بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت في وجود العلم أو الظن بالنتيجة

ذو توَلّد عَقْلِيّ (المعتزلة)

فالقدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين
- فالتَوَلُّدُ: أن يوجد فعلٌ لفاعلٍ فعلا آخر

تنبيهات:

وَصَفَ التولد بالعقلي باعتبار ما يلزمُ المعتزلةَ في نفس الأمر، وإلا فهم يزعمون أنه عادي
- ومعنى كونِه عقليا: أن اللزوم فيه واجب عقلاً

(أخذوه من مذهب الفلاسفة في الأسباب الطبيعية، فالفلاسفةُ زَعموا أن ذا الطبيعة يؤثر بطبيعته **في المطبوع ما لم يمنع مانع**
- ولم يجعلوه من باب العلل لأن العلة لا تتوقف على مانع لها - كالبلل المانع من تأثير النارِ الإحراقَ **- ويجوز أن يمنع من التولد مانع فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولداً لئلا يظهر مأخذُهم وقالوا: فعل فاعل السبب، فغيروا العبارة).**
- قالهُ السَّنُوسِيّ

استثنوا القياس الذي تقدم العلمُ به ونُسِيَ ثم استُرجِعَ فقالوا فيه بقول الإمام: إنه عقلي من غير تولد ولا تعليل
- وهذه تفرقة مِن غير فارق لأنه لا بد فيما استثنوه مِن إعمال الفكر وترتيب المقدمات التي غفل عنها الذهنُ حتى يحصُلَ الاسترجاعُ

خَاتـــمَةٌ في خطإ البُرهان
(وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا..فِيْ مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالمُبْتَدَا)

ترك الخطابةَ والشعرَ والجدلَ والسفسطة
- لأنها لو اشترِطَ فيها نفيُ جميعِ ما سيأتي لكانت برهاناً ولما تأتت السفسطةُ

نوعا الخطإ

خطأ الصورة
(وَالثَّانِ كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ..وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ)

الخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِ القياسِ كـ(كل إنسان حيوان، وكل فرس جسم)
- إذ لم يُوجَد تكررٌ للحد الوسَطِ، والتكرارُ شرطٌ في القياسِ الاقترانيّ، أمَّا الاستثنائيُّ فمستغنٍ عنه

تَرْكُ شرط الإنتاج
كترك إيجاب الصغرى أو كلية الكبرى في الشكل الأول كـ(لا شيء من الإنسان بفرس، وكل فرس جسم) أو (كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان صهال)

اللفظ

الاشتراك
أي: كون الحد الوسط مُشتركاً

المراد بالاشتراك هنا: أن يكون للفظِ إطلاقان فأكثر ولو بسبب:
١- إعلال تصريفي، كـ(مُخْتَار) للفاعل والمفعول
٢- التجوز إلى أحدهما كـ(الفرس) للحيوان الصاهل، والصورةِ المنقوشة على هيئة

مثال: (هذا قُرء، وكل قرء لا يحرمُ الوطءُ فيه > هذا لا يحرُمُ الوطءُ فيه)
- فإن أراد الحيض في الأولى والطهر في الثانية، فالمقدمتان صادقتان إلا أن الحد الوسط لم يتكرر معنىً
- وإن أراد الحيض فيهما فالكبرى كاذبة أو الطهر فيهما كانت الصغرى كاذبة

جعل المُبايِنِ مثلَ المُرادِفِ كقول المُشِيرِ إلى سيف غير قاطع: (هذا صارمٌ، وكل صارمٍ سيفٌ > فهذا صارمٌ)
- فالسيفُ: ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعا كان أو لا، والصارمُ: اسم له بقيد القطع

خطأ المادّة
(فِـيْ اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذِي. تَبَايُنٍ مُرادِفاً فِي المَأْخَذِ)
- إمَّا مِن جهةِ..

المعنى
(وَفِـيْ المَعَانِيْ لالْتِبَاسِ الكَاذِبَةْ..بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ المُخَاطَبَةْ كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيْ كَالذَّاتِيْ..أَوْ لازِمٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ)
- لالتباس القضية الكاذبة بقضية صادقة، كـ:

جعل العَرَضِيّ كالذاتيّ في الحكم
كـ(الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك لا يثبُت في موضع واحد)
- إن أريد بالمتحرك فيها معنى واحد..فإحداها كاذبة، وإنْ أريد بالأول المتحركُ بالعَرَض، وبالثاني المتحركُ بالذات..لم يوجد تكرر

المراد بالذاتيّ هنا: (ما تثبت لكل فرد من أفراد ما حُمِلَ عليه من غير واسطة أمر مباين)
كـ(الكاتب بالقوة - المتحرك بالذات)

المراد بالعَرَضيّ هنا: (ما ليس كذلك)
كـ(الكاتب بالفعل - المتحرك بحركة السفينة)
- فليس هو العَرَضي المتقدم الذي هو خارج عن الماهية

جعل النتيجة هي إحدى المقدمات
(المُصادرة على المطلوب)

كـ(هذه نُقلة وكل نُقلة حركة > فهذه حركة)
- فالنتيجة عين الصغرى لأن الحركة مرادفة للنُقلةِ

تنبيه: إحدى المقدمتين هنا كاذبة
- لأن فيها حمل الشيء على نفسه والحمل يقتضي المغايرة، فَصَحَّ جعلُهُ من التباس الكاذبة بالصادقة

استثناء: لا تكون النتيجةُ عينَ المقدمةِ إذا أريد مُجرد الإخبارِ بأن (النُّقلة) تسمى (حركة) وأن (الإنسان) يسمى (بشرا)

(وَالحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ..) = (إيهام العكس)
- أي: الحكم على كل فرد من أفراد الجنسِ بحكم النوع الخاص به كـ(الفرس حيوان، وكل حيوان ناطق > الفرسُ ناطقٌ)
- وهو قلبُ الغالطِ أو المُغَالِطِ إحدى جزأي القضية مكان الآخر

(وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِيْ)
كـ(هذا ميت، وكل ميت جماد)
- فالكُبرى وهمية لأن الوهم يحكُم بجمادية الميت لكونه كالجماد في عدم الروح والإحساس والحركة

تنبيه: تعليل التباس الكاذبة بالصادقة بالمعنى لا ينافي أن يكون في اللفظ أيضا
- فقد يكونُ بسبب المشترك أو الحقيقة والمجاز كـ(هذه عين - مشيرا إلى الباصرة - وكلُّ عينٍ جاريةٌ)

خاتمةُ الكتاب

(هَــذا تَمَــامُ الغَــرَضِ المَقْصُودِ..مِنْ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُودِ)

(هَـــــذا)
- الإشـــــارة إمَّـــــا :
١- للألفـــــاظ ٢- أو المعـــــاني
٣- أو النقـــــوش ٤- أو الألفـــــاظ والمعـــــاني
٥- أو الألفاظ والنقوش ٦ - أو المعاني والنقوش أو الثلاثة

(مِن) بيانية أو تبعيضية
- ويؤيد التبعيضَ أن هذا التأليف ليس جميعَ أمهات المنطق أي: أصوله

(المَنْطِـــــق المَحْمُـــــودِ):
- لأنه يصون الفكر عن الخطإ، وَخرجَ غيرُ المحمودِ وهو المشوب بضلالات الفلاسفة على أنه أيضا محمود واختلاطُه بضلالاتهم لا يقلبه مذموما لأن ذلك عارض لحاجة وهي التمكن من الرد عليهم والعارضُ لا يُعتَدُّ به

(قَد انْتَـهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَـقِ..مَا رُمْتُـهُ مِنْ فَـنِّ عِلْمِ المَنْطِـقِ)
- (الفَلَـــقِ): الصُّـــبْحِ
- وهذا البيت لوالد المؤلف أمره بإدخاله فأدخله رجاءَ بركتِهِ

(نَظَمَـــهُ العَبْـــدُ الـــذَّلِيْلُ المُفْـتَـقِرْ..لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيْمِ المُقْتَـــــدِرْ
الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمنِ..المُرْتَجِيْ مِنْ رَبِّـهِ المَنَّـانِ)

الأَخْضَـــــرِيُّ:
- تعريفٌ لنسبِهِ على ما اشتهر في ألسنة الناس، وليس كذلك، فهو نسبة إلى (الأخضـــر) جبـــل بـــالمغرب
- نسبُهُ إلى (العَبَّاس بْنِ مِرداسٍ الصَحَابِيّ)

(المَنَّـانِ): أي المُنعم أو المعدِّد النعم، وأما النهي عن المنة فَللمخلوق وأما الخالق فيفعل ما يشاء

(مَغْفِـرَةً تُحِيْطُ بِالذُّنُوبِ..وَتَكْشِفُ الغِطَـــا عَـــنِ القُلُـــوب
وَأَنْ يُثِيْبَنَـا بِجَنَّـةِ العُلَـى..فَإِنَّـهُ أَكْـــرَمُ مَـــنْ تَفَضَّـــلا)
- (مَغْفِرَةً): من الغَفْر وهو السِّترُ
- والمراد: عدم المؤاخذة

خاتمةُ الكتاب

(وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا..وَكُنْ لِإِصْلاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ..وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلا تُبَدِّلِ إِذْ قِيْلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَاً..لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ..العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ)

- الْمُبْتَدِيْ: مَن أخذ في مبادئ العلم
- المنتهي: مَن حصَّل مِن العلم ما يهتدى به إلى باقيه
- المتوسط: مَن حصَّل المبادئ ولم يبلغ درجة المنتهِي

(لإِصْلاحِ): اللام بمعنى (الباء) أو (في)

(نَاصِحَا): بأن تكتب بعد إمعان النظر على الهامش: (لعله كذا)
- فربما يكون ما جعلتَهُ صوابا هو الخطأ

(بَدِيْهَةً): - أي: وإن كان ظهور الفساد بديهة، بأن كان ببادئ الرأي

(فَلا تُبَدِّلِ) ولا تأت بما يدل على أن الصواب خلافُ ما ذكر
- إذ قيل: (وَكَم مِن عائبٍ قَولاً صَحيحاً..وَآفَتُهُ مِنَ الفَهمِ السَقيمِ)

(يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ) - اللام بمعنى (في)، أي: يَعدل فيما قصدته الذي هو هذا النظم بأن اعترض عليَّ فيه

العذرُ ليس خاصًّ للمبتدي، بل له ولغيرِه، ولكنْ طلبُهُ للمبتدي أشد

(وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَةً..معذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةْ)
- لكون هذا السن يقل فيه من يحصل فيه العلم، وهذا تواضع منه

(لا سِيَّمَا فِيْ عَاشِرِ القُرُونِ..ذِيْ الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ وَكَانَ فِيْ أَوَائِلِ المُحَرَّمِ..تَأْلِيْفُ هَذَا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنْ..مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المَئِيْنْ)

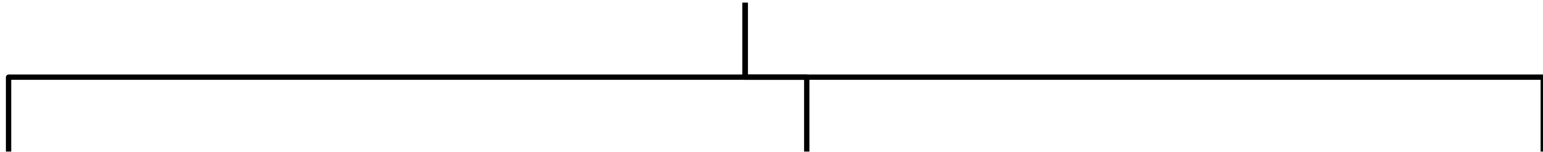
(لا سِيَّمَا)
- أي: لا مِثلَ الشخصِ الذي في عاشر القرون من الهجرة موجودٌ

وفي القرن أحد عشر قولا:
١، ٨- العقد من الـ(١٠) إلى (٨٠)
٩- (١٠٠) وهو المُرادُ
١٠- (١٢٠)
١١- مِن (١٠) إلى (١٢٠)

الفتون: جمع فتنة

خاتمةُ الكتاب

(ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ سَرْمَدَا..عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ..السَّالِكِيْنَ سُبُلَ النَّجَاةِ
مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا..وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيْرُ فِيْ الدُّجَى)



وكان تأليفُ النظم في محرم ١٤٩ هـ

(أَبْرُجَ)
- هذا جَمعُ قِلَّةٍ، والمرادُ هنا الكثرةُ

(الدُّجَى)
- جمع دُجْيَة، وهي الظلمة كذا في القاموس

الفهرس

الفهرس

الفهرس